

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

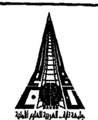
مركز
الدراسات
والبحوث

جرائم الاحتيال
والعوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لها

أ. د. أحسن مبارك طالب

الريـــــاض
١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م

٤٢٧



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

جرائم الاحتيال

والعوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لها

أ. د. أحسن مبارك طالب

الريـــاض

١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

ISBN 6 - 8 - 9902 - 9960 - 978
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٢٨هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

طالب، أحسن مبارك

جرائم الاحتيال والعوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لها - الرياض، ١٤٢٨هـ

٢٥٩ ص، ١٧ × ٢٤ سم

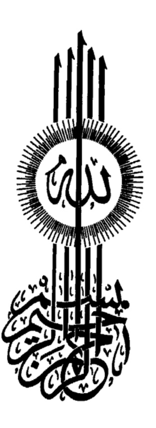
ردمك: ٦ -٨ - ٩٩٠٢ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١ - النصب والاحتيال ٢ - الجريمة والمجرمون أ- العنوان

ديوي ٣٦٤,٦٣ ١٤٢٨/ ٤٥٣٦

رقم الايداع: ١٤٢٨/٤٥٣٦

ردمك: ٦ -٨- ٩٩٠٢- ٩٩٦٠- ٩٧٨



كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـــات

التقديـــم

قفزت ظاهرة الاحتيال في حياة المجتمعات خلال مراحل قصيرة ومتقاربة إلى مصاف الجرائم الخطيرة التي تستهدف اليوم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

فقد ظلت هذه الظاهرة في أدبيات الثقافة والأدب والقصص المأثورة في تراثنا مادة للطرفة دالة على الحنكة وسبك الحدث الاجتماعي وتداعياته بخفة وبراعة ليس إلا . بيد أنه غدا في الحياة المعاصرة مقلقاً ومرادفاً للنصب والغش والاستغلال نظراً للتحول المتسارع في منظومة القيم والأعراف، والتطور التقني المذهل في قائمة هذه الأنشطة الإجرامية البالغة الخطورة التي تهدد الأمن والتنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي .

ولما كانت هذه الجرائم بتشابكاتها المعقدة وانعكاساتها الإدارية والاقتصادية والتربوية المتشعبة فإن الجهد العلمي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اتسم بالتنوع والشمول والثراء باللجوء إلى الرصد المتأني والمتابعة والعمق . . . فهناك دراسات متخصصة تم إنجازها من قبل كليات الجامعة ومراكزها تناولت علاقة الاحتيال بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بجرائم الفساد والرشوة والابتزاز وما يتصل بالجوانب التشريعية والقانونية . كما تم الاهتمام بالوعي الأمني والكشف عن أشكال هذه الجرائم ووسائلها بتكثيف المحاضرات الثقافية والعمل الإعلامي الأمني في سبيل الوقاية والتقليل من الفئة المعرضة لمثل هذه الأخطار المستجدة، وتكريس أبحاث أكاديمية جادة لتناول هذه القضية .

وتأتي هذه الدراسة حول (جرائم الاحتيال والعوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لها) لتغطي جانباً مهماً من هذه الجهود والأنشطة للوقوف على إسهامات المنظومة الأخلاقية والاجتماعية المستكنة في السلوك والقيم، وتجلية الضوابط التربوية والثقافية إزاء هذه القضية في سبيل الكشف عن ملابساتها وتطوراتها وتداعياتها بدءاً بالشخصية الاحتيالية وتكوينها السلوكي والوجداني وما يعتريها من أوضاع نفسية واجتماعية هي بمثابة البواعث المحفزة نحو امتهان هذه الجرائم على المستوى الفردي والمدبر والعصابات الخطيرة المنفذة، ووضع البرامج العلمية الهادفة إلى الوقاية والعلاج على المستويات الاجتماعي والتربوي والنفسي.

والله من وراء القصد،،،

رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

الجرائم الاحتيالية (Escroqucrie) (Fraud)، التي كانت ولمدة طويلة مغيبة، أو مهملة، أو منسية في عالم البحث العلمي في مجال الجريمة والانحراف، التي كانت (ومازالت) في مجتمعاتنا العربية غير معترف بها، أو حتى منكرة (إنكار حدوثها)، كما ينبغي أو مسكوت عنها في بعض الأحيان، وبتكاثر الأفعال الإجرامية الاحتيالية، وتكاثر ضحاياها، وضغط الرأي العام أدى ذلك أخيراً إلى الاهتمام بها، وأهم من ذلك الاعتراف بها أي، الاعتراف بوجودها وبتأثيراتها السلبية على كل من الفرد والمجتمع.

ولمدة طويلة أيضاً استمر «المختصون» والقائمون على الأمور في مجتمعاتنا العربية (أو على الأقل البعض منها) «يبحثون» أو الأصح ينحتون في الدلالة اللفظية، ليس في المفهوم العلمي للجرائم الاحتيالية، بل للبحث عن المرادفات للجرائم الاحتيالية[1] بغية التقليل من شأنها، أو حتى للتهرب من مواجهاتها، نظراً لأنماطها وأشكالها المستجدة، والمستحدثة على الدوام، ما يصعب التعامل معها، أو مواجهتها.

وعندما فرضت الظاهرة الاحتيالية نفسها كواقع، لا يمكن التهرب منه، وتتطلب الاعتراف بها، وبتأثيراتها السلبية، لم تكن الوسائل والطرق والأساليب التقليدية، مجدية في مواجهة جرائم الاحتيال (المتجددة على الدوام)، وعندما لم تكن ترسانة أو بطارية النظريات والنماذج التفسيرية،

(١) ذلك كان باستخدام ألفاظ ومسميات لأفعال إجرامية تقليدية، لا علاقة لها في واقع الأمر بالجرائم الاحتيالية، مثل، السرقة، السطو، التدليس، خيانة الأمانة وغيرها.

لعلم الإجرام، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس الجنائي، والعلوم ذات العلاقة الأخرى مناسبة، لتفسير وفهم جرائم الاحتيال، أو فهم ميكانزمات حدوثها، وعندما لم تكن العوامل الاجتماعية، والنفسية وراء الجرائم التقليدية مناسبة لفهم وتفسير نفس العوامل المهيئة للجرائم الاحتيالية، انكب العلماء والباحثون من جديد على محاولة فهم، الميكانزمات، والدوافع، والعوامل النفسية والاجتماعية المهيئة، أو التي تكون وراء جرائم الاحتيال.

جرائم الاحتيال في أنماطها الجديدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغير الاجتماعي، رغم كونها تعد «جديدة قديمة»، فهي، قديمة في طبيعتها، وجديدة في أشكالها وأساليبها.

ويظهر أننا في مجتمعاتنا العربية لم نستوعب بعد أن الجرائم هي الأخرى تتغير، وتتبدل، وتتحول، بتغير وتحول المجتمع نفسه، وننسى أيضاً أن المجرم (ومنه المحتال) هو الآخر يتغير ويتحول، ويبدل أساليبه، وطرق عمله، حسب ما تقدمه العلوم والمعارف، وحسب ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة، والمخترعات، والاقتصاد، وأساليب الإدارة والتسيير، والتعاملات التجارية والمالية وما شابه.

الباحث الكندي الشهير دنيس سزابو (Szabo-Denis, 1997) يشير في هذا المجال إلى ما يلي:

(بعد الحرب العالمية الثانية دخل علينا المجرمون، من ذوي الياقات البيضاء (ومنهم المحتالون (Le Criminal en col Blanc) بقوة، الذين لم يكونوا (لم يمثلوا) سوى مجرد فضول علمي خلال الأربعينيات، وأصبحوا اليوم يشكلون المكانة الرئيسة في علم الإجرام)[1].

---

(1) Szabo-Denis, " Changement Social, Criminalite et Justice Pénale : Quelques Reflexions en cette fin de Siecle", In, Albernhe, T. (ed), Criminologie et Psychiatrie, Ellipses, Paris, 1997, p .455.

وما ذكره سزابو، يشير بوضوح إلى أن المختصين الغربيين، يعالجون جرائم الاحتيال ضمن جرائم ذوي الياقات البيضاء والجرائم الخطيرة. الاحتيال الإجرامي، لا يتمثل في نمط معين، أو أسلوب محدد، بل له عدة أنماط، وأشكال، ويتغير بتغير المحيط، وطبيعة الموضوع، والضحية نفسها، فبالإضافة للاحتيال التقليدي لدينا الآن الاحتيال الإلكتروني، والاحتيال السلعي، والاحتيال المضارباتي، والاحتيال المالي، والاحتيال التجاري، والاحتيال في مجال التأمين، والاحتيال في مجال الفن والإبداع وغيره.

والمحتالون أصبحوا يخترقون الحدود، و«يخلطون الأوراق» في المعاملات الشرعية كما في غير الشرعية في البورصات الوطنية والدولية، والمعاملات في الأوراق المالية على المستويين المحلي والدولي، وحتى المعاملات البنكية[١] على المستويين المحلي والدولي هي الأخرى لم تسلم من الجرائم الاحتيالية[٢].

والباحث النفساني الفرنسي، أميك (Amic-Francois, 1997)، في وصفه للمحتال يشير إلى ما يلي: (المحتال هو «منتج كبير» للأكاذيب).

(L'escroc est un gros producteur de mensonge)[٣]

وما يريد قوله أميك هو، أن المحتال لا حدود لأكاذيبه، وأن الأكاذيب التي يعتمد عليها في خداع الضحايا، متجددة ولا نهاية لها، وتكمن

(١) كثيراً ما يصعب مثلاً التفريق بين القروض الشرعية، وقروض الاحتيال، أو قروض الوساطات، أو قروض المداهنات.

(٢) أفضل مثال على ذلك هو ما حصل في بنك الخليفة في الجزائر عام ٢٠٠٥م، التي تعد من جرائم الاحتيال الكبيرة جداً، وبكل المقاييس.

(3) Amic. Francois, Les Escroquerie et la Methomanie, In. Albernhe, T.Op. Cit., p. 181.

خطورته الحقيقية في وجود من يصدق هذه الأكاذيب عن طواعية وحتى رغبة.

وأما النفساني الفرنسي الآخر الذي اهتم بالعلاقة الترابطية بين الكذب، والاحتيال، والجريمة، فهو «موراي جلبير» (Maurey-Glbert, 1997)، وفي تطرقه للجرائم الاحتيالية، المبنية على الكذب، نجده يؤكد صعوبة التعامل مع الجرائم المرتبطة بالكذب وبخاصة منه، الكذب المرضي (Mythomanic) بقوله: (إن الأفعال الإجرامية المرتبطة بالكذب [الكذب المرضي] تشكل صعوبة إضافية [لهضمها والتعامل معها] وتطرح تساؤلات كبرى . . .)[1].

وأما المختص في علم الإجرام الفرنسي، روبرت كاريو (Cario-Robert, 2002) فقد تبنى موقف كوهين ألبرت (A.K.Cohen) الذي جعل الاحتيال من أهم «الآفات الاجتماعية» التي تشكل معضلة في المجتمعات المعاصرة[2]، وهي إشارة واضحة من هذا الباحث المختص، لخطورة هذا النمط الإجرامي، على المجتمعات المعاصرة، وهذه الفكرة، أو هذا الرأي، سبق أن ذكره، الباحث الأمريكي، والمختص هو الآخر (في الجنوح والجريمة)، ألبرت كوهين (A.K.Cohen) وذلك منذ سنة ١٩٨١م[3].

ونجد فيما ذكر أعلاه دلالة واضحة على أن جرائم الاحتيال أصبحت فعلاً من الاهتمامات الأساسية للعلماء والباحثين في وقتنا الحاضر، مثلهم في ذلك مثل القائمين على أمور مكافحة الجريمة والوقاية منها.

---

(1) Maurey-Gilbert, in Albernhe Therry, Op. Cit, P. 181.

(2) Cario, Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, L'Harmattan, Paris, 2002, pp. 18-19.

الباحث الفرنسي استعمل عبارة (La Tricherie)، وهي تعني الخداع بكل أشكاله.

(3) Cohen, A. K. La Deviance, ed. Dalloz, Paris, 1971, p. 13.

أصبح الاهتمام في وقتنا الحاضر منصباً على معرفة العوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لجرائم الاحتيال، أو المؤدية إليها، انطلاقاً من أن جرائم الاحتيال مثلها مثل بقية الجرائم الأخرى، لا تحدث من فراغ، وانطلاقا من أن المجرم الاحتيالي تحديداً، لا يرتكب أفعاله الاحتيالية كيفما اتفق دون تفكير، أو «دراسة»، أو معرفة مسبقة ببعض الحقائق، أو المواقف أو المعلومات، أو الخبرات، التي تتعلق بضحاياه، أو بشخصيتهم أو بأعمالهم، أو ظروفهم، أو وجهات نظرهم، أو ميولهم، لأن هذا النمط الإجرامي يختلف في التفكير والتدبير والتنفيذ عن الجرائم التقليدية، ومن هنا تظهر أهمية معرفة العوامل الاجتماعية، والنفسية، وراء الجرائم الاحتيالية، أو المهيئة لها، أو المؤدية إليها.

وفي هذه الدراسة حاولنا (بقدر الإمكان) تقصي العوامل الاجتماعية، والنفسية المهيئة للأفعال الاحتيالية الإجرامية، من منطلق معالجة مفهوم وطبيعة، ومضمون، وتطور العوامل الاجتماعية والنفسية المهيئة لجرائم الاحتيال، كافتراضات، ومن منطلق اجتماعي، ونفسي، ومن خلال المعالجات العلمية المختلفة، لدى الكثير من المختصين، في ميدان سوسيولوجيا الجريمة، وعلم النفس الجنائي، ومن خلال أدبيات المدارس الاجتماعية والنفسية، ذات العلاقة.

كذلك حاولنا بقدر الإمكان، البحث عن العلاقة الموضوعية (أو الافتراضية) بين العوامل الاجتماعية، والعوامل النفسية، والأفعال الاحتيالية الإجرامية، وذلك من خلال المسح الأدبي، من مطبوعات ذات الصلة، المنشورة على صورة كتب، أو مقالات علمية متخصصة، أو أوراق علمية منشورة بأشكال أخرى، ومنها النشر الإلكتروني على شبكة

الإنترنت، وكان هدفنا في ذلك هو محاولة الوصول إلى آخر المستجدات في هذا الميدان.

طبيعة هذه الدراسة مكتبية تعتمد على المسح الأدبي العلمي الجاد. للدراسات والبحوث المتخصصة وذات العلاقة، من خلال الأدبيات الأكاديمية والعلمية الجادة، أو من خلال صفحات المؤسسات والباحثين المتخصصين، أو المواقع الإلكترونية ذات العلاقة.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

الفصل الأول

جرائم الاحتيال: طبيعتها وأنماطها

١ .جرائم الاحتيال: طبيعتها وأنماطها

١ .١جرائم الاحتيال

جرائم الاحتيال (Fraude) (Escroquerie) ـ (Fraud) من الأنماط الإجرامية«القديمة الحديثة»، قديمة بالنظر لأنها تواجدت بتواجد المجتمعات الإنسانية (المنظمة) نفسها، مثلها في ذلك مثل الكثير من الأنماط الإجرامية المسماة جرائم تقليدية، وحديثة بالنظر للأساليب الحديثة، والمتجددة على الدوام المستخدمة فيها، وبالنظر للأسلوب والأشكال المتعددة التي تأخذها في وقتنا الحاضر.

جرائم الاحتيال تعرف أحياناً تحت مسمى (مفهوم) جرائم النصب، وتعالج في القانون الجنائي البريطاني مثلاً، تحت مسمى جرائم «الخداع» (Deception)[1].

جرائم الاحتيال يصعب حصرها في نمط احتيالي واحد، لأن لها أنماطاً عديدة، تختلف باختلاف الأساليب المستعملة فيها، والصور المتعددة لها، ولكن يمكن التعرف عليها من الآثار التي تخلفها ومن الأسلوب الخداعي (Deceptive) الذي عادة ما يستخدمه، أو يتبعه أصحابها[2]، وفي القانون الفرنسي تعالج تحت مسمى (Escroquerie)، أي الاحتيال.

جرائم الاحتيال[3] لها طبيعتها الخاصة، التي تتمثل في كونها من الجرائم

---

(1) Reed, Alain, Seagdr Peter, Criminal Law, (3ed ed.), Sweet,,, and Maxwell, London, 2002, p. 495.

(2) Ibid.

(٣) نفضل استخدام عبارة «جرائم الاحتيال» على عبارة «جرائم النصب» كما هو مستخدم في مصر مثلاً.

التي يستخدم فيها الجهد الذهني، والعقل والابتكار قبل كل شيء آخر، ويستعان فيها أيضاً بالتكنولوجيا الحديثة، والوسائل التقنية والمبتكرات، ما يصعب اكتشافها، أو حتى التعامل معها قضائياً نظراً لتعقيداتها[1]، أو نظراً لطبيعة الجريمة نفسها، التي تنطوي على استخدام أكبر قدر من المهارات، والابتكار، والدهاء، والتكنولوجيا، والتعقيدات ترجع أيضاً للمشاركة، (ولو غير الإرادية) للضحية في حدوث الفعل الإجرامي الاحتيالي[2].

جرائم الاحتيال من الجرائم المركبة[3]، ولكنها وقتية، أي تتم في وقت واحد، فمن حيث أنها مركبة، فهذه إشارة إلى أنها تتطلب عادة في العملية الواحدة عدة خطوات ولكنها متتالية، لتصل إلى هدفها النهائي الذي هو عادة الاستيلاء على مال الغير (المنقول أو غير المنقول)، أو الحيازة الكاملة لمال الغير.

إذاً جرائم الاحتيال تهدف أساساً للاستيلاء على مال الغير باستخدام الحيلة، والمكر، والخداع، والتضليل، أو الإيهام (بحقائق) ليست صحيحة[4]، وباستخدام خيانة الأمانة، واستغلال الثقة، وعدم الحذر والحيطة من طرف الضحية (المحتال عليه).

ورغم استخدام خيانة الأمانة، والتضليل، والتدليس المدني، فإن

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع: الحبوش، طاهر جليل، جرائم الاحتيال: الأساليب والوقاية والمكافحة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص ٢٠ـ٢٤.

(2) Allen, Michael, I, Text book on criminal law, (3 th. Ed), Blackstone Press, London, 1997.

(3) Reed, Seago, Op. Cit., p. 495-535.

(٤) انظر لزيادة التفاصيل، في أنماط الجرائم الاحتيالية. الحبوش، طاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ـ٢١، ونائل عبد الرحمن صالح، الوجيز في الجرائم الواقعة على الأموال، دار الفكر، عمان، ١٩٩٧، ص. ١٦٠ـ١٦١.

جرائم الاحتيال تختلف عن تلك الجرائم، التي لها مصوغاتها وضوابطها، وعقوباتها الخاصة بها في القوانين الجنائية، سواء أكان ذلك في القوانين الجنائية العربية، أم القوانين الجنائية الوضعية الغربية[1] وتختلف أيضاً عن جرائم السرقة. لأن جرائم الاحتيال ترتكز أيضاً على عامل مهم يجعلها مختلفة عما سبق ذكره، وهو، إيهام المجني عليه «بحقائق» غير صحيحة يتقبلها هو نفسه اعتقاداً منه أنها صحيحة أو اعتقاداً أن هذه الحقائق تجلب له منفعة، وعليه فالاحتيال قد يكون أحياناً بعلم المجني عليه، ويكون برضاه في تسليم أمواله للجاني، وأما التدليس المدني مثلاً فلا يكون بعمل المجني عليه ورضاه، بل بإيقاع المجني عليه في الغلط[2] دون علمه ورضاه (في تسليم الأموال المبنية على الإيقاع في الغلط)، التدليس المدني إذا قد يعتمد على الكذب فقط للوصول للأموال، وأما الاحتيال فلا يعتمد فقط على الكذب بل مضاف له أسلوب (نوع) وفعل احتيالي أيضاً[3].

إذا كانت جريمتا الاحتيال والتدليس المدني يشتركان في تأثيراتهما في نفسية المجني عليه، وفي إيقاعه في الغلط، إلا أنهما يختلفان في كون التدليس المدني لا يتوقف على قدر معين من الطرق الاحتيالية، إنما يكفي

---

(١) الباحث الأمريكي جيمس ولسون، يعالج هذه النقطة المهمة والمتصلة بالعقلانية في عملية التجريم على المستويين الاجتماعي والقانوني وتداخل المفاهيم والآراء في الكثير من الأنماط الإجرامية، وبخاصة منها المتصلة بجرائم الفكر، انظر:
- Wilson, Q. James, Thinking About Crime, Basic, Book, Inc. New York, 1975.

(2) Reed, A. Seago, P. Opt. Cit., pp. 495-534.

(٣) الحبوش، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٠-٢١. وانظر أيضاً نائل عبد الرحمن صالح، الوجيز في الجرائم الواقعة على الأموال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠، ص ١٥٩-١٦٠.

مجرد الكذب على الضحية لحصول جريمة التدليس، بخلاف جريمة الاحتيال، إذ لا تقوم بمجرد الكذب[1]، بل تؤخذ على أساس:

أ- استعمال الطرق الاحتيالية.

ب- التصرف في مال الغير، ثابت أو منقول، ليس ملكاً للجاني، ولا له حق التصرف به.

جـ- اتخاذ اسم كاذب، أو صفة غير صحيحة[2].

وهو ما يعني أن الاحتيال يهدف أساسا للاستيلاء على المال، تسليماً صحيحاً، وحيازة تامة وذلك بتغيير أو تشويه الحقائق في ذهن المجني عليه (الضحية).

سبق وذكرنا أن جرائم الاحتيال هي من الجرائم المركبة (Delit-complexe) لأنها تتضمن فعلاً ونتيجة الفعل ذاته (الصادر عن الجاني)، يكون متبوعاً بعدة أفعال يختلف بعضها عن بعض حتى يصل إلى نتيجته

---

(١) في حالة النصب والاحتيال، المجني عليه، هو الذي يسلم ماله إلى الجاني (برضاه) بهدف نقل الحيازة الكاملة إليه، وإن كان ذلك يجري تحت تأثير الحيلة والخداع، وطريق التسليم، وهو ما ينفي جريمة الاختلاس والسرقة.

- في جريمة خيانة الأمانة مثلاً يكون فيها التسليم (للأموال) أيضا برضا المجني عليه، إلا أن هناك اختلافاً بينهما، ففي جريمة الاحتيال يعبر التسليم عن الحيازة الكاملة، أما في جريمة خيانة الأمانة فالتسليم يعبر عن الحيازة الناقصة.

- التسليم في جريمة الاحتيال، يكون مبنياً على إرادة المجني عليه المشوبة بعيب الغلط، التسليم في جريمة خيانة الأمانة يقوم على الإرادة الحرة للمجني عليه، والخالية من عيب يشوبها.

- التسليم في جرائم الاحتيال، يمثل عنصر الاستيلاء على المال، التسليم في خيانة الأمانة يكون سابقاً على الاستيلاء.

(٢) وزير عبد العظيم مرسي، جرائم الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م، ص. ٣٢٨.

النهائية التي هي الاستيلاء على المال، والاحتيال هو أيضاً من الجرائم الإيجابية، فلا يمكن حصوله مثلاً بطرق الامتناع (Omission)، أو الترك (Abandon)، أو الكتمان (Reticence)[١].

وعليه فجرائم الاحتيال تكون من جرائم الأموال تعتمد على أساليب وطرق من شأنها تغيير الحقيقة أو تشويهها في ذهن الضحية، ما يجعله يسلم (طواعية) ماله المنقول أو غير المنقول للجاني.

١ . ٢ مفهوم جريمة الاحتيال

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن المشرع (في القانون الوضعي) سواء أكان ذلك في القوانين الوضعية العربية أو الغربية[٢] (بصورة عامة) لم يتطرق إلى تعريف مفهوم جريمة الاحتيال، فمثلاً كل من القانون الجنائي المصري[٣]، والقانون الجنائي الأردني[٤] لم يتطرقا إلى تعريف مفهوم جريمة الاحتيال،

---

(١) إذا أخفى الجاني مثلاً معلومات عن المجني عليه، أو بيانات معينة أياً كانت أهميتها، وترتب عن جهله بها تسليم ماله إلى الجاني، فإن الجاني هنا لا يكون مرتكباً جريمة الاحتيال، انظر لزيادة الاطلاع في هذا الشأن، وزير، عبد العظيم مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

(٢) فيما يتعلق بالمعالجات العلمية الغربية لجرائم الاحتيال (Escroqueric)، (Tricheric)، (Fraud)، و نجدها أكثر وضوحاً لدى علماء الإجرام، وعلماء الاجتماع الجنائي، أكثر منها لدى علماء القانون الجنائي، انظر مثلاً :

- Cario, Robert, Introducation aux Sciences Criminelles, L Harmattan, Paris, (2end),p. 12.
- Pinatel, Jean, Histoire des Sciences de L'homme et de la Criminologie, L Harmattan, Paris, 2001. pp. 39, 59.

(٣) انظر، وزير عبد العظيم مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٤) انظر، صالح، عبد الرحمن وائل، الجرائم الواقعة على الأموال، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

إلا أن المفهوم القانوني لجريمة الاحتيال يتجلى في المعالجة الفقهية القانونية، وتحديداً في القانون الجنائي، أكثر منه في التعاريف الأخرى، حيث يذهب مثلا (حسني، ب ت) إلى ما يلي:

(الاحتيال هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال). وهو ما يشير إلى الاعتداء على حق الملكية المنقولة منها والعقارية (غير المنقولة)[1].

الاستيلاء هنا يشير إلى الحيازة الكاملة، كما سبق الإشارة إليه، التي تتم بموافقة ورضا الضحية نظراً للإيحاء، ووقوع الجاني في الغلط الذي نتج عن تصرف الجاني حيث تصبح الضحية تعتقد أنها من مصلحتها تسليم المال للجاني.

والاحتيال حسب تعريف (حسني) يشير إلى إتيان تصرف تتبعي من طرف الجاني، أي الفعل المركب، أو الاحتيال المركب الذي يبنى على عدة أفعال، أو خطوات الواحدة تلو الأخرى حتى يصل إلى هدفه النهائي الذي هو الاستيلاء على المال.

ويفرق حسني بين الاحتيال وإساءة الائتمان والسرقة، حيث يرى بوجود اختلافات جوهرية بينهما، الاعتداء في الاحتيال ينال الملكية المنقولة والعقارية على السواء، في حين تقتصر السرقة وإساءة الائتمان على الملكية المنقولة[2]، وهناك أيضاً اختلاف الركن المادي، فيما بين الأنماط الثلاثة السابقة الذكر.

---

(١) حسني، محمود نجيب، جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، (ب.ت)، ص ٢١١.
(٢) نفس المرجع، ص ٢١٢.

فتوح الشاذلي (٢٠٠٢م)، يعرف مفهوم الاحتيال بالآتي ؛ (الاستيلاء عن طريق الاحتيال على مال منقول مملوك للغير بنية تملكه)[١]، ونلاحظ هنا أن الشاذلي يحدد الاحتيال في الاستيلاء على المال المنقول، بينما آخرون يشيرون إلى المال المنقول وغير المنقول.

وأما (طنطاوي، ١٩٩٧م) فيشير في معالجته لمفهوم الاستيلاء على الأموال الذي هو الهدف النهائي لجرائم الاحتيال، بما يلي: (يمثل تسليم المجني عليه ماله بتأثير الغلط الذي وقع فيه، إلى الجاني النتيجة الإجرامية التي كان الجاني يسعى إليها)[٢].

وعليه فإن مفهوم الاحتيال يركز (قانونا) أكثر على النتيجة النهائية لجريمة الاحتيال (النصب)، والمتمثلة في الاستيلاء التام على الأموال سواء أكان منها المنقولة أم غير المنقولة، وذلك بعد قيام المجني عليه (الضحية) بتسليم ماله للجاني، بمحض إرادته (تسليما إرادياً ناقلاً للحيازة) نتيجة إيقاعه في الغلط من طرف الجاني، وعليه فلا يسأل (جنائيا) من احتال (استعمل وسائل احتيالية) دون أن يؤدي ذلك إلى وقوع الضحية في غلط يحمله على تسليم ماله بإرادته للمحتال[٣]، وأما في السرقة فتنعدم إرادة الضحية في تسليم المال.

---

(١) الشاذلي، فتوح عبد الله، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٥٢.

(٢) طنطاوي، إبراهيم حامد، المسئولية الجنائية في جرائم النصب والاحتيال، المكتبة القانونية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٠٣.

(٣) وهذا المعنى هو المعتمد في القانون الجنائي الفرنسي، انظر لزيادة الاطلاع:

- Bouzat, Pierre, Pinatel, Jean, Traite de Droit, Penal et de Criminologie (3 eme, ed), Dalloz, Paris, 1975.

وأما صالح (١٩٩٦م) فيحيل إلى ما جاء في قانون العقوبات الأردني حول الاحتيال كأساس لتعريف مفهوم جريمة الاحتيال: (كل من حمل الغير على تسليمه مالاً منقولاً أو غير منقول إسناداً تتضمن تعهداً أو إبراء فاستولى عليها احتيالاً:

١ - باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بوجود مشروع كاذب أو حادث أو أمر لا حقيقة له أو إحداث الأمل عند المجني عليه، بحصول ربح وهمي، أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو الإيهام بوجود سند دين أو سند مخالصة مزور.

٢ - بالتعرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أنه ليس له صفة التعرف به.

٣ - باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة [1].

تظهر ميزة هذا التعريف لمفهوم الاحتيال عن غيره من التعاريف في كونه ليس فقط يعرف جريمة الاحتيال بل أيضاً يحدد وسائلها المجرمة تجريماً واضحاً. حيث يشير مثلاً إلى استخدام سندات الدين في الاحتيال، أو سندات المخالصة المزورة، ويحدد أيضا التصرف غير المشروع في مال الغير المنقول وغير المنقول، واستخدام الاسم الكاذب، أو الصفة غير الصحيحة في أفعال الاحتيال.

ويشير صالح (١٩٩٧م) كما أسلفنا إلى أن المشرع القانوني لم يعرف بالتحديد جريمة الاحتيال بل اكتفى بتحديد النموذج القانوني لهذه الجريمة

---

(١) صالح نائل عبد الرحمن، الوجيز في الجرائم الواقعة على الأموال، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م، ص ١٥٩-١٦٠.

من خلال إبراز صور معينة لها. وعدم تحديد المشرع (وبوضوح) لمفهوم جريمة الاحتيال[1] يظهر أيضاً في القانون الجنائي البريطاني، تحت فصل «جرائم الملكية» (Offences Against, Property)، وفي الجزء المتعلق بالخداع (Deception)، تحت البنود رقم (٩ - ١٠٠) من قانون ١٩٦٨ (Section 15 : 16)[2].

جاء في البند (١٥) من القانون الجنائي البريطاني: (تعد جريمة «كل عملية، كل فعل ينتج عنه» الاستيلاء و«حيازة» فوائد مالية بالخديعة)[3].

(It is an Offence to obtain property by deception).

وجاء أيضاً في البند (١٦): (تعد جريمة، الاستيلاء و«حيازة» فوائد مالية بالخديعة)

(It is an offence to obtain a pecuniary by deception).

وما يجمع الجريمتين هو الحصول عليهما بأفعال خداعية من طرف الجاني على المجني عليه (الضحية)، والمهم هنا أيضاً هو حصر جريمة الاحتيال في المنافع المالية (المنقولة وغير المنقولة)، دون ربطها بالاستيلاء الكامل أو الحيازة الكاملة كما هو في بعض القوانين الجنائية الأخرى (القانون الجنائي المصري مثلاً)[4].

---

(١) سبق وذكرنا أن القانوني الجنائي البريطاني، يعالج جرائم الاحتيال (تحت مسمى عام، هو الخداع Deception).

(2) Seago Reed, A. Op. Cit., p. 53.

(3) Seago Reed, A. Op. Cit., p. 53.

(٤) انظر، نجيب حسني، مرجع سبق ذكره، وانظر، فتوح الشاذلي، مرجع سبق ذكره، وانظر، وزير مرسي، مرجع سبق ذكره.

وللتفريق بين المنافع المالية وغيرها من المنافع يقدم لنا الباحثان البريطانيان (ريد، وسياقو، ٢٠٠٣م) مثالين منفصلين:

الأول: حالة الرجل الذي يذهب إلى محل تأجير السيارات ويقدم أوراقاً ثبوتية مزورة, ويتحصل على السيارة، في هذه الحالة يعد الحصول على السيارة عملاً احتيالياً[١]، حتى ولو كان الاستيلاء على السيارة غير تام.

الثاني: الرجل الذي يذهب إلى محل تصليح السيارات (قراج)، ويقنع صاحب المحل الذي أصلح سيارته بتأجيل الدفع (حتى ولو كان ذلك بطرق ملتوية) فإن هذا لا يدخل في نطاق جريمة الاحتيال، رغم ما يترتب عليه من الحصول على منافع[٢].

وهكذا يتضح أنه ومن خلال ما سبق ذكره فإن مفهوم جريمة الاحتيال يتضمن أيضاً (محل الجريمة الاحتيالية) ويعني أن الجريمة الاحتيالية مرتبطة أساساً بالمال سواء أكان منقولاً أو غير منقول، وأن يكون هذا المال مملوكاً للغير (غير الجاني)، فإذا كان الجاني يهدف في عملية الاحتيال إلى الحصول على شيء آخر غير المال المملوك للغير وهذا الشيء ليست له صفة المال، فلا يسأل عن جريمة الاحتيال، بمعنى أن محل الاحتيال، لا يمكن أن يكون مجرد منفعة أو إنسان مثلاً[٣].

وبالرجوع للهدف الأساسي لجرائم الاحتيال (هدف المحتال) الذي يتمثل في الحصول على مال الغير، فإن الباحثة الفرنسية جوسيت أليا

---

(1) 493 (1) Reed, a. Seago, p. Op. Cit., p. 493.

(2) Ibid, p. 493.

(٣) انظر للتفاصيل، نجيب حسني، مرجع سابق، وطنطاوي، مرجع سبق ذكره، وفتوح الشاذلي، مرجع سبق ذكره.

(Josette, Alia1998)، وفي تقرير مفصل لها نشر في المجلة الفرنسية (Nouvel-Observateur1998) تشير إلى ما يلي: (اننا في الواقع كلنا نرغب في الحصول على المال لكنه لا أحد يرغب في التحدث عنه)(1)، وربما تكون هذه الحقيقة نفسها هي التي يستغلها المحتالون لجعل جرائمهم تبقى مخفية أو على الأقل مسكوتاً عنها، وتضيف نفس الباحثة «نستطيع أن نسأل أي شخص عن أي موضوع كان تقريباً ونتلقى جواباً عنه إلا عن المال»(2)، وهذه المقولة الأخيرة توضح ما قصدناه، بأن المحتالين يعرفون مدى «سرية» و«خصوصية» الأمور المالية بالنسبة لكثير من الأفراد، ولهذا يستغلون هذا الوضع للإطاحة بهم والنصب عليهم «مع ضمان كتمان الموضوع في حالة اكتشاف أمرهم».

١ .٣ طبيعة جرائم الاحتيال

جرائم الاحتيال هي جرائم الذهن والفكر والتخصص(3)، تستهدف الحصول على أموال الغير باستعمال الحيلة، والدهاء، والمكر والخداع، والكذب وتشويه، أو تبديل الحقائق.

جرائم الاحتيال تعتمد على المعرفة المسبقة لبعض الأمور، أو بعض الحقائق أو بعض المواقف، أو بعض الثغرات في الأنظمة واللوائح، أو

(1) Alia Josette, Largent Le Novrel-Observateur, No. 1773, 29 oct. - 4 - Nov. 1998, pp. 4-24, Paris, 1998.

(2) Ibid.

(3) وهي إشارة إلى أن أغلب المحتالين المحترفين، هم أصلاً متخصصون في هذا النوع من الجرائم، وهذا التخصص، هو الذي يجعلهم يستطيعون اصطياد ضحاياهم بدقة فائقة، وهو أيضاً العامل وراء صعوبة الإطاحة بالمحتالين، أو إلقاء القبض عليهم، وهو أيضاً ما يشير إلى خطورتهم الاجتماعية.

القوانين، أو حتى ظروف ورغبات وأهواء بعض الأفراد والجماعات، ويقوم المحتالون باستغلال ذلك لصالحهم باستعمال الذكاء والفطنة، مشفوعة بالحيلة والمكر والخداع والكذب، وتشويه الحقائق وتبديلها، بغية الحصول (التملك التام) لأموال الغير والتصرف بها بغير وجه حق.

جرائم الاحتيال تنطلق أساساً من استغلال معارف محددة (لدى المحتالين) يمتازون بها عن غيرهم من عامة الناس في مجال الأنشطة المختلفة، التجارية والمهنية، وعالم المال والأعمال، ولكن أيضا تنطلق وهذا المهم من معرفة المحتالين «بواقع الحال» لدى بعض أفراد المجتمع، أو حتى لدى فئة معينة من فئات المجتمع، مثل حب بعض الأفراد للثروة والكسب السريع، والطمع والجشع لدى هؤلاء، مع عدم، وجود شفافية، أو عدم كفايتها في مجال المال والأعمال، والصفقات التجارية والمالية، وعدم وجود أو ضعف الرقابة في هذا المجال، و«خصوصية»، وحساسية الأمور المالية، وبخاصة تميزها بالسرية والكتمان.

هذه الأمور وغيرها هي التي تدفع بالمحتالين لاستغلالها، والتركيز عليها في عملياتهم الاحتيالية، وهو ما يجعل الجرائم الاحتيالية تزداد وتتطور في العالم بصورة عامة وفي عالمنا العربي بصورة خاصة، وذلك كله يشير إلى خطورتها على كل من المواطن والمجتمع ككل.

خطورة جرائم الاحتيال لا تكمن فقط في استعمال العقل والابتكار، والمهارات والدهاء والمكر، والفكر، بقدر ما تكمن في استغلالها أيضاً للتطور التكنولوجي (الذي لا يسيطر عليه الكثير من أفراد المجتمع)، وتطور وسائل الاتصال، والنقل، ونظام العولمة، والانفتاح الاقتصادي، ولهذا نجدها تزداد في التعامل المالي والتجاري والتبادل السلعي والتجاري بين الأفراد والجماعات، وتنتشر أكثر في المحيط الحضري.

جرائم الاحتيال ليست جديدة على الإنسانية، وإنما الجديد فيها هو الأساليب والأنماط المستعملة فيها، حيث أصبحت تأخذ أشكالاً وصوراً متعددة (ومتجددة على الدوام) ما صعب مواكبتها وكشفها، وعليه فإن خطورة جرائم الاحتيال تكمن أيضاً في كونها لا تأخذ شكلاً معيناً، أو نمطا معيناً، أو أسلوباً معيناً، وإنما نكتشف وبعد حين تلك الأنماط والأساليب، من الآثار المدمرة التي تخلفها على ضحاياها الذين يكونون هم أنفسهم قد شاركوا فيها بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، أو الذين لم يتسموا بالحيطة والحذر، أو الذين أعماهم حبهم للكسب السريع، وحب الثروة والمال، وحب «الوصول للأرقام الستة» أو «الأصفار الستة» كما يقال في الوسط المالي.

كما أن طبيعة الجرائم الاحتيالية تظهر أيضا في كونها من الجرائم القليلة جداً التي لا تحصل دون مشاركة من الضحية نفسها، فهي (أي الضحية) التي تسلم وبإرادتها ما لها للجاني اعتقادا منها بحصولها على مكاسب مالية أو مادية «سهلة» أو وافرة.

الباحث الأمريكي المعروف مارفن ولوف قانق (Wolfgang. Marvin)[1] ومنذ سنة ١٩٦٤م أشار وبوضوح إلى أن (الكثير من الجرائم لا تحدث إلا بمساهمة الضحايا في حدوثها)[2]، وقبله ذكر الباحث الألماني (Hans Von Henting1948,) مثل هذه الحقيقة وقدم نظرية حول هذا الموضوع[3].

(The contribution to the victim of the Genesis of Crime).

---

(1) Wolfgang Marvin (ed), The Sociology of Crime, John Wiley and Sons, New York, 1964, p. 388..

(٢) هذا النوع من الجرائم لم يحظ سابقاً بالاهتمام الكافي لدى العلماء والباحثين، وإلا لكان هذا النوع الإجرامي هو الذي طبقت عليه هذه المقولة.

(3) Von, Henting, Hans, The Criminal and his victim, New Haven, Yale University Press, 1948.

وفيما يتعلق بإسهام الضحية في حصول الأفعال (الجرائم) الاحتيالية يكون وراءها عادة الطمع والجشع، وحب الكسب السهل، والمال الوفير، و«عقدة الستة أصفار»، كما نذهب لتسميتها، المسيطرة على عقول البعض من الناس في يومنا هذا. وهي في واقع الأمر كلها إشارة إلى تخلي كل من الجاني والضحية عن المبادئ والأخلاق والمعايير والقيم، أو انسلاخ كل منهما (ولو بدرجات متفاوتة) عن هذه الأخيرة.

أو كما يقول الباحث الفرنسي بيناتيل (Pinatel Jean 1913-1999) «عدم المقدرة على التمييز في القضايا الأخلاقية؛ (لدى كل منهما، الضحية والمحتال)، إلا من خلال المنظور الشخصي (المنفعة الشخصية) ويصبحان (كل منهما) لا يقبل المنظور الأخلاقي للآخرين ويعتمدان على منظورهما الشخصي فقط[1].

الباحث والقاضي الفرنسي الآخر ماركيزي جان (Marquiset, Jean,1983) يشير إلى أن المجرم العادي يختلف عن المجرم المتأصل مثلما تختلف تقنية وأسلوب المجرم العادي عن المحتال، فالسارق يسرق بهدف الكسب، أو بهدف الاستهلاك أو الحصول على منافع مادية آنية، وأما المحتال فيحتال عادة بهدف الاستحواذ والحيازة (الاستيلاء العام على أموال الغير)، بقصد الاستثمار، أو شراء أراضي، أو بقصد الثراء الفاحش[2]،

(1)Pinatel, Jean, Le Societe Criminogene, ed, Calmann Levy, Paris, 1971, p. 149.

-Pinatel, Jean, Histoire des Sciences de L homme et de la Criminologie, L Harmattan, Paris, 2002, pp. 109-110.

(2) Marquiset, Jean, Le Crime, Traduction, Aissa- Asfour, Aouidat, Paris, Beirouth, 1983,p. 91-92.

وهنا بيت القصيد. حيث يظهر ما ذهب إليه ماركيزي أن كلاً من المحتال، والضحية، تجمعهما في حقيقة الأمر الرغبة الجامحة في الثراء الفاحش، أو في كسب المال بدون جهد، أو عمل، أو تعب، وأكثر من ذلك يجمعهما ما سميناه (هوس أو عقدة الستة أصفار)، فعادة ما يكون كلاهما (الضحية والجاني) ليس من النوع الذي هو في حالة عوز مادي، أو في حاجة ماسة للمال، وليس لهما ضعف أو نقص في تلبية حاجاتهم الضرورية، بقدر ما هم في حاجة لتلبية رغباتهم وولعهم بالثروة، وإشباعهم لهوس الطمع والجشع لديهم، وهو أيضا ما يميز طبيعة الجرائم الاحتيالية وطبيعة المنخرطين فيها عن غيرها من الجرائم الأخرى، حسب اعتقادنا.

١ . ٤ أنماط الجرائم الاحتيالية

سبق وذكرنا أن جرائم الاحتيال هي من جرائم الأموال، ذات الطابع الذهني الابتكاري الفكري (تعتمد على مجمل النشاط الذهني والمعرفي والخبرات لدى الجاني) وليست ذات طابع فيزيقي بدني، أي، لا تعتمد عادة على العنف واستعمال القوة البدنية.

والجرائم الاحتيالية تنطلق من تغيير الحقيقة أو تشويهها في ذهن الضحية، أو انطلاقا من استغلال ثغرات في نظام التعامل، أو انطلاقا من معرفة واقع حب بعض الأفراد للكسب السريع أو الطمع، أو انطلاقاً من استغلال ظروف أو مواقف مناسبة، أو انطلاقا من استغلال معارف معينة، يتميز بها الجاني من غيره، أو انطلاقا من معرفة «واقع الحال» في بعض الأنشطة التجارية، أو المهنية، أو انطلاقاً من اتساع معارف الجاني في مهنة معينة، أو حرفة معينة، أو في مجال بضاعة معينة، أو انطلاقا من معرفة الجاني بحقيقة الأمور، لدى فئة معينة من فئات المجتمع، أو انطلاقاً من

حصول المحتال على معلومات عن وقائع معينة ومحددة يستفيد منها في القيام بجريمة الاحتيال.

ونتيجة لما سبق ذكره فإن الصعوبة تكمن في تحديد أنماط معينة (بعينها) من الجرائم الاحتيالية، لأنها في واقع الأمر هي أنماط متعددة ومتجددة على الدوام ولا يمكن حصرها في نمط معين أو طريقة معينة.

١ .٥ انتشار جرائم الاحتيال

انتشرت جرائم الاحتيال في وقتنا الحاضر بشكل فظيع بل هناك من يقول إنها «انفجرت» في السنوات الأخيرة وبخاصة في النسيج الحضري، على غرار الكثير من الجرائم الأخرى[1] وأكثر، بل تتعداها في الخطورة وفي نتائجها الوخيمة، وفي أضرارها على كل من الفرد والمجتمع.

والجرائم الاحتيالية تنتشر في المجتمعات الغربية المتقدمة، والمجتمعات السائرة في طريق النمو، والمجتمعات العربية على حد سواء، حيث لا يكاد يمر يوم دون أن نقرأ، أو نسمع عن الكثير من جرائم الاحتيال في وسائل الإعلام، والبعض منها يكون في الحجم وفي النمط من النوع الذي يضر بالمجتمع، وبكيانه، وبخاصة بقاعدة حسن النية والثقة، التي يبنى عليهما السلوك الإنساني السليم، وتبنى عليها أساساً المعاملات التجارية والاقتصادية في المجتمع، أي مجتمع كان في الشرق أم في الغرب.

---

(١) انظر، الكتاب الموسوم «أرقام تدعو للتفكير».

- Bauer, Alain, Raufer, Xavier, Les Chiffres Qui Font Reflechir,P.U.F.. Paris, 2003, pp. 7-20.

جرائم الاحتيال مثلها مثل الكثير من الأنماط الإجرامية الأخرى هي بالدرجة الأولى جرائم حضرية، حيث تنتشر عادة في المدن والنسيج الحضري، أكثر من انتشارها في الريف والبوادي.

جرائم الاحتيال تنتشر حيث تزدهر المعاملات التجارية والمالية والصفقات على اختلاف أنواعها. وتنتشر في أماكن ومراكز التجارة والأعمال والصناعة والإنتاج، والتبادل السلعي والخدماتي، حيث تسود السرعة واقتناص الفرص، التي تعتمد أيضاً على الثقة والائتمان المتبادلين بين أطراف المعاملات التجارية والمالية والصناعية.

وجرائم الاحتيال تطورت بتطور وسائل الاتصال، والمواصلات، وتطور وتسارع المبادلات التجارية والمالية، بين الأفراد والجماعات، وبين الشعوب فيما بينها، ودخول نظام العولمة والانفتاح الاقتصادي حيز التنفيذ.

أما تطور التكنولوجيا على اختلاف أنواعها، والارتفاع في وتيرة الانتقال والسفر، والتجوال فتعد أيضا من عوامل تطورها، وانتشارها، وبخاصة تجدد وسائلها وأنماطها.

أصبحت جرائم الاحتيال في وقتنا الحاضر من الجرائم العابرة للحدود، وأصبح لها بذلك الصبغة الدولية، حيث ينشط مرتكبوها عبر الحدود، بل عبر القارات، رغم هذا فإنها في يومنا هذا تتركز في الدول النامية (نظرا للتأخر التكنولوجي والمعرفي السائد فيها) أكثر من تركزها في الدول الصناعية المتقدمة.

١ .٥ .١ مجالات الجرائم الاحتيالية[1]

سبق وذكرنا أنه من الصعوبة بمكان تحديد أنماط الجرائم الاحتيالية، وعليه يصعب أيضا تحديد المجالات التي تحصل فيها (أو تنحصر فيها) الجرائم الاحتيالية، وبقصد التوضيح نذكر بعضاً من المجالات التي تحصل فيها أو قد تحصل الجرائم الاحتيالية.

١ ـ المجال التجاري مثل

أ ـ الإيهام بإقامة شركات (وهمية) وطرح أسهمها للاكتتاب.

ب ـ الاحتيال في مجال الأوراق المالية ـ التجارية.

جـ ـ التلاعب بالأوراق المالية.

د ـ التلاعب على نطاق أسواق البورصة.

هـ ـ التلاعب في مجال «تسهيل المعاملات التجارية».

و ـ التلاعب في الحوالات التجارية السند للأمر «الكمبيالة».

ز ـ التلاعب في الشيكات.

٢ ـ المجال العقاري

أ ـ الاحتيال في مجال بيع وشراء العقارات في الداخل.

ب ـ الاحتيال في مجال بيع وشراء العقارات في الخارج.

---

(١) معظم الأمثلة المذكورة مستقاة مما ذكره الباحث الحبوش، طاهر، مرجع سبق ذكره.

ـ انظر آل رشود، سعود بن عبد العزيز، الآليات العربية للوقاية من جرائم الاحتيال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦م، ص. ٥٥ـ٥٨.

جـ- الاحتيال في المجال العقاري بواسطة إرسال وسائل كاذبة للمستثمرين الاحتماليين.

د- نشر إعلانات كاذبة في المجال العقاري.

٣ - الاحتيال في مجال التأمين

أ- الاحتيال من قبل شركات التأمين على العملاء والأفراد.

ب- الاحتيال من قبل الأفراد على شركات التأمين.

جـ- الاحتيال من قبل شركات التأمين على المجموعات والمؤسسات العامة منها والخاصة.

٤ - الاحتيال في مجال التقاضي

أ- نيل حقوق غير شرعية.

ب- استخدام حجج باطلة.

جـ- الدعاوى الكيدية (التي تنتهي بالاستيلاء على أموال).

د- الاستفادة من أوراق مزورة استناداً إلى أدلة صحيحة مدعمة بطرق احتيالية.

٥ - الاحتيال البحري (في مجال النقل والنشاط البحري)

أ- في مجال قيمة البضاعة (الشيء) المؤمن عليه.

ب- في مجال التحريف المادي لحقيقة البضاعة (الشيء) المؤمن عليه.

جـ- عدم الكشف عن طبيعة حقيقة البضاعة (الشيء) المؤمن عليه، أو المنقول.

د ـ التأمين على جسم السفينة، بدل البضاعة، أو عوضا عنها.

هـ ـ الاغراق العمدي للسفينة.

و ـ استخدام سفن قديمة (عمداً) بقصد الحصول على المال.

ز ـ الاستيلاء على البضائع ثم إغراق السفن عمداً.

حـ ـ الاحتيال المعروف «بانحراف المسار» طلب سعر أقل من المتعارف عليه، ثم تنحرف السفينة إلى جهة أخرى غير المتفق عليها ليبيع البضاعة لصالح مالك السفينة، أو الشركة الناقلة.

ط ـ إخفاء البضاعة، وانحراف السفينة.

ي ـ الاستيلاء على البضاعة وإغراق السفينة.

ك ـ الغش في سندات الشحن.

ل ـ سند شحن لسفينة وهمية غير موجودة.

م ـ بيع سندات الشحن لسفينة غير موجودة أصلاً.

٦ ـ الاحتيال في مجال الفن التشكيلي

هذا النوع من الغش انتشر في السنوات الأخيرة بشكل مذهل، وبخاصة عند زيادة السيولة النقدية، وعند زيادة الطلب على غسل الأموال، ويأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة، ومتجددة على الدوام.

٧ ـ الاحتيال باستخدام السحر والشعوذة والوهم والتنجيم

أ ـ في المجال الطبي.

ب ـ في المجال الديني.

جـ ـ استخدام القدرة المزعومة في الاتصال بالجن والأرواح.

د ـ في مجال التنبؤ (كذبا) بالمستقبل.

هـ- في مجال قراءة الطالع ومعرفة الغيب بالاعتماد على المؤثرات الخاصة، أو الاعتماد على مساعدين كاذبين.

هذه مجموعة مختارة من المجالات التي تتم فيها الجريمة الاحتيالية، وهذه المجالات ليست حصرية بل فقط أمثلة.

١ .٦عدم اهتمام المواطن بجرائم الاحتيال رغم خطورتها؟

يوضح سادرلاند (Sutherland, 1978:26)[1] أن عامة الناس يعطون أهمية كبرى (اهتمام) للجريمة العادية، مثل السرقة، واللصوصية، وسرقة المنازل، أكثر من اهتمامهم بالجرائم الخطيرة والضارة فعلا (على كل من الفرد والمجتمع)، مثل جرائم الاحتيال (Fraud)، وجرائم خيانة الأمانة والاختلاس (Embezzelment)، لأن عامة الناس يعتقدون أنهم «غير معنيين بها» أو «غير معرضين للوقوع ضحية لها»، لذلك فإن المواطنين العاديين يعدون جرائم الاحتيال (وجرائم خيانة الأمانة والاختلاس) «جرائم غير شخصية» (Impersonal Crime)[2]. وهذه طبعاً أفكار مغلوطة بالكامل، حيث إن جرائم الاحتيال تركز أصلاً على أموال الأشخاص، وتهدف إلى الاستيلاء عليها كلياً، كما سبق وشرحنا.

ومن الأفكار المغلوطة أيضاً حول جرائم الاحتيال (مثلها في ذلك مثل جرائم الاختلاس وخيانة الأمانة، والرشوة، والفساد)، ما يعتقده الناس من أنها (أي الجرائم المذكورة سابقاً) «أقل جدية» من الجرائم التقليدية مثل

---

(1) Sutherland, Edwin, Cressey Donald. Criminology (10 th ed.), Lippincott, New Jersey, 1978, pp. 25-26.

(2) Ibid.

جرائم السرقة، واللصوصية، والسطو على المنازل، أو الاعتداء الفيزيقي (البدني) على الأفراد.

ففي بحث علمي رصين لكل من روسي ووايت (Rossi-Peter, Waite Emily1976) حول مفهوم عامة الناس لخطورة جرائم الاحتيال في الولايات المتحدة الأمريكية أو مدى جدية الجرائم (The Seriousness of Crimes)[(١)] الذي نشر في مجلة (القانون الجنائي وعلم الإجرام لسنة ١٩٧٦)[(٢)] تبين منه أن غالبية المبحوثين (في كل من أمريكا وبريطانيا) أعطوا اهتماما أكبر «للجرائم العادية» أكثر من اهتمامهم بالجرائم الخطيرة فعلاً، مثل جرائم الاحتيال والفساد، والتدليس الجنائي، أو المدني، وخيانة الأمانة، أو الجرائم التي يسميها ساذرلاند بجرائم ذوي الياقات البيضاء.

وفي البحث الأول اتضح أن جرائم سرقة المنازل مثلاً أخذت درجة (٤ , ٦) على مستوى الاهتمام (الأهمية)، في مقابل (٦ , ٤) فقط لجرائم الاحتيال، وحتى منها تلك المتعلقة بالاحتيال في أسعار المواد الاستهلاكية، لم تأخذ إلا نفس القيمة أي (٦ , ٤) درجة رغم أنها من الأمور التي تهم المواطن مباشرة (أي أسعار المواد والبضائع) مثلها مثل فقدان المواطن لبعض من أملاكه (عن طريق السرقة مثلا)[(٣)].

---

(1) Rossi, Peter, Waite, Emily (et al.), "The seriousness of Crimes", Journal of Criminal Law and Criminology, No. 64, 1976, pp. 16-110.

انظر أيضاً:

- Foster, Samuel, CAGE, J., Robin Thomas, "Public Opinion and Criminal Law, and Legal Sauction", Journal of Criminal Law, and Criminology, No. 67, 1976, pp. 16-110.

(٢) وهما بحثان منفصلان نشرا في العدد نفسه، وشكلا بذلك مجالاً للمقارنة بين نتائج كل من البحثين، وكانت النتائج متقاربة جداً.

(3) Ibid, p. 26.

ومن الأسباب الأخرى التي تجعل المواطن العادي غير مهتم بجرائم الاحتيال (بقدر اهتمامه بالجرائم التقليدية) واستخلاصاً لما ذكره عدة باحثين مختصين، (Sutherland, 1978)، و(Rossi, 1976)، و(Foster, 1976)، و(Robin, 1976)، هو أن جرائم الاحتيال عادة لا تجلب الخصومة العامة (Antagomism)، بل الخصومة الخاصة (بين المحتال والضحية فقط)، نظراً للكتمان والسرية التي تتصف بها المعاملات المالية (لاحظ أن جرائم الاحتيال هي من جرائم المال)، وبذلك فهي لا تتصف بالعداوة العامة ولا بالاعتداءات البدنية، وعليه فإن الاتجاهات المضادة لهذا النوع الإجرامي، بالمقارنة بالاتجاهات المضادة للجريمة بصورة عامة (من طرف عامة الناس) تكون أقل، على اعتبار أنها تكون مضادة للموضوع (موضوع الفعل الإجرامي) ولأصحابها ومقترفيها، وضحاياها في الوقت نفسه، ولأن الجرائم الاحتيالية أساساً تصيب «فئة معينة من الناس» أو أن المتعرضين لها هم «فئة خاصة»[1] من الناس، وبناء على ذلك، فإن الرأي العام لا يعنى بها بقدر اهتمامه بالجرائم التقليدية التي تصيب كافة الناس، مثل الاعتداء على الأشخاص، أو على الممتلكات غير المنقولة مثلاً. لأن هذه الأخيرة تحدث «ضجة»، وتأخذ اهتمام الرأي العام والإعلام على حد سواء. وحتى السلطات العامة تعنى بالجرائم التقليدية أكثر من اهتمامها بجرائم الاحتيال.

منذ عام ١٩١٨ أشار الباحث الأمريكي جورج هربرت ميد Gerges) (Herbert Mead1863-1931 إلى أن اهتمام الناس وردة أفعالهم تكون مركزة على أنماط (طبيعة) الجرائم، وليس على مضارها، أو خطورتها

(١) هذه إشارة إلى مشاركة ضحايا الجريمة في حصول الأفعال الاحتيالية، التي لولا مشاركة الضحايا أنفسهم لما حصلت، وكذلك إشارة إلى الطمع، والجشع، وحب الثروة المفرط، والكسب السهل الذي يتميز به بعض الأفراد.

الاجتماعية[1]، وهذا في حد ذاته تناقض واضح لدى عامة الناس، ولكنها حقيقة قائمة ومعروفة ومنذ مدة طويلة.

الباحث الأمريكي الآخر الذي تناول هذا الموضوع هو شامبلس وليام (Chambless-Willam, 1971) حيث يشير إلى أن الاهتمام العام (اهتمام الرأي العام) يكون منصباً على تلك الجرائم التي تؤدي إلى «التلاحم الاجتماعي» أو «التضامن الاجتماعي» مثل جرائم الاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات (غير المنقولة)[2]، لأنها هي التي تثير التعاطف والتضامن مع ضحاياها، مثلها مثل ضحايا الحرب تماماً، بعكس جرائم الاحتيال، فإننا نادراً ما نشاهد تضامناً وتعاطفاً مع ضحاياها من طرف عامة الناس[3].

الجرائم التي تحدث ضجة كبيرة في المجتمع وفي الرأي العام ومن ثم تحدث تضامناً وتعاطفاً واضحين مع ضحاياها هي عادة ما تكون من الجرائم التالية:

١ - جرائم القتل.

٢ - جرائم الاغتصاب.

---

(1) Mead, Georges Herbert, ;The psychology of Punitive Justice;, American Journal of Sociology, No. 23, 1918, pp. 507-602.

- Sutherland, D. Cressey, Op. Cit., Chopt, Four.
- Sutherland D. White Collar Crimes, Dreden, New York, 1949.

(٢) هذه إشارة إلى كون الاعتداء على الممتلكات غير المنقولة يكون واضحاً للعيان ويترك آثاراً واضحة، وهو الذي يمكن إثباته، والتأكد منه، أكثر من الاعتداء على الأموال المنقولة، التي يصعب التأكد منها، أو إثباتها في الكثير من الحالات.

(3) Chambless, William, Law, Order, Power, Reading Inass, Adisson, Wisley, New York, 1971, Cited, by E. Sutherland, Op. Cit., pp. 19-25.

٣ ـ جرائم الاعتداء على الأشخاص .

٤ ـ الجرائم الخارقة للعادة (خارج المألوف) (Spectacular Crime) .

وأما الجرائم التي «تحدث فقط» ردود أفعال ، فمنها على سبيل المثال ، الجرائم التي لها طبيعة ،

أ ـ الشك (Suspecion) .

ب ـ الريبة .

جـ ـ الخلاف ، النزاع ، الشقاق .

فهذه في جوهرها لا تحدث التضامن والتعاطف مع ضحاياها بقدر ما تقوم بتقسيم المجتمع إلى مؤيد ، ومعارض ، ومشكك في صحتها ، وأحياناً ، حتى في حدوثها ، أو ينتج عنها في الغالب أقاويل ودعايات . لأنها عادة ما تكون من الأنماط الإجرامية التي تضرب «فقط فئة معينة من الناس» ، أو التي تكون موجهة للمؤسسات ، وليس بالضرورة للأفراد ، فهي في النهاية تشكل «شعوراً عابراً» بالرفض ، الذي لا يلبث أن ينسى[1] ومن فصيلتها جرائم الاحتيال ، والفساد ، هنا يظهر وبوضوح سبب عدم اهتمام عامة الناس بجرائم الاحتيال .

الباحث والمختص الفرنسي البروفسور جورج بيكا (Picca, Georges 2002) يذكر دائماً في مجال عدم الاهتمام بالجرائم الاحتيالية ، ما يلي ؛

---

(١) ساذرلاند ، يقارن مثلاً ، في هذا المجال بين الجرائم التقليدية ، وجرائم ذوي الياقات البيضاء ، التي رغم خطورتها ، فإن اهتمام الناس بها قليل ، ويكون عادة بدون ردة فعل قوية ، وحتى إن كانت هناك ردة فعل تجاه هذا النمط من الجرائم (جرائم ذوي الياقات البيضاء) فإنه يكون عادة بدون جدوى ، ولا طائلة منه (Futile) نظراً لردة الفعل الرسمي نفسها تجاه جرائم ذوي الياقات البيضاء .

((عامة الناس يهتمون بالجرائم التي تحدث أذى مباشراً وواضحاً (للعيان) نظراً لأن الطبيعة البشرية هي هكذا تتجنب الأذى والألم الجسدي بالدرجة الأولى))، هذا رغم أن بعض الجرائم الأخرى (غير التقليدية) تؤدي هي الأخرى إلى أذى وألم للضحايا (لكنه غير واضح للعيان)، إلا أنها لا تلقى الاهتمام من طرف الرأي العام، ولا السلطات الرسمية في مقابل الجرائم التقليدية، ونقدم دليلا على ذلك بالإحالة إلى ما ذكره البروفسور الأمريكي الشهير سلين (Sellin)، من جامعة بنسلفانيا، (ومنذ مدة طويلة ١٩٣٢) حيث يشير إلى أن حوالي (٥٠٠٠) خمسة آلاف سرقة (واحتيال) على المحلات الكبرى قد تم إهمالها في محيط ومدن ولاية بنسلفانيا[١]، وفي سنة ١٩٦٥م وصل معدل خسائر الشركات والمحلات التجارية الكبرى في هذا المجال إلى (٤٪) أربعة في المائة عن رقم أعمالها[٢]، ودائماً في مجال اهتمام المواطنين بالأنماط الاجرامية، يشير جورج بيكا (G. Picca, 2002) في بحث له عن هذا الموضوع لأنه وفي سنة ١٩٧٦م وجد أن ضحايا الجريمة في فرنسا (وتحديداً جرائم الاحتيال) لا يبلغون عن الجرائم التي يتعرضون لها إلا بقدر قليل، وذلك راجع لكونهم يعتقدون أنه لا جدوى من ذلك، وبخاصة في أنماط إجرامية بعينها مثل جرائم المضاربات، وجرائم الاحتيال، ففي المتوسط من بين (١٠٠) جريمة حصلت فإنه لا يبلغ إلا على (٤٨) حالة منها فقط للجهات المعنية[٣]، ومن بين (٤٨) حالة المعلن عنها فإن التبليغ لم

---

(١) وكان ذلك في دراسة له، عن جرائم سرقة المحلات التجارية الكبرى.

(2) Picca, Georges, La Criminologie, Presses Universitaires de France, 2002, pp. 43, 50, 53.

(٣) الأرقام المذكورة أعلاه في واقع الأمر متقاربة جداً عن الأرقام في بلدان أوروبا الغربية الأخرى، وهو ما أشارت إليه نتائج أبحاث (G.Picca) نفسه، وغيره (Pinatel1978,)، و(Cario1980,).

يتم كاملاً إلا في (٢٦) حالة، وجزئياً في (٢٧) حالة، أي أن الضحايا أنفسهم لم يبلغوا عنها (بل جهات أخرى)[1].

وهذا أيضاً يوضح سبب انخفاض الاهتمام بالجرائم الاحتيالية لدى عامة الناس.

ولنختم هذه الجزئية المتعلقة بعدم اهتمام المواطنين بجرائم الاحتيال، نعود مرة أخرى إلى ما ذهب إليه سادرلاند، (أن بعض الجرائم «غير التقليدية» هي الأخرى تؤدي إلى أضرار واضحة (Some Crime Causes Obvious Pain) للضحايا، وبعض من الجرائم قد تعرض المواطنين للأذى والضرر غير المباشر، ولكنها ليست على الإطلاق الأقل ضرراً على المواطنين والمجتمع، جرائم من قبيل الاحتيال، والاحتيال التجاري، وجرائم خيانة الأمانة، وجرائم الفساد، ونستطيع القول إن كل مواطن يعاني ويتضرر منها، وتحدث مثل هذه الجرائم نزيفاً كبيراً (Huge Drain) للاقتصاد الوطني وللمجتمع ككل)[2].

ويضيف سادرلاند: (لو أخذنا سنة ١٩٧٦ كمعيار، فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تخسر ما يعادل (١٢٥) مليار دولار سنوياً من الجرائم الاقتصادية والمالية (جرائم الاحتيال، والفساد، وجرائم خيانة الأمانة، والتدليس) يضاف لها الخسائر «التكاليف» الإدارية للتعامل مع هذه الجرائم، ولو جمعناها لوجدناها تفوق ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية [في تلك الفترة الزمنية ١٩٧٦]، ولو قدرنا ذلك بتقدير أكثر واقعية لوجدنا أن التكلفة الفردية لكل مواطن أمريكي، والمتمثلة في الضرائب

(1) Ibid.
(2) Sutherland, E. D. Cressey, Op. Cit., p. 24.

السنوية التي يدفعها للأجهزة المعنية بالتعامل مع مثل هذه الجرائم مثل الأجهزة الأمنية، وإدارات السجون، وإدارة الإفراج الشرطي (البارول Parole) فنجدها تشكل أربعين مليونا يومياً، وخمسة عشر ملياراً سنوياً. وبإضافة المصاريف الأخرى المتعلقة بهذا المجال، فإننا نجدها تصل إلى اثنين وستين (٦٢) مليار دولار سنوياً)[1].

وما سبق ذكره يتضح أن الخسائر المالية الناجمة عن جرائم الاحتيال والنصب، والفساد، وخيانة الأمانة تفوق بكثير تلك الخسائر المادية والمالية الناتجة عن الجرائم التقليدية، مثل السرقة، واللصوصية العادية، وحتى السطو على المنازل رغم هذا فإن اهتمام المواطن العادي مازال منصباً على هذه الجرائم التقليدية، كما أننا نجد أن بعض الفئات الاجتماعية التي تتعرض للاحتيال هي في واقع الأمر من «الفئات الهشة» في المجتمع، وتتضرر أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى، عندما تتعرض للاحتيال والنصب، إلا أن هذه الفئات نفسها لا تقوم بأخذ الاحتياطات اللازمة، ولا تعتمد على الحيطة والحذر عندما تواجه مواقف احتيالية، بل في الغالب تنجر وراء «سراب» الثروة، والكسب السريع، ويدفعها الطمع والجشع و«عقدة الستة أصفار»، للسقوط في شباك المحتالين، وتسليم أموالهم لهم برضاهم وهو التناقض بعينه.

١ .٧ الاحتيال الإلكتروني

يمكن اعتبار الاحتيال الإلكتروني أصعب الأنماط الإجرامية الاحتيالية لأنه الأكثر تعقيداً، والأسرع تطوراً، ويعتمد أساساً على استعمال التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة مثل الحاسوب، والإنترنت، وينال مكائن

(1) Ibid.

الدفع وحتى حسابات العملاء في البنوك[1] ويستخدم فيه كل الوسائل الإلكترونية الأخرى المستعملة في ميدان المال والأعمال، والبنوك، وحتى الجوال أصبح ضمن الوسائل المستعملة في الجرائم الاحتيالية.

الاحتيال الإلكتروني أصبح له أبعاد خطيرة جداً على المستوى العالمي، وأصبح يؤثر في عالم المال والأعمال والبنوك بشكل جدي حيث وصل الأمر إلى طرح دروس مجانية للمبتدئين في عالم الجرائم الاحتيالية الإلكترونية في مواقع معينة على الانترنت[2]، وأصبحت البنوك تواجه مشاكل حقيقية في هذا الميدان، وقد نبه الخبراء ومنذ سنة ١٩٩٧م، إلى استفحال ظاهرة الاحتيال الإلكتروني، وبخاصة منه ذلك النوع (من الاحتيال الإلكتروني) الذي يضرب البنوك التجارية[3]، حيث تزايدت في السنوات الخمس الأخيرة عمليات «السطو الإلكتروني» على البنوك واستخلفت السطو المسلح، وبخاصة في الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة والدول الأوروبية بصورة خاصة، وأما في دول العالم الثالث (المتأخر إلكترونياً) فإن الوضع لا يقل خطورة مع فارق كبير وهو صعوبة اكتشاف مثل هذه الاحتيالات الإلكترونية، وحتى إن تم كشفها فإن القائمين على الأمور يتحفظون على الإعلان عنها، أو يتسترون عليها لأسباب عدة لا يتسع المجال هنا للخوض فيها.

(١) بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ طالعتنا يومية الاقتصادية بعنوان «عمليات احتيال تنال حسابات بنكين في الإمارات»، وطالب البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، على أثرها اتخاذ إجراءات احترازية. وهنا نذكر أيضا «احتيال القرن» الذي حصل في بنك الخليفة الجزائري سنة ٢٠٠٥م.

(٢) السبكي، سعيد «دروس مجانية للمبتدئين في علم الجريمة»، يومية البيان الإماراتية، الإثنين ٢ جوان ١٩٩٧، العدد ٦١٩٣، ص ٩.

(٣) نفس المرجع.

وجاء في تقريرين أصدرهما اتحاد البنوك الهولندية، والبنوك البلجيكية (تضمن التقريران ١٥٠ صفحة سرية) ما يقارب من (٢٠٠م)، أسلوب وطريقة للنصب والاحتيال الإلكتروني على البنوك[1]، وهذه الأساليب والطرق المعتمدة في النصب والاحتيال الإلكتروني تعتمد من قبل كل من العصابات الإجرامية المحترفة والأفراد، وكذلك عصابات المخدرات، والعصابات المختصة في تبييض الأموال، وحذر التقريران من كارثة اقتصادية كبرى، إذا لم يوضع حد لمثل هذه الأساليب الاحتيالية الخطيرة.

ومن الأمثلة على وسائل الاحتيال الإلكتروني وسيلة «الشيك وشنك» (Cheque-Washing) وهو عبارة عن شيك مصنوع من أشعة رملية دقيقة أعد في الأصل لتصعيب تزويره، أو العبث به، حيث تمت سرقة هذا النوع من الشيكات، وتم تزويره (تزوير بياناته) وتم فعلاً سحب مبالغ كبيرة بواسطة هذا الشيك[2] الذي كان يعد إلى أمد قصير من أفضل وآمن أنواع الشيكات على الإطلاق ولم تنجح الوسائل التكنولوجية المعتمدة من قبل البنوك في اكتشاف التزوير والتعديل في بياناته، واتضح (بعد عدة عمليات تزوير) أن الطريقة الصحيحة للتأكد من صحة مثل هذا النوع من الشيكات هي ليست الوسائل الإلكترونية المعتمدة في هذا الميدان، بقدر ما هي العدسات المكبرة (العادية) التي بواسطتها يتم فعلا اكتشاف التزوير، أو التعديل الإجرامي في بياناته[3].

---

(١) السبكي، مرجع سبق ذكره.

٢) وهو الشيك نفسه الذي كان يعتقد سابقاً أنه «مستحيل التزوير أو العبث به» لكن المحتالين وبالاستعانة بوسائل تكنولوجية حديثة، استطاعوا ذلك مثلما استطاعوا تزويره بوسائل تقليدية فقط.

(٣) السبكي، مرجع سبق ذكره.

ومن الأمثلة أيضاً على الوسائل المستعملة في الاحتيال الإلكتروني هو وصول العصابات (وبعض الأفراد) إلى الحصول على الرمز السري، أو الرقم السري لحسابات العملاء (Pin-Code) بواسطة استخدام التكنولوجيا والوسائل الإلكترونية المعدة خصيصا لهذا الشأن[١].

ومن الأساليب الأخرى المستعملة في الاحتيال الإلكتروني هي استخدام بطاقات الائتمان المزورة وهذه الوسيلة أصبحت شائعة جداً، وأصبحت أساليب تزويرها متطورة جداً، ويعتمد تزويرها الكثير من العصابات المختصة، وبعض من الأفراد أيضاً أصبحوا مختصين فقط في هذا الميدان، ويجوبون العالم كله من أجل استخدام بطاقات الائتمان المزورة. ومن الاحتيالات الإلكترونية الأخرى سرقة الشيكات السياحية وصرفها ببطاقات ثبوتية مزورة[٢].

ومن أساليب الاحتيال الإلكتروني أيضاً (الاحتيال على البنوك بصورة خاصة) هو ما تقوم به عصابات المافيا الروسية من احتيال على البنوك عن طريق الودائع، حيث يتم مثلاً إيداع مبلغ معين في بنك محدد (كوديعة) لمدة معينة ويحصل بعدها العميل (المودع) على وثيقة بذلك، ثم يستعمل نفس الوثيقة (الوديعة) لدى بنك آخر للحصول على قرض يوازي قيمة الوديعة بتقديمه وثيقة الوديعة التي حصل عليها من البنك الأول، ويذهب إلى بنك آخر ويفعل نفس الشيء، وبنك آخر، ويفعل أيضاً نفس الشيء،

---

(١) في هونج كونغ مثلاً تباع أجهزة إلكترونية يمكن بواسطتها سرقة الرمز السري للحساب، أو شفرة المودع في البنك عن بعد، ويمكن لأي كان الحصول عليه (لكل الناس) مقابل بضعة آلاف من الدولارات (السبكي).

(٢) يذكر السبكي أن عصابة مختصة في تزوير وسرقة الشيكات السياحية في هولندا وحدها تمكنت من سرقة ما قيمته إثني عشر (١٢) مليون فلورين هولندي.

ويكون بذلك قد حصل على «قروض» تعادل عدة أضعاف الوديعة الأصلية في البنك الأول.

ومن الوسائل الاحتيالية إلكترونياً الأخرى هي ما تقوم به عصابات مختصة من إدخال فيروسات (أو التهديد بها) أو عمليات تخريب عمدية للبرامج (أو التهديد بها) أو العمد إلى تعطيل الأنظمة بكاملها، أو التهديد بها، وطلب فدية من البنك من أجل كشفها، أو عدم تعريض البنك لذلك، وغالباً ما تقوم البنوك والمؤسسات المالية مكروهة بالدفع والسكوت أو كتمان الأمر.

وذكر (الماجد إبراهيم ٢٠٠٥م) في مقال له في مجلة (Digital-World, Magazine, No. 110, 10 April,2005) ما يلي: (لم تسلم جهة من التخريب الإلكتروني والتعطيل والمشكلات، فحتى البنتاغون معقل «أقوى جيوش العالم» وأكثرها تطوراً تم اختراقه مراراً، فكيف الأمر بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات العامة في مختلف بلدان العالم..)[1].

يشير (الماجد ٢٠٠٥م) إلى أن عدد الهجمات على الانترنت والأنظمة الخاصة بالحواسيب المنطلقة من الشرق الأوسط خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥م ارتفعت إلى نحو (٣١,٥) واحد وثلاثين ونصف مليون هجمة في مقابل (١٩) تسع عشرة مليون هجمة خلال النصف الثاني من العام الماضي ٢٠٠٤م[2]، والمصادر الرئيسة لهذه الهجمات هي إسرائيل، وتركيا، وإيران، ومصر، ولبنان. وهناك مصادر أخرى تذكر أن مصدر الهجمات يكون بالدرجة الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية[3].

(١) الماجد، إبراهيم، «نصب واحتيال وخداع . . . الإنترنت بلا رقيب»
Digital _World Magazine, No. 110, 10 Aprial 2005, p. 9.

(٢) الماجد، مرجع سبق ذكره.

(٣) نفس المصدر.

وأفضل الطرق للهجمات على الأجهزة الإلكترونية بصورة عامة هي الهجوم على المواقع الإلكترونية، أو مواقع البريد الإلكتروني (عمليات الاحتيال وعمليات السرقة الإلكترونية تكون في الغالب عبر البريد والمواقع الإلكترونية)[1].

وحتى المؤسسات التعليمية والكليات العلمية لم تسلم هي الأخرى من الهجوم عليها، (ومن الاحتيال الإلكتروني عليها)، حيث أوضح المسئولون الأمريكيون أن قراصنة الكومبيوتر (Hackers) تمكنوا من التسلل إلى سجلات بعض أشهر الكليات والجامعات الأمريكية، والعبث بها[2]، وهذا يشمل حتى كلية إدارة الأعمال بجامعة محترمة جداً مثل جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية حسب ما ذكر أحد المسئولين بها. «إن ما حدث من اختراق وعبث أمر خطير وانتهاك خطير»[3] حسب قول هذا المسئول.

وأشارت مجلة (Digital-Magazine, 2005:110) إلى أن التجارة الإلكترونية (مواقع التجارة الإلكترونية) التي تعمل بنظام ويندوز ٤ (Windows4,) تواجه مشكلة أمنية خطيرة حيث أصبحت تلك المواقع عرضة

---

(١) حسب إحصائية نشرت سنة ٢٠٠٥م ورد فيها أن (٦٦٪) من البريد الواصل للمواقع الإلكترونية أو البريد الإلكتروني هو عبارة عن «بريد فاسد» أو يحمل فيروسات، أو يحمل نوازع وأفعال تجسسية وهو ما يشكل ارتفاعاً محسوساً بالمقارنة بسنة ٢٠٠٣م، الذي كانت تصل النسبة فيه إلى (٥٢٪)، وظهر أيضاً من الإحصائية نفسها أن لغة البريد الأكثر استخداما كانت اللغة الإنجليزية (٨٥٪)، وأن مصدر الرسائل كان الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٣, ٦١٪)، و(٢٣٪) من آسيا، و(٨, ١١٪) من أوروبا، و(٣, ٢٪) من أمريكا الجنوبية، و(٤, ١٪) من ، وفقط (١, ٠٪) من إفريقيا (الماجد مرجع سبق ذكره).

(2)Hackers, Their Crime is Curiosity, in Digital -Magazine, Op. Cit., p. 9.

(3) Ibid.

للهجوم (ومنها للسرقة والاحتيال) عن طريق استغلال إحدى الثغرات الأمنية في بروتوكول أساسي في الويندوز يدعى (اس أم بي) أو منع رسائل الملقم (أس أم بي (Server Message Blact) وذلك وفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة أمنية أمريكية وشركات بريطانية متخصصة[1].

١ . ٨ رأي المختصين في الاحتيال الإلكتروني

لو حاولنا الآن تلخيص بعض آراء المختصين في مجال الاحتيال الإلكتروني لوجدنا أنهم على العموم يتفقون على ثلاثة نقاط رئيسة:

أولاً: أن الاحتيال الإلكتروني أصبح حقيقة وواقعاً ملموساً ولا مجال لإخفائه، أو التنكر له (كما هو الحال لدى الكثير من المؤسسات المالية والبنكية في العالم العربي).

ثانياً: أن الاحتيال الإلكتروني يتوسع ويتعدد وتزداد الأساليب والأنماط المستخدمة فيه تعقيدا بتعقد التكنولوجيا ذاتها، وتعقد المعدات المستخدمة في عالم المال والأعمال.

ثالثاً: ضرورة وحتمية مواكبة المعرفة والممارسة التكنولوجية لمواجهة جرائم الاحتيال الإلكترونية، وبدون الإلمام والتحكم في تكنولوجيا الإعلام الآلي، والتكنولوجيا الإلكترونية، والمعرفة العلمية في مجال الجريمة فلا مجال لمكافحة الجرائم الإلكترونية أو الوقاية منها.

بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥م طالب خبير قانوني سعودي، الشركات والمؤسسات السعودية التي لا تملك الخبرة الكافية في مجال التجارة الإلكترونية بضرورة اتخاذ خطوات وتدابير احترازية عند التعاقد

---

(1) Digital – Magazine, Op. Cit., p. 15.

الإلكتروني[١]، وذلك في محاضرة ألقاها بالرياض بعنوان «أساسيات العمل في التجارة الإلكترونية»، قامت وزارة الداخلية السعودية بحملة وقائي« »للوقاية من جرائم الاحتيال» بعد وصول الكثير من الرسائل الاحتيالية من نيجيريا بإفريقيا الغربية للمواطنين السعوديين.

وفي هذا الإطار دائماً أكد العديد من الخبراء السعوديين أهمية توخي الحيطة والحذر من الرسائل الإلكترونية الاحتيالية، وأساليب الاحتيال الإلكتروني الأخرى بصورة عامة[٢].

ويشير عبد الرحمن الشاعر (المشرف على مركز المعلومات والحاسب الآلي) بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (سابقاً) إلى: (أن الرسائل الاحتيالية التي تبعث بها العصابات النيجيرية تعود لأسباب حصولها على بعض المتغيرات [معلومات عدة] منها ما هو ثقافي، واقتصادي، وهو ما يسهل عليها القيام بعملية السطو [الإلكتروني]، وتسهيل عملية الإقناع، (إقناع الضحايا بتسليم أموالهم للمحتالين)[٣].

وحذر الشاعر من تداعيات الإخفاق في اللحاق بركب التقنية في عصر المعلوماتية، منادياً بتوفير محاكم وخبراء قانونيين متخصصين واستحداث تشريعات تتناسب مع حجم وخطورة الجرائم الإلكترونية[٤].

---

(١) علي إسماعيل محمد «خبير قانوني يحذر المنشآت التجارية من مواقع الانترنت وعناوين بريد إلكتروني منتحلة» جريدة الشرق الأوسط ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥م، العدد رقم ٩٦١٣، الصفحة الأولى ـ محليات.

(٢) أسماء المحمد، وهدى الصالح، «الداخلية السعودية تتجه للأمن الوقائي لحماية مواطنيها مع تطور الأجهزة الأمنية في متابعة جرائم الإنترنت»، الشرق الأوسط، ملحق تقنية المعلومات، الثلاثاء ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ (الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤م)، العدد رقم ٩٤٦٤.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

وذكر محمد السرحاني من الأمن العام السعودي، أن سبب إرسال الرسائل الإلكترونية الاحتيالية للسعوديين (أي إلى عينة من أفراد الشعب السعودي)، تعود إلى صعوبة تتبع مراسيلها، واستخدام المرسل [المحتال] وسائل ذكية)[1].

ويضيف السرحاني: ((لدينا لائحة لجزاءات الاختراق «الإلكتروني» في السعودية لم تفعل بعد، ونحن مجبرون على مسايرة هذا العصر الذي ستزداد نسبة الجرائم الإلكترونية فيه بالارتفاع نتيجة للثورات التقنية المتتالية...))[2].

وأما العميد منصور التركي، المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية، فيشير إلى أن (الجرائم عبر وسائط [وسائل] الانترنت تتم معالجتها في السعودية بعد رفع دعوى من الطرف المتضرر وبما يتوفر من أدلة وملابسات، يتم بعدها التحرك من قبل الأجهزة الأمنية)[3].

وأما الخبير الألماني ماركو قوركي (Guercke, Marco,2006)[4]، (الأستاذ في جامعة كولون الألمانية) وفي محاضرة له بالمعهد العالي للقضاء بالجزائر ٢٠٠٦م، حول الجرائم السبرانية (Cyber-crime) فأشار إلى ما يلي:

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) الخبير ماركو قيركي (Guercke, Marco) هو أستاذ في جامعة (Cologne) الألمانية وخبير لدى المجلس الأوروبي (Conseie Europees)، وخبير ذو شهرة دولية في علم الإجرام، وعلم القانون الجنائي، قدم محاضرة في الجزائر بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٠٦م عن موضوع الجرائم السبرانية، ويستعان به في الجزائر في محاربة الجرائم السبرانية والجرائم الإلكترونية.

((لا يكفي وجود نصوص قانونية في القانون الجنائي تجرم الجرائم السبرانية «الإلكترونية» لمحاربة هذه الظاهرة))[1]، الذي يعنيه الباحث والخبير الألماني هو أن مجرد وجود تشريعات قانونية، تجرم الأفعال والجرائم السبرانية [الإلكترونية] وحده ليس كافياً لمواجهة مثل هذه الجرائم، بل تفعيلها ووضعها موضع التنفيذ هو المطلوب، وللوصول لذلك لابد من وجود خبرة ومعرفة مسبقة بطبيعة وأساليب الجرائم الإلكترونية.

وأما الخبير الأمريكي كريستوف كيت تورنتن[2] (Christophe-A. Kit Thorenton2006) فيشير هو الآخر إلى أن الجرائم السبرانية ومنها الاحتيال في تزايد مستمر عبر العالم في السنوات الأخيرة، وإذا كانت «الجرائم التقليدية» تتطلب مواجهة وأنشطة مكثفة من طرف الأجهزة المعنية فإن الجرائم السبرانية تتطلب ضعف ذلك[3].

ويضيف الخبير الأمريكي: (أن الجرائم الإلكترونية ومنها [الاحتيال الإلكتروني] ليست مرتبطة فقط بالتطور في الأجهزة الإلكترونية (المستعملة في الميدان المالي والتجاري) بل أيضا مرتبطة بالتطور الذي يحصل في ميدان الهواتف النقالة ووسائل الاتصال الأخرى، الانترنت)[4].

---

(١) الجرائم السبرانية في الجزائر، يومية الوطن الجزائرية، ٥ أبريل ٢٠٠٦م، الجزائر العاصمة.

Guercke, Marco, Cyber criminalite en Algerie, EL-Watan, 5 April 2005, Http://www/elwatan.lon 2006, 04,05, 39841.

(٢) الخبير الأمريكي كريستوف تورنتون (Thorentor . Christophe A) هو قاضي أمريكي في الأصل، وخبير في الجرائم الإلكترونية، والجرائم السبرانية، قدم محاضرات في الجزائر في شهر أبريل ٢٠٠٦م ويستعان به هو الآخر في مجال الجرائم الإلكترونية، وحاضر عدة مرات في المعهد العالي للقضاء بالجزائر.

(3) Thornton, Kit Christophe, Cyber Criminelite en Algerie. El-Watan, Algiérs, 26/4/2006.

(4) Ibid.

وبالإشارة إلى القوانين والتشريعات الجزائية الجزائرية في هذا المجال، يشير الخبيران ((نعم لديكم قوانين وتشريعات تنص على تجريم الجرائم (الإلكترونية) السبرانية، لكنها ليست كافية على الإطلاق))[1].

وما يريد الباحثان قوله هو أن التشريعات الجزائرية في هذا الميدان (وربما هذا يشمل أيضاً غالبية التشريعات العربية) غير مواكبة للتطورات في مجال الجرائم السبرانية على الإطلاق وتحتاج إلى تعديل أو إضافات أساسية، لأنه من الضروري وجود قوانين كاملة مخصصة للجرائم السبرانية)[2].

ويشير الخبيران أيضاً إلى أن: الجزائر (مثلها مثل الدول العربية الأخرى) تستطيع الاستفادة أو الاستلهام «S'inspirer» من المعاهدة (الاتفاقية) الأوروبية[3] بما فيها القوانين التابعة لها المتعلقة بهذا الشأن، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وكندا وجنوب إفريقيا اعتمدت عليها...)[4].

والمقصود هنا هو أن الدول المتقدمة في هذا المجال مثل دول الاتحاد الأوروبي استطاعت وضع تشريعات مناسبة لمواجهة الجرائم السبرانية [الإلكترونية] ومنها جرائم الاحتيال الإلكتروني واستفادت منها دول متقدمة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبعض الدول النامية مثل جنوب إفريقيا، فلماذا لا تستفيد منها الجزائر (والدول العربية الأخرى).

---

(1) Ibid.

(2) Gueccke, Marco, Op. Cit.

(٣) الاتفاقية المذكورة أعلاه والمتعلقة بالقوانين والتشريعات لمحاربة الجرائم السبرانية، موقع عليها من قبل اثنتين وأربعين دولة أوروبية زيادة على دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين، وأصبحت بذلك معتمدة ومطبقة فعلياً لدى الدول المذكورة في مجال الجرائم السبرانية في وقتنا الحاضر.

(4) Ibid.

الخبيران الألماني والأمريكي يؤكدان: (ألا وسيلة أخرى تعادل وسيلة الإنترنت في خطورتها كوسيلة للجرائم الإلكترونية (ومنه الاحتيال الإلكتروني)، أو الجرائم السبرانية في وقتنا الحاضر)[1] وهم يذكرون هذا لأن الإنترنت هي الوسيلة الأكثر استخداماً في مجال الجرائم الإلكترونية، وبخاصة في مجال ما يعرف بـ (الصيد) «Fishing» أي البحث عن الفرص والمواقف المناسبة للجرائم والاحتيال الإلكتروني. ومنها تقديم رسائل لاصطياد الضحايا، أو تقديم معلومات خاطئة للغرض نفسه.

(1) Ibid.

الفصل الثاني

جرائم الاحتيال والعوامل الاجتماعية

٢ . جرائم الاحتيال والعوامل الاجتماعية

٢ . ١ مفهوم العوامل الاجتماعية

في سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، العوامل الاجتماعية (Social Factors) تشير إلى التركيز على عوامل الجريمة والانحراف المرتبطة بالجانب الموضوعي (بظاهرة الانحراف والجريمة) وليس بالجانب التشخيصي، أو الجانب الفردي، أو العضوي.

العوامل الاجتماعية على هذا الأساس تشير إلى تلك العوامل غير الشخصية، غير الفردية، أو إلى تلك العوامل التي ليس للفرد نفسه دخل فيها وإنما وجدها أمامه عند «قدومه» للمجتمع، سواء أكان ذلك بالولادة، أو حتى بالهجرة والترحال، وعليه فهي تلك العوامل الاجتماعية خارج نطاق الفرد، وهي بهذا المعنى تشير إلى الوسط الخارجي (خارج نطاق الفرد)، سواء أكان هذا الوسط الضيق (العائلة، الرفاق، المقربين)، أو الوسط الواسع (المجتمع) بما يحمله المحيط الخارجي من معنى ومن سمات، وخصوصيات اجتماعية وثقافية، وأنظمة سياسية، واقتصادية، ومعرفية (نظام التعليم والتربية).

العوامل الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف هي افتراضات من منطلق سوسيولوجي (اجتماعي) لعوامل بعينها (محددة مسبقاً)، مهيئة، أو تكون وراء الظاهرة، أو «معززة» للظواهر الاجتماعية، وفي هذه الحالة فهي تلك العوامل الاجتماعية التي تكون وراء (معززة) لظاهرة الانحراف

والجريمة، وهي التي تنطلق من الجانب الموضوعي للظاهرة، وليس من الفرد نفسه.

وبمعنى آخر هي، افتراضات لعوامل اجتماعية معينة تؤثر في بعض الظواهر الاجتماعية أو تدفع إليها (أو قد تدفع إليها)، وتكون على شكل ظروف يمر بها الفرد، أو الجماعة، أو محيط بيئي، أو محيط معيشي، وإذا توفرت (أي العوامل الاجتماعية) تتوفر نتائجها، وفي هذه الحالة النتائج هي «الانحراف والجريمة»، وإذا انعدمت تنعدم نتائجها (أي الانحراف والجريمة).

وعليه فإن دراسة العوامل الاجتماعية للانحراف والجريمة في واقع الأمر ليست سوى دراسة المحيط الاجتماعي والبيئي (المادي) الذي يعيش تحته الفرد (الأفراد) المعني، ونتائج ذلك على السلوك السوي منه، وغير السوي (الانحرافي) أي في واقع الأمر، العوامل الاجتماعية تشير إلى دراسة تأثير الوسط الاجتماعي والمحيط البيئي المادي على سلوكيات الفرد[1].

العوامل الاجتماعية تشير إذن إلى تأثير المحيط الاجتماعي على الفرد والجماعة، أي إلى مجموعة متكاملة من المؤثرات الاجتماعية على كل من الفرد والجماعة، وبخاصة هنا في مجال التأثير على السلوك غير السوي، أو التأثيرات، في مجال الدفع، أو الكبح، نحو الجريمة والانحراف.

(١) انظر في هذا الشأن، الوصف الجيد (منهجياً) لدراسة «عوامل ضحايا الجريمة» الذي قدمته الباحثة الكندية ميشيلن باريل (Mecheline2000,) في مقدمة كتابها (محيط الجريمة).

Baril, Mlicheline, l' envers du Crime, L –Harmattan, Paris, pp. 29-48.

٢ . ٢ تطور فلسفة العوامل الاجتماعية

العوامل الاجتماعية وحسب ما يذهب إليه الباحث والاجتماعي الفرنسي قاسطون بوتول (Bouthoul-Gaston,1958) في كتابه (تاريخ علم الاجتماع) ترجع إلى المؤرخين، أي المختصين في علم التاريخ وليس إلى الاجتماعيين[1]، هذا إذا ما نظرنا إلى الموضوع في إطار التطور التاريخي المحض للأفكار الاجتماعية بصورة عامة، وإلى الاهتمام بالعوامل الاجتماعية ذاتها، وتأثيراتها على التطور الاجتماعي، أو العوامل الاجتماعية (Parametre) كدالة أو كمعادلة لكشف أسرار التطور الاجتماعي. لأن المؤرخين حسب ما يعتقد بوتول تأثروا أيما تأثر بالأحداث (الوقائع) الاجتماعية، أو بالحوادث الاجتماعية وبخاصة منها تلك غير العادية أو المؤلمة أو الكبيرة، أو كما يسميها بوتول الأحداث المثيرة (Evenements Bruyants) التي تأخذ طابع «ميلو-درامي» أو تراجيدي، التي جعلوا منها «مفتاح تفسير» التطور الاجتماعي، أو تطور الشعوب والمجتمعات. وكأنها أصبحت هي نفسها «العوامل» التي تكون وراء تطور الشعوب والمجتمعات، أو تدهور أوضاعها. والحقيقة غير ذلك طبعاً.

يعتقد بوتول أن هذا التصور من المؤرخين خاطئ بالكامل لأن «الأحداث» التاريخية وحدها ومهما كانت مؤلمة أو قاسية أو خارقة للعادة، لا تستطيع أن تصبح «عوامل للتغير» أو «عوامل للتطور البشري»، أو التطور البنوي (Changement Structural)، أي التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي، وليس في مجرد الأشكال الاجتماعية، ومظاهر الحوادث

---

(1) Bouthoul, Gaston, Histoire de la Sociologie, Presses, Universitaires de France, 1958. p. 78.

الاجتماعية. وحسب نفس المفكر فإن التغير الاجتماعي الحقيقي هو الذي تحدثه عوامل بعينها[١] مثل:

١ ـ المعارف الإنسانية (Connaissance).

٢ ـ المعتقدات (Croyances).

٣ ـ المؤسسات الاجتماعية (Institutions).

٤ ـ الأنساق الاجتماعية الكبرى (Les grands Systems Sociologiques)[٢].

لأن ما تحدثه هذه العوامل وما يحدث فيها من تغيير وتحول هو الذي يحدث التغير والتحول الاجتماعي، إذن العوامل المذكورة أعلاه هي وحدها التي تعطي معنى ومغزى للتغير والتحول الاجتماعي، الباحث بوتول هنا يشير إلى فكرة أساسية وإلى غاية كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية بحيث ينقل العوامل الاجتماعية من الأحداث المجردة، وحتى من الأفراد الذين أسهموا فيها إلى المجتمع نفسه ومؤسساته، وهو ما معناه أن العوامل الاجتماعية لا يكون لها معنى إلا إذا كانت مرتبطة بالمجتمع ككل، وتكون مرتبطة حصرياً بالبناء الاجتماعي، والأنساق الاجتماعية، وما تفرزه هذه الأخيرة من معرفة ومعتقدات (على المستويين الفردي والجماعي).

وأما فيما يتعلق بنظريات العوامل الاجتماعية فإن قاسطون بوتول يشير إلى أن النظريات التي تركز على «العوامل» نجد أن كل واحدة منها تحاول سحب البساط إلى جهتها، بمعنى أن العديد من أصحاب العوامل الاجتماعية المختلفة يدافع عن عوامله ويعدها هي الأساس في الأحداث

---

(١) للتذكير بالخلط الكبير، بين مفاهيم اجتماعية أخرى مثل التطور الاجتماعي، والتغير الاجتماعي.

(2) Bouthoul, Op. Cit., pp. 58-60.

والوقائع، والظواهر، والتطورات، والتحول الذي حصل ويحصل في المجتمع[1]، وبعدها يختار (أي المفكر صاحب نظرية العامل أو العوامل الاجتماعية المختارة أو المحددة) بعضاً من الأحداث والوقائع الاجتماعية[2] (من اختياره هو أيضا) ليثبت بها صحة العامل أو العوامل الاجتماعية (المحددة أو المختارة من طرفه) في ظهور أو بروز تلك الأحداث، أو الحوادث الاجتماعية المختارة أيضاً.

إن تطور الفكر البشري والمعرفة الإنسانية جعل من الاعتماد على عامل بعينه (عند الفكر الاجتماعي)، أو حتى عوامل محددة لتفسير الأحداث، أو الحوادث الاجتماعية من المستحيلات، وهذا ما تشير له الدلائل الواقعية، والظواهر الاجتماعية وحتى المشاكل الاجتماعية، لقد تخطينا الآن المجتمعات البدائية، وتخطينا المجتمعات البسيطة، أو المتشابهة (في الحرف، والمعتقدات، والتكوين) وأصبحت لدينا الآن مجتمعات معقدة في التكوين، وفي الحرف والمهن، والمعتقدات[3]، وبذلك أصبح لدينا مجموع

---

(1) Bouthoul, Ibid, p. 78.

(٢) ويتم اختيار حتى ظواهر اجتماعية بعينها، أو مشاكل اجتماعية بعينها، ليتم تطبيق العوامل الاجتماعية (المختارة)، وللتدليل على صحتها، رغم أن الحياد العلمي الضروري والمطلوب يفرض عكس ذلك.

(٣) ربما يقول قائل هذا غير صحيح لأن لدينا مجتمعات كاملة تنتمي إلى دين واحد، وإن يكن فإن هذه المجتمعات لابد من وجود أكثر من اتجاه فيها (طائفة، فرع، مذهب) داخل الدين الواحد، ولابد من وجود درجة اختلاف في الالتزام الديني نفسه بين مختلف فئات المجتمع الواحد، وبين مختلف الأفراد أنفسهم، داخل الفئة الاجتماعية الواحدة، رغم انتمائهم للدين الواحد، هذه حقائق اجتماعية لا يمكن نكرانها، أو التهرب منها، ومن ثم لا يمكن نكران حقيقة تعدد العوامل الاجتماعية وتغيرها.

عوامل اجتماعية (متغيرة في الزمان والمكان) تؤثر في الأحداث والظواهر والمشاكل الاجتماعية، ومن ثم في التطور الاجتماعي للأمم والشعوب.

العوامل الاجتماعية متغيرة، بل هي نفسها يمكن أن تكون متغيرات (variables) نتيجة لمتغيرات أخرى، إذ إنها متغيرات (على شكل عوامل) تنتج متغيرات أخرى، تؤثر بدورها في الأحداث والظواهر الاجتماعية، وتطور وتحول أو تغير المجتمعات.

وظيفة الفكر الاجتماعي، والمفكرين الاجتماعيين، حسب اعتقادنا هي محاولة مواكبة وفهم هذه العوامل (المتغيرات) ومحاولة الربط بينها، وإدخال عامل الزمن (الزمان)، في الاعتبار أي متغير-الفترة الزمنية، عبر الماضي والحاضر، وعامل (متغير) المكان بقصد محاولة استشراف المستقبل[1]، وإذا لم يفلح الفكر الاجتماعي في ذلك، فإن العوامل الاجتماعية وحتى علم الاجتماع بصورة عامة لن يكون له معنى أو فائدة عملية تذكر.

٢ .٣ أصول العوامل الاجتماعية والنفسية

التفكير في العوامل وراء الظواهر الطبيعية والاجتماعية ليس وليد اليوم، وليس وليد المدرسة الاجتماعية مثلما يعتقد البعض بل يرجع في الحقيقة إلى بداية ظهور المجتمعات البشرية المنظمة نفسها. إن الأدبيات المكتوبة أو المدونة التي تعالج هذا الموضوع يرجعها بعض الباحثين والعلماء

(١) يذهب الباحث الفرنسي بوتول (Bouthoul) إلى أن مهمة علم الاجتماع ومن ثم «القوانين الاجتماعية» هي الإجابة عن أين، ومتى، وتحت أي ظروف (عوامل)، إذا أريد لهذا العلم أن ينجح في مهمته (Bouthoul, 1958: 96).

(بوتول ج . G.Bouthoul , 1958:8) ، و(نقري دورمون ,Negrier Dormont 1997)إلى الحضارة الإغريقية هذا رغم أن الكتابة ظهرت في حضارات أخرى سابقة على الحضارة الإغريقية[1] مثل حضارة وادي الفرات بالعراق وهناك من يرجع بداية الكتابة ، إلى الهيروغليفية لدى الفراعنة في مصر ، والبعض الآخر يرجعها إلى الحضارة الهندية[2]، رغم أن هذه الحضارات الأخيرة لم تترك لنا أبحاثاً علمية مدونة تشير إلى تناولها موضوع العوامل الاجتماعية أو النفسية لا من قريب ولا من بعيد.

وعليه يمكن القول إن الجذور الأولى على الأقل للعوامل الاجتماعية والنفسية للجريمة ترجع للإغريق بحيث نجدها مدونة في سياق أعمال وأدبيات الكثير من العلماء والفلاسفة الإغريق[3]، وبخاصة الكبار منهم، أمثال سقراط (Socrates) (على لسان وكتابات أفلاطون)، وأفلاطون (Plato,347-429,) ، وأرسطو (Aristotle,322-384,) ، ويذكر الباحث الفرنسي فيال (Vial-J, 1995) ، أن الحضارة الإغريقية وتحديداً الحضارة الاثنية (نسبة لدولة اثينا)، ((تدين لها الإنسانية فيما يتعلق «بالتفكير العلمي»

---

(١) فيما يتعلق بتطور الثقافة والتعليم انظر المرجع السابق.

(2) Vial, Jean, Histoires de L–Education, Presses Universitaries de France, Paris, 1995, p. 9.

(٣) الباحث الفرنسي قاسطون بوتول (outhoul Gaston, 1958) في كتابه الشهير تاريخ علم الاجتماع، يشير إلى أن من تناول المواضيع الاجتماعية (بما فيها الظواهر الاجتماعية بمفهومنا الحديث) هم الفلاسفة السفسطائيون (Sophistes) وذلك قبل أفلاطون وغيره من العلماء الكبار.

انظر:

Bouthoul-Gaston, Histoires de la Society, P.U. F. Paris, 1958, p . 8.

حول المواضيع والقضايا الطبيعية والاجتماعية))، أو ما يسميه الباحث المذكور «بالمعجزة الإغريقية» (Le Miracle Crcque)[1]الذي نشأ في يوليد (خمسة قرون قبل ميلاد المسيح عليه السلام)، وعليه، إذا أردنا تقديم تاريخ تقريبي لبداية التفكير العلمي في العوامل الاجتماعية والنفسية وراء الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ومنها ظاهرة الانحراف والجريمة، يمكن تقديم هذا التاريخ، أي القرن الخامس قبل الميلاد، كما يشير له كل من (فيال ١٩٥٨)[٢]، والتاريخ نفسه تقريبا يقدمه (مارو ,Marou1948)[٣] ويذكر الباحث نفسه ما يلي: (التربية والتعليم في أثينا كانت تهدف في جملة ما تهدف إليه تنمية الذكاء، والتفكير العلمي الصحيح، وتقوية البديهة بهدف الوصول إلى توازن جسمي وذهني «نفسي» . . . وإعطاء معنى التوازن ـ والجمال ـ في الحياة. . .)[٤].

ولو تمعنا فقط فيما ذُكر أعلاه فإننا نجد أن الإغريق لم يفكروا فقط في عوامل الظواهر الاجتماعية بل نجدهم قاموا بتعليم أطفالهم أيضاً أسس التفكير العلمي السليم في معطيات الحياة، والحقائق الاجتماعية، ومنها السلوكيات الفردية والاجتماعية وسبل (عوامل) التوافق مع الحياة

---

(1)Marou, H. I' Histoire de L'Education dans L' antiquite, Seuil, Paris, 1948,

ذكره فيال، مرجع سابق، ١٤ـ١٥.

(٢) مع ملاحظة أن الباحث الفرنسي فيال ذكر هنا التاريخ في سياق الحديث عن الفكر العلمي بصورة عامة، وليس تحديداً عن العوامل الاجتماعية أو النفسية وراء الجريمة، ولكننا نعتقد أن بداية التفكير العلمي في الظواهر الطبيعية والاجتماعية تشمل التفكير في العوامل ما وراء هذه الظواهر سواء أكان منها الطبيعي أم الاجتماعي.

(3) Vial, J. Op. Cit., p. 16.

(4)Ibid.

الاجتماعية السوية ومع المجتمع . وهو بيت القصيد فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية السوية منها وغير السوية ، أي السلوك السوي وغير السوي ، والعوامل وراءهما .

ولو ، تعمقنا أو على الأقل تفحصنا في بعض ما جاء على لسان المعلمين الإغريق الكبار في السياق الفلسفي ، أو العلمي ، أو أي موضوعات علمية أخرى تناولها هؤلاء ، فإننا سوف نجد بالتأكيد ما يقربنا إلى إيجاد الجذور الأولى ، أو الأصول الأولى ، للعوامل الاجتماعية والنفسية وراء السلوك غير السوي أو الإجرامي ، أو الشاذ كما سوف يتضح لاحقاً .

إن محاولة التفكير العلمي حول العوامل وراء حقائق الحياة أو الظواهر الطبيعية ليست غريبة على الحضارة الإغريقية ، بل كانت معروفة منذ عهد أفلاطون (Plato) تحديداً ، حيث يذهب هذا الأخير إلى القول مثلاً ، (لابد من وجود علاقة بين تنظيم الكون (Cosmos) ، ونظام المدينة (Lacite) (ويقصد بها المجتمع) ، ونظام النفس البشرية[1] ، وكان أفلاطون ينظر للنفس البشرية وكأنها تشبه النظام الفلسفي المتكامل) .

وفيما يتعلق بالجريمة مباشرة فإننا نحيل إلى هذه الأقوال لنفس العلامة أفلاطون ؛ الذي يقتل (يقوم بجريمة قتل) يجب أن يقبل بأن يخاف (يكون في حالة خوف داهم) الخبث (وسوء النية) هو دليل على عدم معرفة الذات وعدم معرفة الآخرين ، الظلم (الجور) هو غباوة وجهل ، وأكثر من خطأ)[2] .

---

(1) Dormont-Negrier, ;Criminologie et Psychiatrie in Albcrnhe, Thicrry , (ed), EIllipses, Paris, 1997, p. 475.

(2) Ibid.

ويشير الباحث الفرنسي (السيكاتري (Psychiatre) والمختص في علم النفس الجنائي) نقري دورمون (Dormont-Negrier1997) [1] إلى أن أفلاطون وأفكاره يمكن أن نسوقها أيضا على مشاكلنا العصرية (المتعلقة بالعنف والجريمة والانحراف)، حيث يحيل إليه أيضاً فيما يتعلق بالعنف الشباني [2] وذلك بتأكيد مقولته التالية ؛ (عندما يتعود الأولياء على ترك أطفالهم يفعلون ما يريدون. . . وعندما الأطفال لا يأخذون بعين الاعتبار ما يقوله أولياؤهم، وعندما يرتجف المعلمون أمام تلامذتهم، ويفضلون مدحهم ومداراتهم (أو حتى مداهناتهم) [3]. وعندما نجد أن الشباب لا يعيرون أي اهتمام للقوانين، ولا يعترفون بأنها فوقهم (أي القوانين) فإن ذلك يعني عدم الاعتراف بالسلطة أو بأي أحد (عدم الاعتراف بسلطة أي كان عليهم) هنا وبكل بساطة نكون قد دخلنا في عهد اغتصاب السلطة (من طرف الشباب) [4]. ويدورنا نعتقد أن أفكار أفلاطون هذه هي نوع من أنواع العوامل الاجتماعية والنفسية، المهيئة للفعل الإجرامي، أو على الأقل، هي مؤشرات تشير إلى نوازع انحرافية لدى الشباب.

أما الباحث الفرنسي الآخر والمختص في علم الإجرام روبر كاريو (Robert Cario,2002) فيحيل هو الآخر (دائماً فيما يتعلق بأفكار أفلاطون) إلى الأفكار التالية: (في كتابه «الجمهورية والقوانين» يطالب أفلاطون

---

(1) Ibid.

(٢) العنف المنسوب لفئة الشباب من أفراد المجتمع.

(٣) لأن الكلمة المستخدمة بالفرنسية هي (Les Flatters)، وتعني لغويا تملقهم، أو دهنهم (من صانع دهان) (Flatter) (ذهان مخادع).

(4) Dormont-Negrier, Op. Cit., p. 474.

بضرورة تعليم «تأهيل» المجرمين لكي لا يعاودوا الكرة، أو العود للفعل الإجرامي، وذلك بتعليمهم، أي توفير التعليم لهم، الذي من الواضح أنه ينقص (عامل الأمية)، وهو العامل وراء إجرامهم حسب اعتقاده(١)، وهنا يظهر أيضاً، أن اثنين من العوامل الاجتماعية، المعروفة لدينا الآن، التي لها علاقة بالانحراف والجريمة، والأمية، وفقدان التأهيل، سبق لأفلاطون التطرق لها.

ولو رجعنا الآن للعوامل الاجتماعية (وحتى النفسية إلى حد ما) وراء الجريمة والجنوح، ومدى علاقة بما ذهب إليه العلامة الإغريقي أفلاطون بها، فإننا بلا أدنى شك نجد لها علاقة، بل نجدها متلائمة تماماً معها، بل ربما يمكن القول إنها (أي أفكار أفلاطون السابقة الذكر) تشكل النواة الأولى لها، وتشكل البداية البكر لدراسة العوامل الاجتماعية (وحتى النفسية) للجريمة والانحراف، وأما تلميذ أفلاطون «أرسطو» (Aristotle)، أو «المعلم الثاني» كما يعرف على اعتبار أن أفلاطون هو المعلم الأول، أو هكذا يعرفون، من طرف الكثير من الباحثين فنجده أكثر تحديداً وأكثر ملامسة لموضوع العوامل الاجتماعية والنفسية وراء الجريمة، بل هناك حتى من يصنفه بأصل الدراسات الإجرامية الحديثة(٢).

يشير الباحث دورمون مثلاً (Dormont,1997) فيما يتعلق بأفكار أرسطو وعلاقتها بالجريمة والانحراف إلى أن أرسطو هو الذي يكون (بصورة أو

---

(1)Cario Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, (4eme. Ed.), L'Harmattan, Paris, 2002, p. 25.

(٢) انظر في هذا الشأن:

-Dormont Negrier, Op. Cit., p. 474.

- Pradel – Jean, Histories des Doctrines penales, P.U.F. Paris, 1989.

- Bouthoul, Gaston, Histoire de La Sociologie, P.U.F. Paris, 1958, p.p. 8-14.

بأخرى) قد أثر ليس فقط في أفكار المدرسة الاجتماعية (صاحبة العوامل الاجتماعية)، وإنما أيضاً قد أثر حتى في أصحاب المدرسة البيولوجية أو على الأقل في مؤسسيها الأوائل من أمثال دي لابورتا -Dellaporta1535) 1615) [١]، وفرانتز جوزيف قال (F.J Gall, 1828:17-85,)، وبول بروكا (Paul-Broca1824-1880,)، وغيرهم من أصحاب النظرية المرفولوجية (Morphologique)، أو السمات الخارجية للفرد، أو أصحاب المدرسة الفيزيولوجية (Physiologique) أي المدرسة العضوية في تفسير الجريمة والانحراف، وذلك يرجع لما قدمه أرسطو من أفكار كانت سباقة في هذا الميدان[٢].

ويذكر الباحث نفسه أن أفكار أرسطو حول تأثير العوامل الخارجية، الذي يقصد بها بالدرجة الأولى تأثير المناخ «الطقس» على الكائنات الحية «الحيوانات» وعلى سلوكياتها وأنواعها، وتطورها هي الأفكار نفسها التي كانت وراء دراسة العلماء البلجيكيين (كوتيليه) تحديداً (Quetlet Adolphe1796 - 1874) لتأثير المناخ على الفرد من جهة، وعلاقة العوامل البيئية بالجريمة والانحراف من جهة أخرى[٣]. ولو عدنا الآن إلى بعض أفكار أرسطو التي لها علاقة، بالجريمة والانحراف بصورة عامة، والعوامل الاجتماعية والنفسية، بصورة خاصة فنحيل إلى الأفكار التالية:

(ليست الحاجة [المادية] هي التي تكون عادة وراء الجرائم الكبرى [الشنيعة]، بل هي الرغبة المجهولة [النوازع المجهولة])[٤] بمعنى أن الجريمة،

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع ، أحسن طالب، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠-٥٣.

(2) Dormont-Negrier, Op. Cit., pp. 474-475.

(3) Ibid.

(4) Dormont-Negrier, Op. Cit., p. 474.

لا تكمن في الحاجة المادية، بقدر ما تكمن في الرغبة المجهولة في الفعل الإجرامي.

(إن البحث المفرط عن اللذة يفلس «يفسد» اللذة، لأنه «أي البحث المفرط» يغير (يعدل) من طبيعتها ووظيفتها)[1].

(العدالة هي مفتاح المدنية [المجتمع الصالح] والفرد [الإنسان العاقل] هو الإنسان الوسطي [الذي يطلب، يقبل، يرغب في الأمور الوسط]. . .)[2].

ولو اكتفينا بالمقولات المذكورة أعلاه، وبدون الدخول في التفاصيل الفلسفية لأفكار أرسطو (لا ننسى أن معظم أفكاره ذات طابع فلسفي محض)، فإننا نستطيع إعطاءها قراءة اجتماعية، ونفسية (زيادة إلى القراءة الفلسفية المحضة). ونستطيع أن نجد لها مواقع في المعالجات الفلسفية، أو الفكرية للعوامل الاجتماعية والنفسية وراء الجريمة والانحراف، ولو أن هذه الأخيرة تشير إلى مفهوم عام ومتداخل، ونجد أن معالجات أرسطو لتلك العوامل لا يختلف كثيراً عن الأسلوب الذي يتعامل به اليوم بعض العلماء في دراستهم لعوامل الجريمة والانحراف، حيث يشير في هذا الصدد مثلاً الباحث المعاصر البريطاني كليف هولين (Clive-Holin2002,)، «إن واحداً من تحديات (Challenges) فهم الجريمة هو محاولة فهمها انطلاقاً من عدة تخصصات[3]، بمعنى البحث في عوامل الجريمة انطلاقاً من تخصصات عدة (ومن أفكار مختلفة)، ومن التخصصات التي أشار إليها الباحث، الانثروبولوجيا، والاقتصاد، والقانون، والطب، والفلسفة، وعلم

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Hollin, Clive, Psychology and Crime, An Introduction to Criminal Psychology, Rutledge, London, 2002, p. 1-2.

النفس، وعلم الاجتماع، والمثير للانتباه هنا هو أنه حتى في وقتنا الحاضر مازالت «العلوم الجرمية» أو مازال البحث في الجريمة والانحراف، وعواملها متأثرة بالأفكار الفلسفية، وهو ما يؤكده الباحث البريطاني كليف هولين، وفي اعتقادنا، فإن هذه إشارة واضحة إلى تواصل واستمرار تأثير الفكر الإغريقي (بأي شكل كان) على العلوم بصورة عامة والعلوم التي تتناول الجريمة والانحراف (والعوامل وراءها) بشكل خاص.

حتى أوغست كونت (Auguste Comte1798-1857,) نفسه مؤسس علم الاجتماع، (حسب الاعتقاد الغربي)، الذي ينسب له علم الاجتماع، وفي معالجته للظواهر الاجتماعية لم يستطع الخروج عن تأثير الأفكار الفلسفية، رغم محاولته العمل عكس ذلك حسبما يذكره (عبد الرحمن بوزيدة ١٩٩٠م): (صحيح أنه انطلق من القول: إن الظواهر الاجتماعية تنطوي على بعض خواص الأشياء، ولكنه عندما حاول استنباط المبادئ العالمية التي ينطوي عليها هذا المبدأ عاد إلى الأفكار الفلسفية . . .)[١].

أما الباحث الاجتماعي الفرنسي المعاصر (أرمان كيفيليه ١٩٧٦) (Armand Cavalier) فيشير في الإطار نفسه إلى أن أوغست كونت ذكر؛ (أن أي مفهوم كان لا يمكن أن يعرف [يفهم] إلا من خلال سرد تاريخه (والمقصود به هو أولاً التاريخ الفلسفي)[٢].

ويضيف الباحث نفسه((أنه وبناءً على ما ذكره أوغست كونت فإننا لا

---

(١) بو زيدة، عبد الرحمن، في تقديمه للطبقة المصرية الجزائرية لكتاب قواعد المنهج لدوركايم دور كايم إميل، قواعد المنهج، دار موفم، الجزائر، ١٩٩٠، ص٧-٨، ٢٠.

(2). Cavillier, Armand, Introduction, A La Sociolegie, Armand, Colin, Paris, 1967, p. 9.

نستطيع فهم الكثير من المفاهيم (الاجتماعية) إلا من خلال تتبع تطورها التاريخي «الفلسفي»، والسياق الذي أتت فيه في الزمان والمكان، والعلوم (التخصصات) التي شاركت في صقلها))[١] وهو ما حاولنا القيام به في هذه الجزئية بتتبع أصول العوامل الاجتماعية النفسية المهيئة للجريمة والانحراف، وتبيان دور المدرسة والفكر الإغريقي، وإسهاماته في هذا الميدان، وإسهامات المدارس والباحثين الآخرين كما سيذكر لاحقاً.

٢ . ٤ مفهوم العوامل الاجتماعية لدى بعض العلماء المؤسسين

مفهوم العوامل الاجتماعية (Social Factors Concept) عند الاجتماعيين الأوائل، وعلى رغم اتفاقهم بأن هذا المفهوم هو اجتماعي في الأصل[٢]، وأن دراسته ومعالجته العلمية تكون من منطلق سوسيولوجي (أو يجب أن تكون كذلك) إلا أن هؤلاء لم يتفقوا في الزمان والمكان على معنى هذا المفهوم، بل كل ما هناك هو إطار عام سوسيولوجي لهذا المفهوم، كما سوف يتضح لاحقاً. فلو انطلقنا مثلاً من أفكار المؤسس الأول لعلم الاجتماع أوغست كونت (Auguste Comte1798-1857)، فإن مفهوم العوامل الاجتماعية لا يمكن التكلم عنه (أو فهمه) إلا في إطار المعالجة الشاملة

---

(١) البريطاني قوردن مارشال (Gerdon-Marshall-1996) في قاموسه لعلم الاجتماع يشير إلى؛ (التأمل في طبيعة المجتمع «المجتمعات» يمكن لنا أن نجده في كل مراحل تطور الفكر العلمي الغربي، (ومنه الفكر الإغريقي الذي يعد بحق المرجع الأساسي للفكر العلمي الغربي ككل). انظر:

Marshall-Gordon, Concise Dictionary, of Sociology, Oxford, Press, Oxford 1996, p .501.

(٢) هذا رغم وجود من يعارض هذه الفكرة، كما سبق توضحيه.

للظواهر الاجتماعية، لأن الظواهر الاجتماعية هي كل متكامل، والعوامل الاجتماعية وراء الظواهر الإجرامية، هي الجزء، ولا يمكن فهم الجزء إلا بفهم الكل. على اعتبار «سيادة» أو أفضلية الكل على الجزء (Primat des Tout-sur les Parties)[1] في مجال التحليل والفهم.

كونت يشير إلى أننا نبحث في الظواهر الاجتماعية (في إطار البحث عن طبيعة وتطور المجتمع) عن طريق دراستنا لتركيبة البيئة الداخلية للمجتمع، التي تتكون في حقيقة الأمر (حسب كونت) من الأشياء (Chose) والأشخاص(Individus)[2]، وهنا يذكر كونت بضرورة فهم «مفهوم الأشياء» حيث يشير؛ (يجب ألا نطلق لفظ «الأشياء» على تلك «الأشياء» المادية التي تعد جزءاً من بنية المجتمع في الوقت الحاضر فحسب)[3].

ويضيف كونت، في إطار توضيح معنى «الأشياء» التي تأخذ معنى العوامل هنا: (بل لابد من إطلاقه (أي مفهوم الأشياء) أيضاً على نتائج النشاط الإنساني[4]، في الماضي وفي الحاضر، و«الأشياء» التي خلفتها الأجيال السابقة وراءها)[5].

---

(1) Rocher, Guy, L'organisation Social, Point-HMH, Paris, p. 23.
-Comte- Auguste, Cours de Philosophic Positive.

(٢) عند كونت المجتمع الإنساني يتكون (زيادة على المؤسسات الاجتماعية)، من الأفراد «الأشخاص» على قيد الحياة، والأفراد «الأشخاص» المتوفون، وهي إشارة إلى العلاقة الترابطية بين الموروث الثقافي (تأثيراتها) والظاهرة الاجتماعية.

(٣) كونت، أوغست، قواعد المنهج في علم الاجتماع؛ ترجمة وتعليق عبد الرحمن بوزيدة، دار موفم للنشر، الجزائر العاصمة، ١٩٩٠، ص ٢٢٣.

(٤) وهي إشارة إلى التفاعل الاجتماعي وما ينتج عنه من ظواهر اجتماعية مختلفة الإيجابية منها والسلبية، مثل الجريمة والانحراف.

(٥) كونت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

وهنا يتضح أن دوركايم (دون أن يذكر ذلك صراحة) يصبح مفهوم العوامل الاجتماعية لديه «كل الأشياء»، التي تؤثر أو قد تؤثر في الإنسان مثلما تؤثر في الظواهر الاجتماعية المختلفة الناتجة عن النشاط والتفاعل الإنساني، لكن كونت مثل ما سبق الإشارة إليه، ينظر إلى العوامل الاجتماعية على أنها جزئية، أي ليست هي القوة الدافعة وراء حدوث التطورات الاجتماعية، إنما يمكن أن تكون مصدر القوة الدافعة لحدوث الظواهر الاجتماعية، ولكن ليست القوة الدافعة للتطورات الاجتماعية نفسها، هذا رغم أن كونت نفسه يشير وبوضوح إلى أن: (العامل الفعال الوحيد الذي يؤثر في المجتمع هو البيئة الاجتماعية بمعنى الكلمة ونعني بها البيئة الإنسانية)[١].

هذه المقولة الأخيرة يمكن فهمها في إطار تفضيل كونت للعوامل الاجتماعية على العوامل الأخرى في مجال تأثيراتها في الظواهر الاجتماعية والسلوك (التفاعل) الاجتماعي بين الفرد ومحيطه، أو بين الفرد والمجتمع الذي يتواجد فيه.

وفي هذا الإطار كونت ما يلي: «يجب على عالم الاجتماع أن يبذل مجهوده الرئيس في الكشف عن مختلف خواص البيئة الاجتماعية الإنسانية التي تستطيع التأثير في تطور الظواهر الاجتماعية»[٢].

والمقصود هنا هو البحث والتركيز على العوامل الاجتماعية المختلفة التي تؤثر (أو قد تؤثر) في الظواهر الاجتماعية المختلفة، وتطورها سواء كانت تلك الظواهر إيجابية أو سلبية، وهو ما يعني في النهاية مثل ما سبق

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

(٢) كونت، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

وذكرنا أن، أوغست كونت يؤكد أن فهم العوامل الاجتماعية وتحديدها ينطلق من معالجة ودراسة، وفهم الظواهر الاجتماعية نفسها، وليس الانطلاق من العوامل الاجتماعية مجردة عن الظاهرة المدروسة، أو الظاهرة الاجتماعية ككل.

وأما الباحث البريطاني هربرت سبسر (Herbert-Spencer1820-1903)، المختلف مع كونت والمعارض له، فإنه على الأقل يتفق معه في أن الانطلاقة الحقيقية لدراسة العوامل الاجتماعية، يجب أن تكون من الكل إلى الجزء، ولكن العوامل عنده تشير إلى «عوامل التطور الاجتماعي»، التي تشابه عنده عوامل تطور الكائنات الحية[١]، وليس إلى عوامل الظواهر الاجتماعية، لأنه من خلال فهم ظواهر التطور الاجتماعي نستطيع استخلاص مجموعة حقائق ومتغيرات (Une Quantite de Faits Variables) تشكل هي ذاتها عوامل التغير والتطور الاجتماعي[٢].

وحقائق التطور الاجتماعي (عوامل التطور الاجتماعي) تشكل في النهاية قوة محافظة على أركان المجتمع، والقوة الدافعة للتطور (التغير والتحولات التي تحدث في المجتمع).

وهنا يظهر الفرق في معنى ومفهوم العوامل لدى كل من سبنسر، وكونت، ويتضح أيضاً الاختلاف في طبيعة ومجال العوامل الاجتماعية المطلوب التركيز عليها لفهم الظواهر الاجتماعية بصورة خاصة، وفهم تطور المجتمع بصورة عامة لدى كل من كونت، وسبنسر.

---

(١) تأثير أفكار الباحث البريطاني الآخر تشارلس داروبين (Charles-Darwin) واضحة جداً في أعمال هذا الأخير.

(2) Bouthoul-Gaston, Op. Cit., pp. 68-69.

وأما الباحث والاجتماعي الفرنسي الآخر إميل دوركايم (Durkhcim-Emile1858-1917) ، فإن رؤيته للعوامل الاجتماعية تختلف عن كل من كونت، وسبنسر، لكون المحيط الاجتماعي الذي عايشه دوركايم يختلف عن المحيط الذي كان سائداً في زمن كل من كونت وسبنسر، زيادة على ذلك فإن دوركايم تأثر أيما تأثر بالوضع الاجتماعي العام، وبالتغيرات الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في زمنه سواء أكان ذلك على مستوى وطنه فرنسا، أو على مستوى أوروبا ككل. ولهذا كان الاهتمام الأساسي لدوركايم هو البحث عن عوامل استقرار المجتمع أكثر من اهتمامه بالعوامل الاجتماعية وراء الظواهر الاجتماعية[1]، أي أن اهتمام دروكايم كان منصباً على العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الاتساق والضبط، والاستقرار الاجتماعي، وليس على العوامل الاجتماعية المفسرة للظواهر الاجتماعية بصورة عامة.

وعليه، فإن دوركايم يشير إلى أن البحث في الواقع الاجتماعي (Le Fait Sociale)[2] «لا يساوي شيئاً» إذا لم يكن ذلك البحث ينال العوامل الاجتماعية التي من شأنها تحقيق التوازن والترابط، والاستقرار الاجتماعي، وهو ما معناه، أن دوركايم ومن خلال عوامل «الواقع الاجتماعي» يريد

---

(١) انظر : Rene Revol (ed)> Dictionnaire des Sciences Economiques et Sociales, Hachette, Paris, 2002, pp121-122.

- Bouthoul. Gaston, Op. Cit., pp.92-93.
- Simon-Jean, Picrre, Histoire de la Sociologie, PUF, 1991, pp. 333-368.
- Le Robert-Scuil, Dictionnaire de Sociologie, Scuil, Paris, ؛Durkheim؛, Paris, 1999, pp.161-162.

(٢) هناك من يترجم الكلمة الفرنسية (Le Fait Social) بالحدث الاجتماعي، ولكننا نعتقد بأن المعنى المقصود من دروكايم هو الواقع الاجتماعي، أو الوقائع الاجتماعية.

الوصول إلى تلك العوامل الاجتماعية التي من شأنها تحقيق التوازن والاتساق، والاستقرار الاجتماعي، أي الانطلاق من الجزء للوصول إلى الكل[١]، بمعنى البحث عن العوامل الاجتماعية التي تؤدي أو قد تؤدي إلى اللااستقرار واللاتوازن اجتماعي، بهدف تلافي تلك العوامل أو معالجتها للوصول «للهدف الأسمى لكل باحث اجتماعي حقيقي»، الذي هو البحث عن عوامل الاستقرار والتوازن الاجتماعيين. وهو بذلك يختلف عن كل من سبنسر، وكونت في معنى العوامل الاجتماعية وأهدافها.

الهدف إذا من دراسة الظواهر الاجتماعية، أو «الوقائع الاجتماعية» عند دوركايم، هو الوصول إلى تفسير الوظائف، (أو الوظيفة) التي تقوم بها (أو تنتج عن) الظواهر الاجتماعية[٢]، ومن هنا تصبح العوامل عند دوركايم تعادل تقريباً مفهوم الأسباب(Les Causes)[٣]، أو البحث عن السببية وراء الظواهر والحقائق الاجتماعية في تشكلها المبطن.

ولو اقتصرنا فقط على هؤلاء العلماء الثلاثة السابقي الذكر، على اعتبار أنهم هم الذين يمكن اعتبارهم «عماد» الدراسات السوسيولوجية الأولى (حسب ما يذهب إليه بوتول (Bouthoul, 1958:5-104)، فإننا نجد عدم اتفاق واضح بين هؤلاء، سواء أكان ذلك حول معنى ومفهوم العوامل الاجتماعية، أو حول ركائز هذا المفهوم، وإذا رجعنا إلى العلماء المحدثين فإن الهوة تزداد اتساعاً حول مفهوم العوامل الاجتماعية، كما سوف يتضح ذلك من خلال عرضنا لآراء بعض المفكرين المحدثين حول مفهوم العوامل

(١) وهو بذلك يخالف (منهجياً) كل من أوغست كونت، وهربرت سبنسر.
(2) Revol-R, Op. Cit., p. 122.
(٣) رغم أن لكل من العوامل الاجتماعية (Social Factors)، والأسباب (Causes) معاني، ومفاهيم مختلفة، حتى عند الاجتماعيين.

الاجتماعية، والهدف والمغزى من دراستها، في مجال الظاهرة الإجرامية على الخصوص، والظواهر الاجتماعية الأخرى على العموم، ولكن أمراً واحداً يتفق عليه الجميع، هو أن العوامل الاجتماعية هي أحد شواهد الاختلاف بين المدخل السوسيولوجي ككل (لدراسة الظواهر الاجتماعية)، والظاهرة الإجرامية، وبين المداخل الأخرى في دراسة الظواهر نفسها.

٢ . ٥ رؤية بعض الباحثين المعاصرين للعوامل الاجتماعية

الباحث الكندي المختص موريس كيسون (Cusson, Maurice2000,) يشير في هذا المجال إلى «أن الجريمة» تسبح في المحيط الاجتماعي الذي رغم أنه سائل «مائع غير ثابت»، إلا أنه يسهم في توسيعها وفي ديمومتها [بقائها أو ثباتها][1]، الذي يقصده كيسون هنا هو، أن المحيط الاجتماعي، ومن خلال العوامل الاجتماعية يسهم مباشرة في ظهور الجريمة والانحراف، وفي بروز الشخصية الإجرامية، هذا رغم أن مفهوم المحيط الاجتماعي، وكما العوامل الاجتماعية هما مفهومان غير واضحين أحياناً، وغير محددين في الزمان والمكان.

العوامل الاجتماعية قد تشير أيضاً إلى عملية التطبيع - من عدمه - أي حصول عملية التطبيع الاجتماعي (Socialisation) من عدمه، لأن تأثير المحيط الاجتماعي (كما العوامل الاجتماعية) يحدث بواسطة عملية التطبيع الاجتماعي (سلباً أم إيجاباً). الذي يحدثه أساساً المعايير والقيم الاجتماعية، (Norm and Values) السائدة في المحيط الاجتماعي المعني. كما تشير العوامل الاجتماعية (في ميدان الجريمة والانحراف) إلى تأثير

---

(1) Cusson, Maurice, La Criminologie, (3eme ed.), Hachette, Paris, 2000, p. 91.

الأحوال الاجتماعية (State of Affairs) العامة والخاصة، وهيمنتها على الأفراد في أوقات وظروف معينة.

العوامل الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف والسلوك بصورة عامة تشير أيضاً؛ إلى التأثير المباشر للتفاعل الاجتماعي (Social-Interaction) الكثيف للأفراد فيما بينهم وللوسط الاجتماعي الضيق، وهو ما يسميه المختص الفرنسي جان بيناتيل (Pinatel-Jean2001,)، تأثير المحيط الذي لا مناص منه، أو تأثير «المحيط الضروري» (Le Milieu Ineluctable)[1]، أو المحيط الإجباري (محيط العائلة، والمقربين جداً)، في مقابل «المحيط العابر» (Le Milieu Occasionnel)، ويعني به، محيط الدراسة، ومحيط العمل، ومحيط الرفاق، ومحيط الخدمة العسكرية مثلاً[2].

وهي إشارة، من هذا الباحث، إلى أسبقية، المحيط الضيق في التأثير في الأفراد، وإلى أهميته، بالمقارنة بالمحيط «العابر» أو المحيط الواسع.

وحسب هذا الأخير فإن «المحيط الإجباري» يدخلنا في واقع الأمر في نوع من أنواع الجبرية الاجتماعية[3] (Social Determinisme (Un) (Determinisme Social) في مقابل الجبرية البيولوجية (عند لمبروزو مثلاً)، أو الجبرية النفسية (عند فرويد مثلاً)، تأثير «المحيط الإجباري» عند بيناتيل لا يعادله أي تأثير آخر (تأثير العوامل الاجتماعية-الأسرية، لا يعادلها أي تأثير

---

(1) Pinatel, Jean, Histoire des Sciences de l'Homme el de la Criminologie, L'Harmattan, Paris, 2001, p. 108.

(2)) Pinatel, Jean, Op. Cit., p. 107.

(٣) وهو المفهوم الذي تتجنبه المدرسة الاجتماعية، كما يتجنبه الاجتماعيون بصورة عامة، لكن في واقع الأمر هو نوع من أنواع الجبرية الاجتماعية، وفي اعتقادنا فإنه موجود، وهو ما يشير إليه بيناتيل وغيره من الباحثين مثل (Wilson, -Q -J1998) مثلاً.

آخر) رغم أن المحيط العابر يكون له هو الآخر تأثير واضح على كل من الفرد والجماعة، إلا أنه لا يعادل تأثير (عوامل) المحيط الضيق، أو «الإجباري» كما يسميه بيناتيل، وعليه يمكن القول إن تأثير كل من عوامل المحيط الضيق والمحيط العابر (الواسع) حقيقي وموجود لكن الاختلاف يكون فقط في درجة تأثير كل منهما في الفرد والجماعة، وبخاصة فيما يتعلق بالشخصية وسلوك الفرد.

أما الباحث الأمريكي أدوين سادرلند (E. Sutherland 1978,)، فيشير إلى أن الجريمة والانحراف (والمقصود بالضبط معدلات ومتوسط وأنماط الجريمة والانحراف) لا تتأثر فقط بالعوامل الاجتماعية، الضيقة والحميمية، إنما تتأثر أيضاً بالعوامل المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والإستراتيجيات الاجتماعية وبالمتغيرات المتعلقة بالتغير والتحول (عوامل التغير والتحول) الاجتماعي[1].

العوامل الاجتماعية عند بعض الاجتماعيين قد تأخذ شكل مؤثرات (Social-Indicators)[2] في الدراسة، أو المعالجة الميدانية للجريمة والانحراف، وهذه المؤثرات قد تنقلب هي الأخرى إلى فروض أو تساؤلات يجاب عنها عن طريق البحوث الميدانية، وهو ما قام به مثلاً الرائد في ميدان البحث الاجتماعي الميداني الأمريكي بول لازارسفيلد,L'azarsfeld Paul F.Feld) (Paul,F.1966-1970 وبخاصة في دراساته عن تأثير الإعلام (Media) في

---

(1) Sutherland, B. Cressey, D., Op. Cit., pp. 61-62, 54-56.

(٢) مع العلم أن مفهوم المؤثرات الاجتماعية (Social Indicators) بالمعنى الاجتماعي المحض يختلف عن العوامل الاجتماعية (Social-Factors) لتوضيح الفرق، انظر قوردن مارشال:

Marshall-Gordon, Concise Dictionary of Sociology, Oxford, University Press, 1996, p. 438.

المجتمع بصورة عامة، وعلى بعض الظواهر الاجتماعية (ومنها الجريمة والانحراف)[1].

والبعض الآخر من الاجتماعيين يرى في العوامل الاجتماعية مؤشراً من مؤشرات استقلالية ونضج علم الاجتماع الجنائي، بحيث إن هذا الأخير وباعتماده على «العوامل الاجتماعية» في مجال تفسير الجريمة والانحراف أصبح بذلك يعتمد على «مقدراته الذاتية» أو بالأحرى أصبح يعتمد على بياناته (الاجتماعية) ومعطياته (الاجتماعية) الخاصة به، وهو بذلك ليس في حاجة للاستعانة أو «استيراد» عوامل أخرى (غير اجتماعية) لتفسير الجريمة والانحراف، ومن أصحاب هذا الرأي نذكر ولفقانق (Wolfgang1967,)، والباحث فراكوتي (Ferracuti1966,)[2]، وهو ما يشير إليه أيضاً الباحث البريطاني هولين كليف (Hollin, Clive)[3].

ونحن نذكر هذا فقط من باب توضيح مفهوم العوامل الاجتماعية واختلافاتها لدى الاجتماعيين أنفسهم.

---

(١) بول-لازرسفيلد، رائد علم الاجتماع التطبيقي الميداني (Paul Lazarsfeld1951-1976) وهو من أصل نمساوي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأنشأ مكتباً للبحث الميداني الاجتماعي في جامعة كولومبيا الشهيرة، استخدم المؤشرات (Indicators) في دراسة الانتخابات والتصويت، وتأثير الإعلام، وهو أيضاً صاحب الاتجاه الكمي في علم الاجتماع.

(٢) مرجع سبق ذكره في هذه الدراسة. (Wolfgang Ferracauti)

(3)Hollin, Clive, Psychology, and Crime, An Introduction to Criminal Psychology, Rutledge, London, 2002, pp. 3-4.

٢ .٦ تطور دراسة العوامل الاجتماعية

سبق وذكرنا أن دراسة العوامل الاجتماعية (والنفسية) في شكلها البكر، أو جذورها الأولى، تعود في الأصل إلى الإغريق وهو ما يؤكده أيضاً الباحث الفرنسي جان فيال (Jean, Vial, 1998:17)، حيث يشير هذا الأخير إلى أن ((الإغريق طوروا الرياضة والعلوم الطبيعية وغيرها من العلوم، وبدؤوا من ملاحظة الوقائع (Les Faits) الفيزيقية والطبيعية (الظواهر الطبيعية وتصنيفها))[١].

بعد الإغريق (في اعتقادنا) يمكن أن نذكر العلماء العرب الذين عرفوا كيف يستفيدون من العلماء البيزنطيين، والعلماء الإغريق الآثينيين[٢] الذين استقروا في مدينة غاندي شابور (إيران حالياً)، بعد هروبهم من المدن الإغريقية القديمة (بعد سيطرة الكنيسة والإمبراطورية البيزنطية)، حيث أخذ العرب والمسلمون (بالفعل وليس بالقول كما هو شأننا اليوم)، على عاتقهم تطوير العلوم التي كانت مخنوقة (Etouffee)، في الغرب وأوروبا المسيحية، وهو ما يشهد عليه مثلاً الباحث الفرنسي الشهير جان فيال (Vial-J)[٣] وغيره. وكان ذلك حتى في مجال العوامل التي لها علاقة بالحياة الاجتماعية، ويشير (فيال، ١٩٩٨) إلى ((أن العلماء العرب والمسلمين، انطلقوا من محاولة تعديل[تقويم] الطبيعة البشرية (تقويم السلوك)، لأن

---

(1) Vial, Jean, Histoire de L'Education, Presses Universitaires de France, (2 eme ed.), 1998, p. 32.

(٢) نسبة إلى دولة أثينا وهي إحدى «الدولة المدنية» (City State) الإغريقية، التي كانت موجودة فيما يعرف باليونان حالياً.

(3) Ibid, p. 32.

ذلك كان ممكناً في نظرهم انطلاقاً من جهود علمية جادة ومضنية (بمعنى حاول العرب تعديل طبائع الإنسان بما يخدم الأخلاق والقيم المقبولة اجتماعياً))[1]، ويمكن ملاحظة ذلك من أعمال العالم العربي المسلم مسكويه (Mishawkh) في القرن الحادي عشر الميلادي.

(Its partirent de ce Principe enonce par (Miskawayh-XI siecle) .. que la Nature humaine doit etre redresse et qu'elle peut etre au prix de certains efforts).

بطبيعة الحال العلماء العرب والمسلمين في ذلك الوقت لم يبحثوا في العوامل الاجتماعية، أو النفسية تحت هذا المسمى، مثلهم في ذلك مثل بقية العلماء، قبل ظهور العلوم الاجتماعية، وتحديداً، علم الاجتماع وعلم النفس، إلا أن العرب والمسلمين على الأقل كانوا يبحثون عن الطرق، والسبل (الوسائل) التي من شأنها المساعدة في تحسين، وتقويم، وتعديل طبائع البشر (السلوك البشري)، اعتماداً على العلم بالدرجة الأولى[2]، بينما غيرهم (في ذلك الوقت) أهملوا ذلك، ولكن أين هو حالنا الآن من كل هذا، هذا سؤال مطروح، يحتاج إلى الإجابة!

يقدم، ذات الباحث، دليلاً على ما ذكرناه، وهو ما قام به (الخليفة)، المأمون (Al-Mammun)[3] الذي أنشأ في بغداد دار الحكمة، واستقدم أفضل

---

(١) وحسب ما ذكره الكاتب الفرنسي المذكور أعلاه، فإن العرب (والمسلمين) في حقيقة الأمر، كانوا يعتقدون بضرورة تعديل طبائع البشر، لتصبح متوافقة مع المحيط الاجتماعي والأخلاق الاجتماعية السائدة، وذلك باعتماد العلم والمعرفة أولاً.

(٢) قدمنا هذا الطرح وانطلاقاً من أفكار باحث غير عربي وغير مسلم حتى لا نتهم باللا موضوعية، أو «بالتمجيد» غير المبرر للعرب والمسلمين في مجال إسهامهم في التطور العلمي والمعرفي للإنسانية.

(٣)وهي التسمية الذي استعملها الباحث (فيال) للخليفة العباسي المأمون.

الكتب والمصادر الإغريقية من بيزنطة (Byzance)، وأمر بترجمتها والاستفادة منها، واستعان في ذلك حتى ببعض العلماء المسيحيين[١]، وفي القاهرة، كان الخليفة هناك، هو الآخر يتنافس مع الخليفة العباسي، المأمون في المجال العلمي[٢]، وأسس هو الآخر أيضاً (دار الحكمة) (Maison de la sagesse) وهو ما يعني أكاديمية علمية، ومكتبة ضخمة جداً (Une,immense bibliothèque)[٣] تحتوي على المراجع العلمية كافة التي كانت متوفرة في ذلك الوقت[٤].

إن تشكيل تلك المدارس العلمية في العالم العربي الإسلامي، حسب ما يذهب إليه الباحث الفرنسي السابق الذكر، هو أهم عامل في مبعث ونشر المعرفة والعلم في العالم العربي والإسلامي، حيث يشير إلى ((أنه في سنة ١٢٥٨، وفي بغداد وحدها كانت هناك حوالي ست وثلاثين (٣٦) مدرسة

---

(١) الذين لم يلقوا الاعتراف والترحاب في بلدانهم، بل كانوا محاربين ومنبوذين من طرف الأنظمة الإقطاعية، ومن الكنيسة ذاتها، فوجدوا في الديار الإسلامية ملاذاً آمناً، ومكاناً خصباً لمزاولة بحوثهم العلمية بكل حرية، الحرية التي كانوا يفتقدونها في بلدانهم في ذلك الوقت.

(2) Vial, Jean, Op. Cit., p. 32.

(3) Ibid.

(٤) مثل هذه الأمور (بناء المؤسسات العلمية الضخمة) لم تكن متوفرة في الغرب المسيحي، ولم يبتدأ التفكير في إنشائها إلا بعد سقوط الإقطاع وضعف سيطرة الكنيسة على الحياة العامة في المجتمع الغربي المسيحي، وخير مثال على ذلك هو أن المؤسسات العلمية العريقة في الغرب مثل أكسفورد ١٢٠٦ (Oxford) وكامبردج ١٢٣١ (Cambridge) في بريطانيا، ومنبوليه ١٢٨٣ (Montpellier) في فرنسا، ونابلي ١٢٢٤ (Naples) في إيطاليا لم تنشأ إلا بعد ثلاثة أو أربعة قرون من ظهور مراكز الإشعاع العلمي العربي الإسلامي (مدارس دار الحكمة) في كل من المشرق والمغرب العربي، وأما في الأندلس فكانت سابقة على ذلك بكثير.

ومؤسسة علمية (ذات مستوى عال))[1]. هؤلاء العلماء أثروا بالتأكيد في الحياة العامة، وفي النشاط والفعل الاجتماعيين.

ويشير الباحث الفرنسي الثاني (سورديل ١٩٨١) (Sourdel 1981) إلى أن المعارف العلمية والنظرية والميدانية التي توصل لها العرب كان لها بالغ الأثر على الواقع المعيش والحياة العملية، وطبقت فعلاً (العلوم والمعارف) في المؤسسات العامة، والاجتماعية وأصبح للعرب مختصون في الرياضيات والطب... وغيرها من العلوم، وبعد اتصال العرب بالغرب المسيحي كانوا هم الذين روجوا «العلوم المعقدة»[2]، أو «الثقافة المعقدة» كما يسميها (سورديل، ١٩٨١))[3].

Europe les Arabes Furent les s d (Par leurs contact avec les peupl
agents de diffusion dune culture complexe)(4).

العلوم المعقدة (العلوم الصحيحة)، هي العبارة نفسها التي يستخدمها أيضاً (فيال، ١٩٩٨م: ٣٤). وهو ما معناه أن «العلوم الحقيقية» (الوضعية) يعود الفضل في دخولها لأوروبا المسيحية للعرب، ويقدم الباحث مثالاً

---

(١) هنا يحيل الكاتب الفرنسي إلى باحث فرنسي آخر هو (سور ديلن ١٩٨١) (D, Sourdel, 1981) الذي أشاد بدور التأهيل العملي والميداني الذي كانت المؤسسات العلمية العربية والإسلامية تقوم به في القرن الحادي عشر والثاني والثالث عشر حتى القرن الرابع عشر، وما كان له من أثر عملي ميداني على الحياة العامة وعلى تسيير وإدارة المؤسسات الاجتماعية وأجهزة الدولة ككل.

(٢) وهي إشارة إلى الاختلاف الواضح بين العلوم التي قدمها العرب لأوروبا، و«العلوم» السائدة في أوروبا في ذلك الوقت التي كانت تتلخص في العلوم الثيولوجية الغيبية، والتعاليم الكنسية، التي كانت أحياناً تقدم على أنها «علوم».

(٣) سرو ديل (Sourdel) ذكره فيال (Vial)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٤) سور ديل (Sourdel)، ذكره فيال (Vial)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

على ذلك ما أحدثه العرب من إسهام وتأثير في العلم بواسطة مدارسهم العلمية، في كل من أشبيلية، وطليطلة، (Toledo)، (Seville)، وفلانسيا (Valence)، وبخاصة، في مدينة قرطبة (Cordoue) حيث كانت لإسهامات ابن رشد (Averroece)، أكبر الأثر على ثقافة القرون الوسطى[1]، أي الثقافة والمعرفة والعلم السائد في ذلك الوقت في أوروبا.

ولو عدنا الآن إلى إسهام الباحثين والعلماء العرب في دراسة العوامل الاجتماعية، فنقول بكل بساطة ان تطور الدراسات الاجتماعية، التي حدثت في عصر التنوير (Renaissance) في أوروبا، لم يكن ممكناً دون الإسهام العربي الإسلامي في مجال العلوم بصورة عامة وفي مجال العلوم التي لها علاقة بالحياة الاجتماعية وتقويم (تعدل) السلوك الإنساني، بصورة خاصة مثل ما أشار له الكثير من العلماء الغربيين أنفسهم (Vial 1998)، (Gregoire1961,)[2]، (Bouthoul1958,)، (Sourdel1981,) ذلك التطور لم يكن ممكناً، إلا بعد الاطلاع على المعالجات العملية والمعرفية للعلماء العرب المسلمين للعوامل التي «تحكم الحياة الاجتماعية» أو عوامل الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء[3]، وهذه الحقيقة بحد ذاتها تعبير عن الإسهام الفعلي للعرب والمسلمين، في دراسة عوامل الظواهر الاجتماعية.

---

(1) Vial, J. Op. Cit., p. 34.

(٢) انظر: Buthoul, Gaston, Histoire de la Sociologie, Presses Universities, de France, Op. Cit., p.p.20-23.

- Gregoire, Francois, Les Grandes Doctrines Morales, (3red ed), Presses Universities de France, 1961, p.p. 59-61.

(٣) هذا حتى ولو أن العلماء العرب والمسلمين في ذلك الوقت لم يتناولوا «الظواهر الاجتماعية» أو «الظواهر الطبيعية»، تحت هذا المسمى، لكنهم في المقابل تناولوا «عوامل» الحياة الاجتماعية، وفسروا الكثير من «أسبابه» وعليه الكثير من الظواهر الطبيعية (العلوم الطبيعية).

٢ . ٧ ابن خلدون والعوامل الاجتماعية

أما أفضل مثال لإسهام العرب والمسلمين في دراسة العوامل الاجتماعية فإننا نجده بلا شك في بحوث وأفكار العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦)، وذلك من خلال إسهاماته الأكيدة في مجال تطور العلوم الاجتماعية بصورة عامة، وفي مجال تطور علم الاجتماع بصورة خاصة، الأمر الذي له علاقة مباشرة بدراسة العوامل الاجتماعية.

وفي هذا المجال يشير الباحث الفرنسي قاسطون بوتول (Gaston, Bouthoul1958) إلى ما يلي؛ ((كان علينا الانتظار حوالي ألف سنة لمعاودة التفكير الاجتماعي [الصحيح] الذي تقطع بموت القديس أوغسطين))[١]

العلامة ابن خلدون كان بحقيقة الأمر فلتة زمانه، وكان «المفكر الأول» والأب الحقيقي لعلم الاجتماع، وهذا باعتراف العلماء الغربيين أنفسهم، كما يتضح ما سبق ذكره، وكان من أتباع العلامة العربي الكبير ابن رشد.

وفي مجال اهتمام ابن خلدون بالعوامل الاجتماعية فإنها تتضح، من خلال اهتمامه بالعوامل التي أدت إلى سقوط الدولة الإسلامية في الأندلس[٢]، بالنسبة لابن خلدون فإن هذه العوامل لا يمكن البحث عنها إلا في الأنساق الاجتماعية، وفي البناء الاجتماعي، وفي الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وهذه الفكرة على درجة كبيرة من الأهمية بالنظر لموضوعنا «العوامل الاجتماعية»، حيث نجد أن ابن خلدون انتبه لها

---

(١) القديس أوغسطين (Saint-Augustin) هو مفكر مسيحي كبير من أصل جزائري.
(2) Bouthoul, G. Op. Cit., p. 20.

قبل غيره، وحاول البحث فيها قبل غيره من العلماء[1]، كذلك حاول عبد الرحمن بن خلدون بالدرجة الأولى بحث واستقراء العوامل الاجتماعية التي كانت وراء شيوع الفوضى وظهور النزاعات في دول شمال إفريقيا في زمانه، (La Naissace de l'anarchie Nord-Africaine ...)[2]. ونفس الشيء حاول فعله، فيما يتعلق بالعوامل والأسباب التي جعلت التتار (والطاغية تيمور لنك) تحديداً، «يتجرأ» على غزو بلاد المشرق العربي، وكلها كانت «عوامل اجتماعية» قبل كل شيء حسب اعتقاد ابن خلدون

ولأنه حسب اعتقاده فإن العوامل وراء سقوط، أو ظهور الحضارات، لا تكمن في العوامل العسكرية أو حتى السياسية بقدر ما تكمن في العوامل الاجتماعية المتمثلة أصلاً في انحلال الطبقة السياسية، وتأثيراتها على بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهو ما أدى إلى ضعف العصبية[3] لدى بقية أفراد المجتمع (في المجتمعات العربية الإسلامية) حيث أصيبت الطبقة السياسية الحاكمة فيها بالانحلال والتميع، حتى أصبحت تعتمد على الغير (الاعتماد على الحراس والجنود الأجانب) للحماية والدفاع على سلطتهم وملكهم، وأصبح اهتمام الحكام، والسلطة المتنفذة منصباً على الدفاع عن

(١) وهي إشارة إلى أسبقية ابن خلدون على كل العلماء المسلمين العرب، أو غيرهم الذين لم يسبق لواحد منهم (حسب علمنا) أن حاول البحث في العوامل الاجتماعية، وراء سقوط أو ظهور الأنظمة السياسية، أو المجتمعات أو الحضارات، وغالبية الدراسات التاريخية مثلاً في هذا الشأن كانت كلها عبارة عن دراسات سردية للأحداث والوقائع التي تزامنت مع ظهور أو سقوط الأنظمة السياسية أو الحضارات.

(2) Outhaul, G. Op. Cit., p.p. 20-21

(٣) العصبية عند ابن خلدون حسب اعتقادنا تشير إلى، الاستعداد الطبيعي للحماية والدفاع في مقابل الاستعداد المصطنع (العصبية المصطنعة) التي تبنى على المال، أو الولاء الزائف «المداهنة» أو على المرتزقة من الجند.

أنفسهم، (كأفراد وجماعات)، وليس منصباً على الدفاع عن المجتمع والسلطة كممثلة لسيادة الدولة والمجتمع، وغاب الاعتماد على العدل والفضيلة كأساس للحكم وهذه الوضعية التي وصفها ابن خلدون قبل ست مائة سنة، وصفها، دوركايم فيما بعد باللامعيارية (ظهور حالة اللامعيارية) Anomic الذي بدون شك يكون هذا الأخير قد استفاد من فكر عبد الرحمن ابن خلدون في هذا الشأن[1]، وعلى هذا الأساس فإن ابن خلدون يكون قد أعطى للدراسات التاريخية (علم التاريخ) مفهوماً اجتماعياً محضاً. كما يذهب إليه (بوتول، ١٩٥٨ : ٢٠)، وهو ما يؤيد ما ذهبنا إليه من تأثير عبد الرحمن بن خلدون في العلوم الاجتماعية ككل، وأسبقيته في الأفكار الاجتماعية (السوسيولوجية). وحسب اعتقادنا فإن دراسة العوامل الاجتماعية (وراء الأحداث والوقائع والظواهر الاجتماعية)، في صورها التخصصية الأولى، أو بداياتها التخصصية الأولى تعود أساساً وفعلياً للعالم عبد الرحمن بن خلدون[2]. وهذا يظهر جلياً في مقولته المشهورة: (التاريخ مجاله الأساسي هو تفسير الحالة الاجتماعية للإنسان)[3].

---

(١) لأن، مؤرخ عمل الاجتماع الأوروبي، قاسون بوتول، ينعت (يصف) عبد الرحمن بن خلدون «بالمنارة الأولى» لعلم الاجتماع الحديث (Le précurseur de la sociologie Moderne)

(٢) يشير، هنا، المؤرخ صاحب نظرية فلسفة التاريخ المعاصر، البريطاني أرنولد توينبي (Arnold-Toynbee)، ((أن عبد الرحمن بن خلدون بنى وأسس لفلسفة تاريخية، وهو عمل يعد بحق أكبر جهد فكري لم يسبق لأي مفكر وفي أي زمان أو مكان تقديمه)).

ذكرت هذه المقولة في الاحتفال بالذكري الست مئة لوفاة ابن خلدون الذي انعقد بالجزائر العاصمة في الفترة ٢١-٢٢ فبراير ٢٠٠٦م، انظر:

Merzouk, Zineb, "Le penseur qui, a eclaire le siecle", El-Watan, Alger, 22 Feb 2006.

(3) Bouthoul, Op. Cit., p. 20.

وهو ما معناه أن الهدف الحقيقي للدراسات التاريخية هو ليس مجرد سرد الأحداث والوقائع ومن لعبوا دوراً فيها، بل إن الدراسة التاريخية السليمة هي التي تجعلنا نفهم الحالة الاجتماعية السائدة في المجتمع المعني بالدراسة (أي الحالة والظروف، والشروط المحيطة التي كانت سائدة في ذلك الوقت)، وهو ما يعني باللغة السوسيولوجية الحديثة، فهم العوامل الاجتماعية وراء الأحداث والوقائع، والظواهر الاجتماعية التي سادت، أو السائدة، وهو ما معناه أيضاً، فهم العوامل والظروف والشروط وراء ظهور واختفاء الأنظمة الاجتماعية والسياسية والحضارات ككل، وما يتبعها من ظواهر اجتماعية. لأن الظواهر الاجتماعية هي نفسها التي تكون وراء الأنماط والنماذج السلوكية السائدة في المجتمع مجال الدراسة سواء أكانت عواملها اجتماعية أو نفسية، أو سياسية.

وفي اعتقادنا فإن العوامل الاجتماعية التي ركز عليها ابن خلدون في دراساته للمجتمعات العربية المختلفة (من منظور سوسيولوجي بحت) هي:

١ ـ العائلة.

٢ ـ العشيرة.

٣ ـ القبيلة.

٤ ـ حياة البداوة.

٥ ـ حياة التحضر.

٦ ـ الأخلاق.

٧ ـ الضبط العائلي (الضبط الاجتماعي).

٨ ـ الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع (الطبقية في المجتمع).

٩ ـ عامل العصبية[١] (التي تكون وراء ظهور وسقوط الأنظمة الاجتماعية والسياسية والحضارات حسب اعتقاد ابن خلدون).

١٠ ـ المهن والحرف، وعلاقتها باختلاف المجتمعات.

١١ ـ المنزلة الاجتماعية وعلاقتها بالمهنة.

١٢ ـ التغير الاجتماعي.

١٣ ـ التنظيم الاجتماعي[٢].

عند ابن خلدون سقوط المجتمعات مرتبط بضعف العصبية على المستويين الفردي والجماعي، وهو ما يعنى باللغة السوسيولوجية الحديثة أنه مرتبط بضعف التنظيم الاجتماعي، وضعف الضبط الاجتماعي.

الباحث بوتول، ومثله البريطاني توينبي مثلاً يشيران إلى أن ابن خلدون يعتقد (فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية) أن سبب سقوط المجتمعات والأنظمة السياسية والاجتماعية يعود إلى الاختلافات النفسية فيما بين الأجيال المتعاقبة).

(Les Differences Psychologiques entre Les Generations Successive)[٣]

وعندما يشير ابن خلدون إلى؛ «سقوط الأنظمة والمجتمعات» فإنه يعني أيضاً وبالتأكيد سقوط الأفراد (الضياع الأخلاقي للأفراد)، لأنه يشير إلى

---

(١) مع العلم أن مفهوم العصبية لدى ابن خلدون مازال يحتاج إلى إعادة قراءة وتدقيق وبخاصة من المنظور السوسيولوجي المحض، لأننا نعتقد أن هذا المفهوم ما زال يشوبه الكثير من سوء الفهم عند بعض من الاجتماعيين (وحتى المؤرخين) العرب.

(٢) كل هذه المواضيع يمكن الاطلاع عليها، والتعرف عليها في كتابه المشهور «المقدمة» الذي ترجم للفرنسية تحت عنوان (Prolegomenes).

(3) Bouthoul, Op., Cit., P. 21.

الاختلافات النفسية بين الأجيال المتعاقبة، ونحن نعرف أن الاختلافات النفسية تكون أصلاً على مستوى الأفراد، وهذه إشارة أخرى إلى أن ابن خلدون كان أيضا من أوائل العلماء الذين عالجوا ليس فقط العوامل الاجتماعية، وإنما أيضا العوامل النفسية، وتأثيراتها في الحقائق الاجتماعية، والمقصود هنا تأثيراتها على الظاهرة الاجتماعية، والظاهرة النفسية لدى الأفراد أنفسهم، بمعنى أنه عالج العوامل في ميدان الظواهر الاجتماعية، والعوامل في ميدان الظواهر النفسية (ومنها عوامل السلوك الفردي).

وفيما يتعلق بالضبط الاجتماعي، يشير ابن خلدون إلى أن الإنسان هو المخلوق الوحيد من بين الكائنات الحية الذي يحتاج وبدون منازع إلى الضبط، وإلى السلطة التي بدونها أي الضبط والسلطة سوف تعم الفوضى (في المجتمع البشري). . . لأن الطبيعة الفاسدة (الطبيعة البشرية، أو الغرائز الفطرية البدائية)، هي التي تصبح مسيطرة (على الإنسان)[1].

وقف ابن خلدون مطولاً على معالجة العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي كانت وراء سقوط الأنظمة السياسية والاجتماعية للدول في الأندلس وفي شمال إفريقيا، وحتى في مناطق أخرى. وعالجها بالتفصيل والدقة التي لم يسبقه إليها أحد من الباحثين، أو المؤرخين العرب وغير العرب.

وكما أشار بوتول[2] فإن ابن خلدون بعمله هذا يكون قد قلب الموازين في قراءة التاريخ العربي بخاصة والتاريخ الإنساني بعامة، وتحديداً باعتماده

(1)) Bouthoul, Op. Cit., p. 23.
(2) Ibid.

على تأثيرات العوامل الاجتماعية (بالأساس) في ظهور وسقوط الحضارات والأنظمة السياسة والاجتماعية، ويكون بذلك قد دخل المجال السوسيولوجي من بابه الواسع، وبخاصة ما يمكن أن نسميه الآن بالوصف الاجتماعي للتاريخ (وللمجتمعات)، وتاريخ شمال إفريقيا والأندلس الاجتماعي تحديداً، (الدراسة الاجتماعية لتاريخ مجتمعات الشمال الإفريقي العربي والأندلس).

٢ . ٨ نبذة عن المعالجة العلمية للعوامل الاجتماعية في أوروبا وأمريكا الشمالية

فيما يتعلق بتطور دراسة الجريمة والانحراف من منطلق اجتماعي بصورة عامة، وتطور العوامل الاجتماعية نفسها بصورة خاصة، يشير البروفسور الأمريكي ذائع الصيت تورستن سيلين (Sellin-Thorsten.1961)، إلى أن أول دراسة علمية للجريمة (وعواملها) في الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضمن الأعمال العلمية التي قام بها الباحث الأمريكي المعروف أدوين ساذرلاند[١] (Edwin-Sutheland.1883-1950) وذلك في سنة ١٩٢٤م، وتظهر بوضوح في الكتب العلمية «التدريسية» (Tex-books)[٢] التي وضعها نفس الباحث في تلك السنة، زيادة على المقالات العلمية لنفس الكاتب التي نشرت في

(١) انظر في : Sellin, Thorsten
Wolgang-Savitz _ Jchnson, The Sociology of Crime and Delinquency, John Wiley and Sons, Inc. New York, 1962مقدمة الكتاب بقلم تورستن سيلني

(٢) إشارة إلى كتابه المشهور والمعروف تحت عنوان علم الإجرام (Criminology) الذي طبع لأول مرة في سنة ١٩٢٤م.

المجلات العلمية المتخصصة. أما ساذرلند نفسه فيشير إلى أن دراسة الجريمة والانحراف (ومنها دراسة العوامل) بدأ في الحقيقة في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوروبا من خلال المدرسة «الخرائطية» الجغرافية (Began with the Cartogrophic and Socialist Schools) ومن خلال بعض الأفكار «الاشتراكية» العلمية المتخصصة. أي من خلال الفكر الاشتراكي عند بعض المفكرين الأوروبيين الأوائل[1] الذين حاولوا تفسير الجريمة والانحراف من منطلق عوامل المحيط المادي (الجغرافي)، والمحيط الاجتماعي (الأنظمة السياسية والاقتصادية) السائد في المجتمعات في تلك الفترة.

ويشير في هذا الإطار إلى علماء مثل فون لزتس (Von Laszt) الألماني، وبرنس (Prins) البلجيكي[2]، وفان هامل (Van-Hmel) الهولندي، وفوانسكي (Foinsky) الروسي، وتارد (Tarde) الفرنسي.

وبالعود إلى تطور دراسة العوامل الاجتماعية للجريمة والانحراف في الولايات المتحدة الأمريكية يشير ساذرلند (Sutherland) إلى أن ذلك كان على يد الاجتماعيين (By Sociologists)، ويقدم تاريخ ١٩٠١م، كبداية لذلك حيث تم تقديم أول محاضرات علمية حول هذا الموضوع (ومن وجهة النظر السوسيولوجية) تحت عنوان «دراسة علم السوسيولوجيا (Sociology) في المعاهد والكليات والجامعات الأمريكية»[3]، وهو بذلك ينزع عن نفسه

---

(1) Sutherland, W. Cressey, D. Criminology, (10th ed.) J.B. Lippincott Company, New York, 1978, p. 61.

(٢) ولا ندري لماذا تجاهل ساذرلاند الباحث البلجيكي المعروف في هذا الميدان كوتيليه (Quetelet).

(٣) وهي إشارة أيضاً إلى البحث المنشور في مجلة علم الاجتماع الأمريكي لسنة ١٩٠٢م بعنوان:

- Tolman, Frank, ;The Study of Sociology in Institutions of Learning in the United States;, American, Journal of Sociology, 7, 797-838, 1902.

بداية الدراسات الاجتماعية الأولى المتعلقة بعوامل وأسباب الجريمة والانحراف في الولايات المتحدة الأمريكية.

ساذرلاند يشير هنا أيضاً إلى نقطة في غاية الأهمية، وهذه النقطة متعلقة بتطور العوامل الاجتماعية، حيث يذكر: ((كلما تقدمت وازدهرت المعالجة العلمية للجريمة والانحراف في الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد العوامل والأسباب التي يمكن تسميتها «بالعوامل الاجتماعية» وراء الجريمة والانحراف))(1).

وهذه إشارة واضحة من طرف ساذرلند إلى الإسراف (ربما غير المبرر) في عدد العوامل الاجتماعية وراء الجريمة والانحراف، وهي في واقع الأمر سمة من سمات الدراسة الاجتماعية للجريمة والانحراف في الولايات المتحدة الأمريكية(2)، بالمقارنة مثلاً بالدراسة السوسيولوجية للعوامل الاجتماعية لدى المفكرين الأوروبيين الذين ظلوا متمسكين بعدد محدود من العوامل الاجتماعية التي يفترض أن تكون وراء الجريمة والانحراف.

وأما ملخص مفهوم العوامل الاجتماعية وراء الجريمة والانحراف لدى ساذرلاند فهو أن هذه الأخيرة (أي العوامل الاجتماعية) هي نفسها التي تكون وراء الظواهر الاجتماعية، الأخرى وأنها تؤثر (أي العوامل) بالكيفية نفسها(Process)(3)، ولكن في المحصلة نجد أن ساذرلاند يفضل المفعول الوظيفي للعوامل على المفعول البنائي لها.

---

(1) Sutherland, W. D. Cressey, Op. Cit., p. 61.

(2) انظر مثلاً في هذا الشأن:

Social Factors Affecting the Symposium, Americanز- Gillin, L-John, Academy of Medin, 1914, pp.53-67.مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(3) Sutherland, Ibid, p. 61-62.

وبالرجوع لتطور العوامل الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد، ساذرلند مرة أخرى وفي الفصل الثالث من كتابه الشهير «علم الإجرام» يشير إلى الرواد الأوائل في دراسة الجريمة والانحراف وعواملها، فيذكر مثلاً كل من وليام هيلي (William Healy1915,)[1]، وتأكيد هذا الأخير تعدد العوامل وراء الجريمة والانحراف[2]، وبخاصة فيما يتعلق بجنوح الأحداث، في وقت، كان بقية العلماء الآخرين يعتمدون في تفسير الجريمة والانحراف على عامل واحد، أو اتجاه واحد، أو مدخل واحد، وهي إشارة إلى المدخل البيولوجي للمدرسة الوضعية الإيطالية، الذي كان شائعاً في ذلك الوقت، أو المدخل السيكاتري-أو مدخل التحليل النفسي الذي كان وراءه كل من فرويد (Freud)، وأدلر (Adler).

٢ . ٨ . ١ في بريطانيا

وفي بريطانيا نجد الباحث البريطاني المختص جون تيرني (Tierney-John1996) يشير إلى أن بداية الدراسات الإجرامية الجادة (من مختلف المنطلقات) في بريطانيا ترجع إلى العشرينيات من القرن الماضي[3]، وفي مرحلة أولى كانت الدراسات العلمية المتعلقة بالجريمة والانحراف متأثرة جداً بالمدرسة الوضعية الإيطالية، ولمدة تزيد على ثلاثين سنة، وبذلك فهي متأثرة بالعامل الواحد، أي بعامل الحتمية البيولوجية (Bilolgical

---

(1) Healy-William, The Individual Delinquent, Little Browen, Boston, 1915.

(2)) Sutherland, E. Cressey, D. Op. Cit., p. 63.

(3)Tiercy-John, Criminology Theory and Context, Prentice Hall, London, 1996, p. 51-57.

(Determinism، لكن «المدرسة البريطانية» وإن كانت تسير بصورة عامة في اتجاه العامل البيولوجي المرتبطة «بالشكل» أو بالمظاهر العضوية الخارجية للفرد إلا أنها بقيت في تلك الفترة «حبيسة» العامل الواحد، كما يقول تيرني[١]. وهو ما يعني أن عوامل الجريمة والانحراف في الدراسات الإجرامية الأولى في بريطانيا أخذت بعداً بيولوجياً ونفسياً، وليس بعداً اجتماعياً، لأن أغلب الدراسات في هذا الميدان قام بها مختصون في المجالات الطبية، أو البيولوجية، أو النفسية، واستمر الحال هكذا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢].

ويشير الباحث تيرني أن العوامل الاجتماعية لم تكن منسية تماماً، بل نجد عوامل في الأساس اجتماعية مثل المحيط العائلي غير المناسب، «الفقر»، العائلة المتكونة من عائل واحد (التفكك الأسري)، و«الأطفال غير الشرعيين»، مثل هذه العوامل كانت مذكورة في أبحاث العلماء البريطانيين السابقين، لكنها كانت مذكورة تحت العوامل النفسية، أو أن معالجتها كانت تتم في إطار المعالجة النفسية[٣]. وحتى النتائج السلبية لبعض العوامل الاجتماعية كانت تعالج هي الأخرى في إطار مخرجات (Outcome) (نتائج) العوامل الوراثية، وكانت تقدم تحت شعارات مثل:

---

(١) ونعتقد بأن فكرة تيرني هذه عن الأفكار البيولوجية للعلامة شيزاري لمبروزو، وعن علاقة التكوين البيولوجي بالجريمة، ليست . سليمة، أو فيها الكثير من التبسيط، انظر، لزيادة الاطلاع عن هذا الموضوع، طالب،أحسن الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص. ٤٨ ـ ٧٤.

(2) Ibid.

(3) Tierney, J. Op. Cit., p. 53.

(4) Ibid, p. 53-54.

الأطفال غير الطبيعيين، ينتجون عوائل غير طبيعية، الفقر هو نتيجة للضعف الخلقي» (انخفاض مستوى الذكاء). الفقر يؤدي إلى ضعف الذكاء[٤].
ومثل هذه الأفكار والمتعلقة «بعوامل الجريمة والانحراف» تدل بوضوح على الخلط الواضح بين العوامل الاجتماعية، والبيولوجية، والنفسية لدى العلماء في تلك الحقبة، وهذا الخلط لا نجده فقط لدى العلماء البريطانيين، وإنما نجده أيضاً لدى الكثير من علماء أوروبا الانجلوسكسونية في تلك الحقبة، واستمر الحال كذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والخلط في مجال فهم العوامل الاجتماعية لدى الكثير من العلماء الأوروبيين القدماء يظهر ليس فقط في مجال العوامل ذاتها، وإنما في الفرق فيما بين هذه العوامل، لدى كل من المرأة والرجل، حيث تم اعتماد العوامل الاجتماعية (وغيرها) المرتبطة أساساً بإجرام الرجل دون المرأة، على اعتبار «أنهما مختلفان»[١]، واستمر هذا الخلط حتى ظهور الدراسات المتعلقة «بالجندر» والجريمة (Gender and Crime) التي كانت نتيجة لظهور وضغط المنظمات النسوية في الغرب.

٢. ٨. ٢ في كندا

وأما في كندا فإن العوامل الاجتماعية درست على الأكثر في مجال «علم الإجرام التطبيقي» (La Criminologie Empirique)، وبخاصة في

---

(١) وهو ما يظهر في الدراسة التي قام بها (Ceril-Burt1925,)، والدراسة التي قام بها (Goring1913)، والدراسة التي قام بها (Thrasher1927,) رغم أن هذا الأخير أمريكي، إلا أنه كان متأثرا بالفكر الاجتماعي الأوروبي، ونجد هذا الخلط في دراسات لمبروزو (Lombroso1887) نفسه، والمتعلقة اساساً «بالرجل المجرم» وكذلك عند تارد (Tarde) نجده هو الآخر ينطلق من الرجل.

منطقة كوبيك (Quebec) الفرنسية اللغة، ويشير كل من، مارك لوبلان (M. Leblanc2003)، ومارك أومي (Marc Ouimet2003)، ودنيس سزابو (Denis-Szabo.2003)[1]، إلى أن الدراسات الأولى للجريمة والانحراف (ومنها دراسة العوامل الاجتماعية) ميدانياً انطلقت من أعمال كل من روس (Ross1932)، ونيرنق (Nearing1942)، وبوسولاي (Beausoleil, 1994)، وكانت كلها منصبة على دراسة عوامل وأسباب الجنوح لدى الأطفال، أو الأطفال والناشئة، (جنوح الأحداث).

ولكن الدراسات العلمية الحقيقية حسب نفس الباحثين لعوامل الجريمة والانحراف وأسبابها في كندا لم تنطلق إلا بعد سنة ١٩٦٠م[٢]، مع ملاحظة أن الدراسات في مجال الجريمة والانحراف في منطقة كوبيك (الفرنسية اللغة) بكندا كانت ومازالت تركز على الدراسات الميدانية بدل الدراسات التجريدية (النظرية)، وهي ميزة في الحقيقة تمتاز بها مجموع الدراسات العلمية الكندية في مجال الجريمة والانحراف[٣].

---

(1)Le Blanc, Marc, Ouimet, Marc, SZABO, Denis, Traite de Criminologie, Empirique, Les Presses de L'Universite de Montecal, 2003, pp.5-6.

(٢) وهي إشارة إلى تاريخ إنشاء المعهد (كلية) المتخصص في علم الإجرام في جامعة مونتريال في السنة نفسها (١٩٦٠م).

(٣) انطلاقاً من البيانات التي وفرتها الدراسات الميدانية للجريمة والجنوح في منطقة كوبيك، الكندية، أصبح باستطاعة الباحثين في كندا، تتبع الجريمة والانحراف وتطورها في منطقة كوبيك منذ سنة ١٩٣٠م إلى يومنا هذا، نظراً لتوفر المعطيات المخزنة والمحفوظة بعناية منذ ذلك التاريخ، لدى كل من الجامعات والمؤسسات العلمية في منطقة كوبيك، ولدى الأجهزة الأمنية نفسها، وهو ما لا تتوفر لدى الكثير من المجتمعات الغربية الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الدول الأوروبية.

الباحث مارك لوبلان (Le Blanc, 2003: 45)، وفي معالجته لتطور الجريمة والانحراف وعواملها في كندا خلال ثلاث مراحل (١٩٣٠ - ١٩٥٠)، (١٩٦٠ - ١٩٧٠)، (١٩٧٠ - ١٩٧٨)، وبالتمعن في تطورها، وجد أن العوامل الرئيسة لها يمكن جمعها في «عاملين فقط» هما:

١ - الزيادة الديموغرافية الكبيرة التي حصلت في كوبيك، وفي منتريال خاصة (في المدن الحضرية) بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يسميه «الزيادة المفرطة في نسبة الولادة» (Le Baby-Boom)، وهو ما أفرز لاحقاً زيادة هائلة في الفئة الشبانية، والأحداث، ما نتج عنه هو الآخر زيادة في الجنوح والجريمة عندما بلغ الأطفال الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية سن المراهقة خلال الستينيات. وهو ما يفسر أيضاً الانخفاض النسبي للانحراف والجنوح خلال السبعينيات (فترة بلوغ المراهقين والأحداث سن الرشد) حسب ما يذهب إيه الباحث المذكور[1].

٢ - وأما العامل الثاني فهو ظهور وانتشار تعاطي المخدرات في الأوساط الشبانية في منطقة كوبيك، ما أفرز أنماطاً إجرامية جديدة لم تكن معروفة في السابق[2]، ويضيف إلى هذا العامل ظهور ما يسمى بفئات الهيبيز (Heppies)[3]، وأشباههم، وبخاصة ظهور عصابات

(1) Le Blane. Op. Cit., pp. 45-46.

(٢) هذه فكرة أخرى مهمة جداً في مجال العوامل الاجتماعية للجريمة، وهي ما تشير إلى عوامل الجريمة والانحراف يمكن أن تكون هي نفسها نتيجة لعوامل (اجتماعية أو غير اجتماعية) أخرى.

(٣) فئات شبابية ظهرت خلال الستينيات تدعو إلى السلم ونبذ الحرب، لأنها تزامنت مع حرب فيتنام، وكانت تستعمل نمطاً موسيقياً شبابياً خاصة ولكنها في الوقت نفسه كانت تستخدم المخدرات وبخاصة منها (الماريوانا) والحشيش.

الشوارع، وبالخصوص عصابات الدراجات النارية (Gangs de Motards)، ويضيف إلى ذلك الارتفاع الكبير في أعداد طلاب الجامعات، وما نتج عن ذلك من متطلبات «خاصة بهم»[1]، بل حتى «مطالب» خاصة بهم، وكانت هذه المطالب الخاصة بالطلاب في الواقع قد صدرت إلى كندا من أوروبا وبخاصة من فرنسا.

والمهم في هذا الشأن هو اختلاف طبيعة «العوامل الاجتماعية» التي ركز عليها الباحث لوبلان، حيث تخرج عن إطار «العوامل الاجتماعية التقليدية» التي عادة ما يذكرها السوسيولوجيون، أو الباحثون في مجال الجريمة والانحراف، حيث إنه مثلاً لم يذكر لا التفكك الأسري، ولا التسرب المدرسي، ولا الفقر، أو العوز المادي، ولا تأثير المحيط الاجتماعي الضيق، ولا أي من العوامل الاجتماعية التي تتردد باستمرار، في مجال العوامل الاجتماعية للجريمة والانحراف، بل ذكر «الانفجار السكاني» في كندا الناطقة بالفرنسية، وذكر ظهور عصابات الشوارع، و«ثقافة الهيبيز»، أو الثقافات المشابهة لها في أوساط الفئات الشبابية في فترة الستينيات والسبعينيات وهذه العوامل مختلفة في الجوهر وفي الشكل، ومختلفة حتى عن التفسيرات النظرية التي كانت سائدة خلال الفترة نفسها، أي الستينيات والسبعينيات في مجال سوسيولوجية الجريمة والانحراف في الغرب بصورة عامة.

الذي يجعل الاختلاف واضحاً أكثر، هو كون الباحث لوبلان يشير إلى عوامل أخرى لم يسبق التطرق لها بصورة مباشرة من طرف

---

(1) Le Blanc, Marc. Evolution de La Delinquance Cachee et Officielle des Adolescents Quebecois de 1930 et 2000, en Traite de Criminologie, Empirique, Op. Cit., pp. 45-46.

الاجتماعيين، أو حتى أصحاب التخصصات الأخرى ذات العلاقة ليس في مجال تأثير ظهور المخدرات وانتشار تعاطيها بين الأحداث والشباب، وما نتج عنها من انحراف وجنوح مثل الذي حدث في كندا من جراء ذلك هو ما أصاب بالدرجة الأولى الفئات الاجتماعية العليا وليس الفئات الاجتماعية الدنيا، كما هو شائع أو كما هو متوقع، والباحث نفسه يعطي مثالاً على النتائج الميدانية للبحوث المتعلقة بالجريمة والانحراف في مدينة منتريال[1] (Montreal) التي أشارت إلى تفشي الجريمة والانحراف (والجنوح) في الأوساط العليا (Les classes Aisées)«الفئات العليا» أو الطبقة العليا، بسبب شيوع وانتشار تعاطي المخدرات لدى هذه الفئات أو «الطبقات»[2]، وإلى حد ما أيضاً لدى الطبقة العاملة (الطبقة العامة من أفراد المجتمع)، بدلاً من الطبقة الدنيا، أو «الفئات المحرومة»، أو «الفئات المعرضة للخطر»، ليس هذا فقط، بل إن الارتفاع في معدل الجريمة والانحراف خلال تلك الفترة المذكورة سابقاً كان لدى الطبقات العليا أكثر منه لدى الطبقات الدنيا، أو الفئات الاجتماعية المحرومة، أو المعرضة للخطر[3]، والدليل على ذلك حسب الباحث نفسه أنه وبعد نهاية «موجة تعاطي المخدرات» لدى الطبقة العليا (بكل أفرادها بما فيهم المراهقون والشباب) انخفضت الجريمة والانحراف (وبخاصة جنوح الأحداث) نظراً لدخول عامل آخر، وهو شيوع تعاطي الكحول، لكن هذه المرة ليس عند الطبقة العليا، وإنما لدى الطبقة الدنيا، وفي أوساط الفئات المحرومة (Les Classes

(١) إشارة إلى البحث الميداني الذي قام به الباحث مارك لوبلان في سنة ١٩٦٨م حول الجريمة والانحراف في مدينة مونتيريال.

(2) Leblanc. Op. Cit., p. 45.

(3) Ibid, p. 46.

Defavoresee)[1]، وأما عامل العوز المادي، فإننا لا نلاحظ ذكره، أو ذكر تأثيره في كندا عموماً، وفي المنطقة الناطقة بالفرنسية خصوصاً، إلا بعد الثمانينيات، حيث مرت كندا والمنطقة الفرنسية منها على الخصوص بظروف اقتصادية صعبة[2]، وهنا تغير نمط الجريمة والانحراف في منطقة كوبيك الكندية إلى نمط الجرائم المستهدفة للممتلكات، بعدما كان غير ذلك في السنوات السابقة، وهو أيضاً، ما يقلب العوامل (وراء الجريمة والانحراف في منطقة كوبيك الكندية) رأساً على عقب، بحيث رجعت هذه الأخيرة إلى «طبيعتها التقليدية»، ورجعت معدلات الجريمة العالية، ، إلى «فئاتها التقليدية»، أي أصبحت مرتبطة أكثر بالفئات المحرومة، أو الفئات الدنيا، وأصبحت تستهدف المنافع المادية، والممتلكات[3]، وغابت عنها تماماً العوامل السابقة التي قدمها الباحث لوبلان، مثل «الانفجار الديموغرافي»، وعامل تعاطي المخدرات لدى الطبقة العليا، وعامل عصابات الشوارع، ودخلت في المقابل عوامل اقتصادية في الأساس مثل (البطالة، ارتفاع الإفلاس لدى الشركات، ارتفاع نسبة الفوائد على القروض لدى البنوك (ارتفع بمعدل ٢٠٪ مثلاً في منطقة كوبيك)، قرار الحكومة بتخفيض الأجور في تلك الفترة، ورفع شروط التأمينات على اختلاف أنواعها وأسعارها، وهذه العوامل نفسها تعد جديدة بالمنظور السوسيولوجي التقليدي للجريمة والانحراف.

---

(1)) Ibid, p. 47.

(٢) حيث ساد الكساد الاقتصادي، وأغلقت عدة مصانع أبوابها، وما نتج عنها من ارتفاع كبير في معدل البطالة.

(3) Le Blanc, Op. Cit., pp. 48-49.

وهنا نرى مرة أخرى «عوامل اجتماعية» غير تلك التي نعرفها عادة ونرى الجريمة والانحراف تزداد في أوساط طبقات اجتماعية غير تلك التي «تعودنا عليها» في الأدبيات السوسيولوجية، هذا رغم أن الجريمة والانحراف، والجنوح رجعت مرة أخرى في منطقة كوبيك، وكندا بصورة عامة إلى «الفئات»، الطبقات المفترض أو المتعارف عليه لدى الاجتماعيين بأنها «تشكل بؤر الإجرام والانحراف»، وهو ما يؤدي بنا إلى طرح تساؤلات عدة حول تلك العوامل والمفاهيم المذكورة نفسها.

المهم في كل هذا من وجهة نظر تطور العوامل الاجتماعية هو ظهور «عوامل اجتماعية جديدة» وراء الجريمة والانحراف في كندا وفي منطقة كوبيك الناطقة بالفرنسية خصوصاً، حيث نجد أنفسنا أمام عوامل عدة مثل:

١ - ارتفاع معدلات الإنجاب (Baby Boom).

٢ - تعاطي المخدرات لدى الطبقات العليا.

٣ - المطالب الجديدة للطلاب الجامعيين.

٤ - ارتفاع معدل إفلاس الشركات.

٥ - قرار الحكومة بتخفيض الأجور.

٦ - رفع شروط التأمين على الممتلكات (وأسعارها).

فإذا كانت الأولى منها اجتماعية «أي عوامل اجتماعية» فإن الأخيرة يمكن اعتبارها في الأساس عوامل ذات طبيعة اقتصادية محضة، لكنها تبقى، رغم ذلك في اعتقادنا، ضمن العوامل الاجتماعية، لأن المجتمع نفسه هو الذي يفرزها وليس الأفراد، لكنها تعبير أو إشارة واضحة إلى تداخل العوامل وتأثيرها في بعضها، واختلافها باختلاف الزمان والمكان الذي توجد فيه.

٢ .٨ .٣ في فرنسا

أما في فرنسا، فإن الباحث الكبير والمختص جان بيناتيل[١] (Jean-Pinatel2001) فيشير إلى أن دراسة الجريمة والانحراف (وعواملها) كانت نتيجة لأفكار علماء سابقين للقرن التاسع عشر، والقرن العشرين، علماء في الأصل، ليس لهم بالضرورة علاقة بالعلوم الاجتماعية، أو بسوسيولوجيا الجريمة، إلا أنهم مهدوا الطريق للدراسات العلمية المختصة في مجال الجريمة والانحراف، علماء مثل كوندرسية (Condorcet) (مفكر وفيلسوف)، أو مثل الأطباء (كابانيس وبنيل) (Cabanis-Pinel)، أو علماء الأخلاق والفلسفة من أمثال (فولني، دونو) (Daunou-Volney)، لأن هؤلاء كانوا يعتقدون أن هناك علماً مسبقاً (معرفة مسبقة)، يجب أن يتحصل عليها الباحث (كي يصبح باحثاً)، وهي «علم الأفكار»، والمقصود بها المعرفة العلمية وليس «مجرد المعرفة»، أي معرفةمنهج وأسس المعرفة العلمية، وعلم وظائف الجهاز العصبي لدى الإنسان، (بمعنى، معرفة كيف يشتغل الجهاز العصبي في عملية الإدراك والفهم). وبيناتيل نفسه يرى في ذلك مقدمات ضرورية لكي ينتقل الإنسان إلى المرحلة العلمية[٢].

جان بيناتيل يعتقد أن دراسة الجريمة والانحراف في فرنسا نجد جذورها الأولى لدى سان سيمون (Saint-Simon1813,)[٣]، وذلك يرجع إلى تاريخ

(١) اعتمدنا أفكار بيناتيل في هذا الميدان، نظراً لمكانة هذا الباحث في دراسة الجريمة والانحراف، ونظراً، لكونه من الأوائل (إن لم يكن الأول) الذي تابع تطور الدراسات الإجرامية في فرنسا.

(2) Pinatel, Jean, Histoire des Sciences de L. Homme et de Criminologie, L. Harmattan, 2001, pp. 24-25.

(٣) سان سيمون، هو أستاذ، الباحث الفرنسي الشهير، أوغست كونت، وكان هذا الأخير يعمل أيضاً سكرتيراً له.

١٨١٣م، حيث ظهر للكاتب المذكور كتاب «أطروحة في علم الإنسان» (Mcmoire sur la Science de L'Homme) ويعتقد بيناتيل أيضاً أن أوغست كونت نفسه انطلق فيما بعد من أفكار هذا الباحث، وبعد سان سيمون يذكر بيناتل دوركايم (عالجنا أفكار هذين الباحثين تحت عنوان »مفهوم العوامل الاجتماعية لدى بعض العلماء الاجتماعيين المؤسسين») .

وأما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية نفسها فنجد بيناتيل يشير إلى أن عوامل بعينها مثل، العوز المادي (Pauperisme)، والمرتبط بالطبقات أو الفئات الضعيفة في المجتمع وما ينتج عنه من جرائم وانحراف له محله من الإعراب في عالم «العوامل الاجتماعية» المرتبطة بالجريمة والانحراف، حيث سبق للباحث الفرنسي الآخر، فليرم (Villerme) وفي بداية القرن التاسع عشر معالجة هذا الموضوع بالذات. ويركز أيضاً بيناتيل في سياق معالجته لعوامل الجريمة والانحراف تاريخياً في فرنسا على عوامل مثل الذعارة الذي سبق للباحث الفرنسي دوشاطليه (De Chatelet) معالجته، في الفترة نفسها (القرن التاسع عشر)، وكذلك ما يسميه بيناتيل «عوامل السجن»، ويقصد بذلك العقوبة السجنية، وتأثيراتها في الأفراد، وبخاصة علاقتها بالعود للجريمة، وهو الموضوع الذي سبق معالجته أيضاً في فرنسا، لدى علماء كثر ومنهم لوكاس (Lucas)، الذي عالج هذا الموضوع من خلال دراسته لأوضاع الجريمة والانحراف في منطقة باريس (وعواملها)، وأما «العوامل الاجتماعية التقليدية» فنجدها فعلاً متجدرة لدى الباحثين الفرنسيين، ما جعل أحد الكتاب الفرنسيين مثلاً (شوناليه (Chevalier1958,)، يصف الطبقة العاملة (الطبقة السفلى) في المجتمع بأنها «طبقة خطيرة إجرامياً»[1] .

---

(١) الطبقات العاملة هي «طبقات خطيرة»، إجرامياً، حسب الكاتب شوفالي سنة ١٩٥٨، ذكر، في: Pinatel, J. Op.Cit., p. 36:

- Chevalier. J., Classes Laborieuse et Classes Dangereuses, Paris, 1958..

وبصورة عامة يشير الباحث بيناتيل إلى أن ظهور العوامل الاجتماعية، والمعالجات السوسيولوجية للجريمة والانحراف، يرجع إلى انقسام، «علوم الإنسان» إلى تخصصات عدة، وظهور الانثروبولوجيا[1] الاجتماعية في مقابل انثروبولوجيا ما قبل التاريخ والانثروبولوجيا العضوية، وبخاصة شقها الذي كان يختص بالدراسات الاجتماعية والثقافية، هو «الدافع الحقيقي» لظهور الدراسات العلمية للجريمة والانحراف (ومنها العوامل) حسب ما يذهب إليه الباحث المذكور، وهذا ما حدث في بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن نفسه، والمساهمة العلمية الفرنسية «الجادة» على هذا الأساس، تحصر تقريباً في إسهامات كل من؛ اوغست كونت، ودوركايم، في الفترة المذكورة، وفي أعمال بعض النفسانيين، من أمثال جاني (Janet)، وريبوت (Ribot)، وتارد (Tarde) الذي يعطيه، بيناتيل أهمية أقل[2].

وبعد ذلك فإن البحوث السوسيولوجية في مجال الجريمة والانحراف مثلها مثل بقية العلوم الأخرى انتقلت من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأما الباحث السكاتري الفرنسي «دورمو نقري» (Dormont, Negrier1997)[1]، فيشير إلى أن دراسة عوامل الجريمة والانحراف في فرنسا

---

(١) ـ أنثروبولوجيا الإنسان
- انثروبولوجيا ما قبل التاريخ.
- الانتروبولوجيا العضوية
- الانثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية.

(2) Pinatel, Op. Cit, pp. 65-80.

(3)Dormont-Negrier, Criminologie et psychiatrie, in Thierry Albernhe, (ed), Criminologie et Psychiatrie, Op. Cit., p. 424.

ترجع في الأصل إلى العوامل الخارجية، أو عوامل المحيط الخارجي التي قدمتها المدرسة البلجيكية الفرنسية[1]، وإلى المفكر البلجيكي كوتوليه (-1796 Quetelet 1874) تحديداً التي انطلقت من دراسة هذا الأخير لتأثير المناخ (Meteorologie) في السلوك بصورة عامة، وتأثيره في السلوك الجانح بصورة خاصة، وأن هذه المدرسة البلجيكية المحيطية جاءت في الأصل كردة فعل عن العوامل البيولوجية التي قدمها لمبروزو، في مجال تفسير الجريمة والانحراف.

وأما الاجتماعي الجزائري (عبد الرحمن بوزيدة، ١٩٩٠م) فيشير إلى أن أول من تعامل علمياً، أو أول من درس علمياً الظواهر الاجتماعية (والعوامل المرتبطة بها) هو الباحث الفرنسي أيبيناس (Alfred Epinas1844- 1922,)[2] الذي حاول الفصل في دراسة الظواهر الاجتماعية (والعوامل الاجتماعية) بين الدراسة الفلسفية لهذا الموضوع، والدراسة العلمية (غير المشبعة بالدراسات والتأثيرات الفلسفية) (Philosophique)[3]، وأما الباحث

---

(١) المقصود بالمدرسة البلجيكية الفرنسية (المدرسة العلمية البلجيكية الناطقة بالفرنسية (فهي نسبة إلى اللغة، وليست نسبة لفرنسا، على اعتبار أن المملكة البلجيكية مجتمع متعدد اللغات (الفرنسية، الهولندية وإلى حد ما الألمانية).

(٢) ابناس ألفرد (A-Epinas) هو أستاذ سابق في جامعة السوربون ١٨٩٤م، أخذ هذا المنصب بدلاً من دوركايم، وكتب رسالة دكتوراه سنة ١٨٧٧م عن المجتمع الحيواني، وكان ذلك ردة فعل عن كتابات الاجتماعي البريطاني سبنسر (Spencar)، وفي رسالته المذكورة تطرق للمحيط الخارجي، والعوامل الخارجية حيث كان يشبه المجتمع الإنساني بالمجتمع الحيواني في تأثيره بالعوامل الخارجية.

(٣) انظر عبد الرحمن بوزيدة، في تقديمه للطبعة العربية الجزائرية (الترجمة) لكتاب دوركايم «قواعد المنهج في علم الاجتماع»، موفم للنشر، الجزائر العاصمة، ١٩٩٠م، ص. ٨-٩.

الفرنسي المعاصر دوفيقنو جان (Duviguand-Jean1966,) . فيشير إلى أن الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية (وما تتضمنه من عوامل) لا ترجع كما يعتقد الكثيرون إلى «مؤسس علم الاجتماع» أوغست كونت، ولا إلى العالم دوركايم، وإنما في الحقيقة ترجع إلى الباحث وأستاذ أوغست كونت البارون سان سيمون (Saint-Simon)[1] صاحب الفسيولوجيا الاجتماعية (La Physiologie Sociale)، التي كان هدفها هو «دراسة التنظيم الجماعي (Organisme Collectif'L) ومن ثمة فهي تدرس عوامل التنظيم الاجتماعي، وعوامل اللاتنظيم اجتماعي، أي الثورات والهزات الاجتماعية[2].

ويضيف الباحث نفسه المذكور، أن سان سيمون يعتقد بأن هذا التنظيم الاجتماعي (المجتمع) ليس «موضوع» (Object) ولا يمثل حالة سكون، بل هو (أي المجتمع المنظم) في حالة تحرك دائم (En acte) وهذه الحالة - حالة المجتمع المتحرك - يمكن ملاحظتها وشرحها (تحليلها) لأننا (أفراد المجتمع) جزء منها وهدف لها[3].

التنظيم الاجتماعي (أو المجتمع) هو الذي يفرز عوامل الحراكة الاجتماعية، أي أن عوامل الحراك والتغير الاجتماعي يفرزها المجتمع نفسه، والتركيز إذن وحسب رأي سان سيمون يجب أن يكون على معرفة

---

(1) Duvignaud-Jean, Introduction a la Sociologie, Gallimard, Paris, 1966, pp. 20-23.

٣٢) الحقيقة أن البارون سان سيمون لم يؤثر فقط في أوغست كونت الذي كان سكرتيراً وطالباً له، وإنما أثر أيضاً وبقدر كبير في المفكر الألماني (كارل ماركس) وربما نستطيع القول إن تأثير سان سيمون على ماركس يعادل أو يفوق تأثير هيجل (Hegel)، وهو ما يهمله أو يتجاهله الكثيرون من الماركسيين في اعتقادنا.

(3) Gurvitch Georges, La Physiologie Sociale, P.U.F., Paris, 1965.

هذه العوامل، وهو بذلك يكون فعلاً قد سبق كل من، أوغست كونت، ودوركايم في هذا الميدان.

ويؤيد هذا الرأي الباحث الفرنسي الآخر جورج قيرفتش (Gurvitch George1884-1965)[1] حين أخذ المسمى الذي أطلقه، سان سيمون «الفيزيولوجيا الاجتماعية» على السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، وجعل منه عنواناً لمقال له، تطور فيما بعد لكتاب نشر سنة ١٩٦٣م[2] الذي كان مهتماً فيه بدراسة عوامل الضبط الأخلاقي لدى المجتمع، «والمعرفة الفوقية».

---

(١) الاجتماعي والفيلسوف جورج قرنتش هو فرنسي من أصل روسي كان مهتماً في بداية حياته الفكرية بالفلسفة الألمانية، ثم تحول فيما بعد إلى الاهتمام بعلم اجتماع المعرفة (La Sociologie de la Connaissance)، والأخلاق الاجتماعية كعوامل ضبط في المجتمع، وهو مؤسس «الدفاتر السوسيولوجية الدولية» وهي مجلة علمية ذائعة الصيت في مجال علم الاجتماع سنة ١٩٤٦م.

(2) Gurvitch Georges, La Physiologie Sociale, P.U.F., Paris, 1965.

الاجتماعي والفيلسوف جورج قرنتش هو فرنسي من أصل روسي كان مهتماً في بداية حياته الفكرية بالفلسفة الألمانية ثم تحول فيما بعد إلى الاهتمام بعلم اجتماع المعرفة (La Sociologie de la Connaissance)، والأخلاق الاجتماعية كعوامل ضبط في المجتمع، وهو مؤسس «الدفاتر السوسيولوجية الدولية» وهي مجلة علمية ذائعة الصيت في مجال علم الاجتماع سنة ١٩٤٦م.

الفصل الثالث

جرائم الاحتيال والعوامل النفسية

٣ . جرائم الاحتيال والعوامل النفسية

٣ . ١ العوامل النفسية في تفسير الجريمة والانحراف

في الأصل فإن المقصود بالعوامل النفسية هنا هي العوامل النفسية وراء جريمة الاحتيال أو المهيئة لها، ورغم هذا المنطلق فإنه لا يمكن معالجة العوامل النفسية وراء جريمة الاحتيال إلا من خلال معالجة العوامل النفسية، للجريمة، أو السلوك الإجرامي ككل، وعليه فسوف نركز على معالجة العوامل النفسية للجريمة (أو السلوك الإجرامي) التي ترجع إلى المدرسة النفسية، أو بالأصح إلى المدارس النفسية المختلفة على اعتبار أنه أصبح لدينا الآن عدة مدارس أو مداخل نفسية مختلفة مثل المدرسة (المدخل) السلوكي المعرفي (Psyco-Cognitive Approach)، المدخل التحليلي (Psychiatire, Approach)، والمدخل السيكاتري (Psycho-Analysis Approach). ولو جمعنا كل تلك المدارس أو المداخل في مظلة واحدة تحت مسمى المدخل النفسي، لدراسة العوامل وراء الجريمة أو المهيئة لها، فإننا نجد أن المدخل النفسي، أو المدرسة النفسية (المظلة)، تنطلق في تفسيرها للسلوك الإجرامي (أو الشاذ) مثلها مثل المدرسة البيولوجية من اعتبار الجريمة فعلاً وفاعلاً، وليس من منطلق كونها ظاهرة اجتماعية كما هو الحال في المدرسة الاجتماعية مثلاً، بمعنى أنها (أي المدرسة النفسية) (تبحث) عن نقل الاهتمام من السلوك المجرد (أو الظاهرة) إلى الاهتمام بالسلوك المرتبط بالفرد نفسه (المجرم ـ أو المحتال)[1]، وهو ما يعني أيضاً محاولة البحث عن

---

(١) طالب، أحسن، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

تفسير السلوك الإجرامي (ومنه الاحتيال) انطلاقاً من شخصية المجرم (أو المحتال) نفسه، وتحديداً من البحث في التكوين النفسي للشخصية الإجرامية (الاحتيالية)[١].

الباحث الفرنسي جان لارفي (Larguier-Jean, 2001) يشير في هذا الإطار إلى أن المدارس المختلفة (البيولوجية، الاجتماعية، النفسية) تبحث كل واحدة منها عن العوامل التي تراها أساسية في تفسير الجريمة والانحراف رغم أن هذه المدارس (أصبحت) تعترف بتداخل العوامل المختلفة في حصول الفعل الإجرامي، وبروز الشخصية الإجرامية[٢]، إلا أن المدارس الكبرى في علم الجريمة والانحراف تركز في الأصل على عوامل بعينها وتجعل منها الأساس، أو الفيصل في حدوث الفعل الإجرامي، أو ظهور الشخصية الإجرامية، وهذا ينطبق أيضاً على المدرسة أو المدخل النفسي الذي يرى أن العوامل النفسية هي الأساس، أو هي الفيصل في حدوث الفعل الإجرامي وبروز الشخصية الإجرامية من عدمه، (ومنها الشخصية الاحتيالية).

الباحث البريطاني لوفنستين (Lowenstein, L.F ١٩٩٨)[٣] وفي إشارة منه إلى أهمية العوامل النفسية (أو بالأخرى أفضلية العوامل النفسية في تفسير الجريمة والسلوكيات الشاذة) يشير إلى ما معناه: (. . . الناس العاديون

---

(١) المرجع نفسه.

(2) Larguier-Jean, Criminologie et Sciences Pénitentiaire, (9 emc. Ed.), 2001, Dalloz, Paris, pp. 38-39.

(٣) الباحث البريطاني لوفنستين (Lovenstein) هو سيكاتري ومختص في علم النفس الجنائي، وخبير في الموضوع لدى المحاكم وكذلك مختص في معالجة السلوك الشاذ والإجرامي (الانحرافي).

لا يقتنعون بالعوامل النفسية وراء الجريمة والسلوك الشاذ، إلا عندما يجدون أنفسهم وراء جرائم لا يستطيعون تفسيرها أو حتى تصورها، وهذا ما يحصل مثلاً مع الأطفال المجرمين (وليس الجانحين)، وهو ما وقع عندما حصلت جريمة بوقلر (Bugler Killing)[1] . . . أو عندما يقوم البعض بقتل أطفال)[2].

ويضيف الباحث نفسه ((أن الناس يتفطنون لأهمية (وأفضلية) العوامل النفسية وراء السلوك الإجرامي أيضاً في حالات معينة مثل حالات السيكوباتيين (Psychopahts) المجرمين، وفي حالات القاتل المتسلسل (Serial-Killer) وينسون أو يتناسون (العوامل النفسية) في حالات الجرائم العادية))[3].

الاستراليان (روب وايت، وفيونا هانس (White-Rob, Haines Fiona ١٩٩٩) يعتقدان أن الاهتمام بالعوامل النفسية وراء الجريمة والانحراف أو العوامل المهيئة للسلوكيات الشاذة والإجرامية يعد (أي الاهتمام): ((وكأنه عودة مرة أخرى إلى الاتجاه الوضعي (العلمي) Positivism ، عند دوركايم في معالجة الجريمة والانحراف (والسلوك الشاذ)[4]، وهو أيضا بالنسبة لهم (أي الاعتماد على العوامل النفسية) يعد ابتعاداً عن «الدراسة الفلسفية» للجريمة والانحراف، وهذه إشارة حسب زعمهم إلى العودة إلى علمية (Scientific) الدراسة الإجرامية، أو هو ((تعبير عن نضج الدراسة العلمية في مجال الجريمة والانحراف))[5].

---

(١) أطفال قاموا بقتل طفل، جيمس بوقلز (J.Bugler)
(2) Lowenstein, L.F., Criminal Behavior, Barry Rose Law Publishers, Chischester 2001, p. 24-25.
(3) Ibid, pp. 2-3.
(4) White, Rob, Haines, Fiona, Crime and Criminology, Oxford University Press, Oxford, 1999, pp. 37-39.
(5) Ibid, pp. 37-39.

أما الباحث الأمريكي الشهير ولسون جيمس (Wilson, James,Q ١٩٧٥) ومنذ الثمانينيات كان قدم لنا ملاحظة جديرة بالاهتمام وتتعلق أساساً بالعوامل وراء الإجرام (أو تفضيل عوامل بعينها على أخرى)، حيث يشير إلى ما معناه: (. . . النظرية «المقصود هنا النظرية الاجتماعية» التي تشير إلى أن الجريمة بكل أصنافها هي تعبير (أي نتيجة) عن الغضب السياسي لدى المغلوبين على أمرهم الذين يثيرون (بأفعالهم الإجرامية) على النظام الرأسمالي الحديدي . . . هذه النظرية تجعلنا نتساءل لماذا إذن؟، كل مجتمع في العالم تقريباً نجده يعايش (يعاني) من تزايد معدلات الجريمة والانحراف، سواء أكانت تلك الأنظمة والمجتمعات رأسمالية، اشتراكية، أو شيوعية)[1].

وما يريد أن يقوله ولسون هنا هو، أن الاعتماد على عوامل بعينها (في هذه الحالة، العوامل الاجتماعية) في تفسير الجريمة بكل أنماطها وأشكالها غير كاف، والدليل على ذلك أن الانجراف الملاحظ (في تفسير الجريمة والانحراف) أو الاعتماد المفرط على العوامل الاجتماعية غير قادر على الإجابة على تساؤلات موضوعية تتعلق مثلاً بزيادة الجريمة والانحراف على المستوى العالمي ولدى كل الشعوب تقريباً، وأن العوامل الاجتماعية لا تكفي لتفسير ذلك.

الباحث الفرنسي (والمختص في علم الإجرام) ريمون قاسان (Raymond-Gassin ١٩٩٩) في تناوله لموضوع عوامل الجريمة يشير إلى أن العوامل النفسية هي العوامل الأخيرة التي عني بها الباحثون (أي العوامل الأخيرة في مجال التطور الزمني للعوامل)، هذا رغم أن الطب النفسي

(1)Wilson, Q. James, Thinking about Crime, Basic Book, Inc. Publishers, New York, p. (xiii).

كان قد حاول الخوض في عوامل الجريمة أو بالأحرى، الخوض في عملية (Etiology) الجريمة (Letiologie de la Criminalite)، أو عوامل الظاهرة الإجرامية[1] التي يرجعها أصحاب المدرسة السيكاترية(Psychiatric-School) (La psychiatrie) إلى الاختلالات العقلية (Pathologie Mentale)[2]. ويشير الباحث نفسه أيضاً إلى أن العوامل النفسية من منطلق سيكاتري محض هي نفسها، اليست بعيدة عن أعمال الباحث الإيطالي الشهير شيزاري لمبروزو (Cesare-Lombroso) رغم أن هذا الأخير معروف أصلاً بأبحاثه البيولوجية بل إن المدرسة البيولوجية بكاملها تنسب له، إلا أن (قاسان) نفسه يعد الدراسة الحقيقية للعوامل النفسية لا نجدها حقيقة لا في مدرسة التحليل النفسي (لفرويد)[3]، ولا لدى المدرسة السيكاترية (يميل إلى المدرسة السلوكية المعرفية).

الباحث البريطاني جون تيرني (Tierney John .١٩٩٦) يرى أن الاهتمام بالعوامل النفسية وراء الجريمة والانحراف في بريطانيا وتحديدا خلال الأربعينيات يعود أصلاً إلى محاولة التنصل من تأثير المدرسة الايكولوجية (الأمريكية) وإلى محاولة «التقليل» من تأثير وسيطرة العوامل الاجتماعية على الدراسة والبحث في مجال الجريمة والانحراف[4]، وأيضاً إلى «التخلص» من تأثير المدرسة البيولوجية (الوضعية)، هذا رغم أن الدراسات

---

(١) الباحث ريمون قاسان يستخدم هذا التعبير رغم أنه يرجع في الأصل (أو مرتبط في الأصل) بالمدرسة الاجتماعية وليس بالمدرسة النفسية أو المدخل النفسي للجريمة والسلوكيات الشاذة.

(2) Gassin, Raymond, Criminologic, (4eme ed), Dalloz, 1998, p. 25.

(3) Ibid.

(4) Tierney, John, Criminology, Theory and Context, Prentice Hall, London, 1996, p. 53.

النفسية للعوامل وراء الجريمة والانحراف في تلك الحقبة كانت تسيطر عليها دراسات (الطبو ـ نفسية) (Psychiatry) التي كانت في بريطانيا تدرس تحت عنوان «العوامل النفسية» أو كانت تعرف بأنها دراسات نفسية (Psychological Studies) وهذا الوضع ليس بغريب حسب الباحث المذكور لأن البحث في ذلك الوقت كان منصباً على الأساليب التي تساعد أنظمة العدالة الجنائية التقليدية في البقاء والاستمرارية[1]. وليس منصباً على الاهتمام بالعوامل النفسية وراء الجريمة والانحراف.

وأما الباحثة البريطانية، وأستاذة علم الإجرام في جامعة ويلز (كاترين وليماس، Williams, Kathrine١٩٩١) فتعتقد بأن دراسة العوامل النفسية للجريمة والسلوكيات غير السوية، جاءت لتعنى بالمميزات والسمات والصفات (Induvidual Characteristics) الشخصية للمجرم، علها تجد فيها الإجابة عن كثير من التساؤلات المحيرة، والمرتبطة بالفعل الإجرامي، والسلوك الشاذ[2]، وهي تشير هنا إلى أن الدراسة النفسية (دراسة العوامل النفسية للجريمة والسلوك غير السوي) تنقسم إلى قسمين:

أ ـ مجموعة الدراسات المعرفية (Cognitive).

ب ـ مجموعة الدراسات السلوكية (Behavioral).

فالأولى (المعرفية) تعنى أكثر ما تعنى بالجانب المرتبط بالجهاز العصبي (The mind)، أو تعنى بالعقل، لأنها ترى في الفعل الإنساني (السلوك الإنساني) أنه مرتبط بالقوى العقلية لدى الفرد، أو أن الفعل الإنساني

---

(1) Ibid, pp. 53-54.

(2) Williams, Kathrine, Criminology Textbook on, (Third ed.), Blackstone Press, Lmited, London, 1991, pp. 197-198.

(السلوك الإنساني) هو نتيجة للتأويل (Reasoning) وللمعارف التي تكون لدى الإنسان، وهذه المدرسة أو الاتجاه تأخذ أيضاً بعين الاعتبار المشاعر الداخلية للفرد (Internal Feelings) مثل الغضب، والإحباط، والرغبة، واليأس، وبذلك فهي تعتقد أن «كل النشاط الإنساني» هو نتيجة للعمليات الداخلية في عقل الإنسان، أي التي تحصل داخل الفرد[1]، أما السلوكية (Behavoiral)[2] أي الاتجاه الثاني فيركز على السلوك الموضوعي للإنسان (أي السلوك الظاهر)، كما هو في الواقع، وما تريد (وليماس) قوله هنا هو، أن المدرسة الأولى والثانية (المدرسة المعرفية والسلوكية) تنطلقان في معالجتهما للعوامل النفسية للجريمة والسلوكيات غير السوية، من العوامل الداخلية (Internal Factors) أي مما يحدث من تأويلات وفهم ومعارف لدى الفرد، عن المواضيع والقضايا التي يواجهها الفرد، أي من المثيرات (Stimuli)، ويتم التركيز هنا على مواضيع بعينها لها تأثير في طبيعة السلوك الفردي، مثل الغضب والإحباط والرغبة واليأس التي بدورها تكون نتيجة «لتصورات» وفهم الفرد لمواضيع وقضايا، أو أحداث، أو خبرات بعينها يتعرض (أو يكون قد تعرض) لها الفرد خلال حياته اليومية.

وكخلاصة للعوامل النفسية وراء الفعل الإجرامي، أو المهيئة له، نستطيع القول إن الاهتمام ينصب على المواضيع التالية: البواعث، والميول،

---

(1) Ibid.

(٢) المدرسة السلوكية في الأصل تركز على دراسة السلوك الظاهر للإنسان كما الحيوان، وهو السلوك الذي نستطيع ملاحظته وقياسه (ملاحظته من الخارج) أي دراسة الاستجابات (Réponses) للمثيرات (Stimuli) التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها عندما تنبهما المثيرات (الداخلية والخارجية)، وأما مواضيع مثل الشعور، واللاشعور فهي موضوعات يصعب ملاحظتها وبذلك فهي (الشعور واللاشعور) لا تصلح لدراسة السلوك.

والسمات، والخصائص النفسية والعقلية، والاضطرابات النفسية (على اختلاف أنواعها)، والخبرات السابقة، وعلى الشعور واللاشعور، وعلاقة ذلك بالسلوك الفردي، أو الإنساني وتتجمع العوامل النفسية بين المدارس المختلفة لعلم النفس مثل مدرسة الطب النفسي (Psychratric)، ومدرسة التحليل النفسي (Psychs analytical)، ومدرسة علم النفس السلوكي المعرفي (Cognitive-behavioral)، وكل واحدة منها تعنى بواحدة أو أكثر من العوامل والمتغيرات السابقة الذكر، ولو جمعناها في جدول واحد فإنه يكون على النحو التالي:

مختلف الاتجاهات في دراسة العوامل النفسية

الاختصاصي - المختص	يعنى بالعوامل التالية
١ - الدراسات النفسية (المختص النفسي) (Psychological Studies) (السلوكي المعرفي)	- قياسات الذكاء. - التشخيص النفسي. - الاضطرابات والانفعالات. - الصحة النفسية (الإدراك + الإحساس)
٢ - الطب النفسي - الطبيب النفساني (Psychiatric Studies)	- البواعث النفسية للسلوك. - الخصائص العقلية للفرد. - السمات والخصائص النفسية المزاجية.
٣ - التحليل النفسي - (محلل نفساني) (Psychoanalysis Psychanalytical Studies)	- اللاشعور اللاوعي. - الدوافع الفطرية تأثيراتها. - الصراع الداخلي - العقد. - الكبت الحرمان.

الجدول من وضع الباحث.

٣ . ٢ مفهوم العوامل النفسية للجريمة والسلوك غير السوي

من الصعوبة بمكان إيجاد مفهوم موحد ومتفق عليه في الزمان والمكان لمفهوم العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوك غير السوي أو الشاذ، أو العوامل النفسية المهيئة له (ومنه جرائم الاحتيال)، وذلك يعود لعدة عوامل نعتقد أنها تكمن في التالي:

١ ـ الاختصاص، والخلفية العلمية، فرغم أن العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوك غير السوي، أو الشاذ تنطلق من المدارس النفسية، إلا أن الكثير من العلماء ومن اختصاصات أخرى تناولوا هذا الموضوع ومنهم على سبيل المثال لا الحصر جيمس ولسون (James Q. Wilson1987) وهو مختص أصلاً في علم السياسة، والباحث الفرنسي الشهير جان بيناتيل (Pinatel-Jean1971,) الذي يرجع اختصاصه الأول إلى القانون الجنائي، والفرنسي جان لارفي (Larquier-Jean2001,)، وهو الآخر مختص في القانون الجنائي، والبريطانية كاترين وليامس (Kathrine Williams1997,)، مختصة في علم الإجرام، والفرنسي ريمون قاسان (Raymond Gassin1998) وهو مختص في علم الإجرام. إلى ذلك يمكن أن نضيف أن المختصين في علم النفس أنفسهم ينتمون إلى اتجاهات أو حتى مدارس مختلفة في علم النفس، مثل المدرسة السلوكية المعرفية أو مدرسة التحليل النفسي، أو المدرسة السيكاترية، والانتماء إلى اتجاه فكري معين (حتى داخل مدرسة علم النفس الكبرى) يؤثر حتماً على اتجاه وفكر الباحث، ويؤدي إلى التباين في مفهوم العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية.

٢ ـ الهدف والمغزى من التعريف، فلكل باحث له هدفه ومغزاه الخاص

به، من التعريف الذي يقدمه للعوامل النفسية، فأحياناً يكون الهدف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموضوع دراسة معينة، أو بطروحات الباحث الخاصة حول الجريمة، أو السلوك غير السوي، أو الشاذ، وأحياناً يعالج الباحثون مفهوم العوامل النفسية في سياق معارضة نظرية معينة، أو مدخل علمي معين، وفي هذه الحالة فإن ذلك يؤثر حتماً في المفهوم الذي يقدم. ونجد أحياناً بعض العلماء يقدمون لنا مفهوماً تجريدياً بحتاً، وآخرون يقدمون لنا مفهوماً تجريبياً (عملياً) بحتا، وهنا أيضاً نجد اختلافا واضحاً بين الاثنين، وبالمختصر المفيد نستطيع القول إن المغزى والهدف من التعريف يؤثر بدوره في طبيعة ومكنون التعريف.

٣- الاختلاف يعود أيضاً إلى عدم وجود نمط إجرامي بعينه، أو نمط إجرامي محدد مرتبط بالعوامل النفسية، أي أن المفاهيم النفسية للعوامل وراء السلوكيات والأفعال الإجرامية، غير مرتبطة بنمط إجرامي معين، أو سلوك غير سوي بذاته، أو سلوك شاذ محدد، بل إن مفهوم العوامل النفسية، للسلوكيات الشاذة، غير السوية أو الإجرامية، تشمل عدة أنماط وسلوكيات وأفعال شاذة أو إجرامية، أو غير سوية، وهو ما يصعب المسألة ويعقدها أكثر، وهي معقدة أصلاً، ولا تحتمل المزيد من التعقيد.

٤- لا توجد لدينا شخصية إجرامية بعينها نركز عليها ونستدل منها على صحة وملاءمة العوامل النفسية[1] للشخصية الإجرامية، أو

---

(١) الباحث الفرنسي جان لارفي(Larquier2001,) يشير في هذا الصدد «نحن بحاجة إلى علم نفس يعنى فقط بالاختلافات في الأنماط والسلوكيات الإجرامية، وسماه علم نفس الاختلاف، أو علم النفس الفروق ما بين السلوكيات الإجرامية».
La psychologic Differentielle, Larquier, J., Op. Cit., p. 43.

الشخصية غير السوية، أو الشخصية الشاذة سلوكياً، وإنما لدينا في المقابل مجموعة كبيرة من النماذج للشخصية الإجرامية، أو الشخصية غير السوية، أو الشخصية الشاذة سلوكياً، وهذا بدوره يصعب أيضاً مسألة الوصول إلى تعريف محدد ومتفق عليه في الزمان والمكان لمفهوم العوامل النفسية وراء الفعل الإجرامي، أو السلوك غير السوي أو السلوك الشاذ.

٥ ـ لا توجد لدينا فئة إجرامية معينة (فئة بذاتها) نركز عليها بالدراسة النفسية لنفهم منها العوامل والمتغيرات النفسية التي تكون وراء السلوكيات الإجرامية، أو غير السوية، أو الشاذة أو المهيئة لها أو لنفهم الميكانزمات النفسية لأفرادها حتى نستطيع في النهاية أن نستخلص منها (من الميكانزمات النفسية) مفهوماً موحداً للعوامل النفسية وراء السلوك الإجرامي، أو غير السوي، أو الشاذ. وهكذا نجد أن مجمل النقاط أو المتغيرات المذكورة سابقاً (وغيرها) تصعب فعلاً الوصول إلى مفهوم موحد متفق عليه في الزمان والمكان ما بين العلماء والمدارس النفسية، لكن في المقابل عندنا محاولات مختلفة وأحياناً حتى متفاوتة للتعريف بمفهوم العوامل النفسية، وراء الفعل الإجرامي، أو المهيئة له، قدمت من طرف مجموعة من العلماء على اختلاف مشاربهم واختلاف اتجاهاتهم العلمية ضمن المدرسة النفسية الكبرى (المظلة النفسية)، قد تختلف أو حتى تتفاوت في الطرح لمفهوم العوامل النفسية للجريمة، والسلوك الإجرامي، ولكنها في اعتقادنا تبقى في إطارها العلمي الصحيح ومن هذه المفاهيم المختلفة نذكر ما يلي على سبيل المثال، لا الحصر:

الباحث الفرنسي جان لارفي (Larquier-Jean ٢٠٠١,)[1] قسم مفهوم

(1) Larguier – Jean, Op. Cit., p. 38.

العوامل النفسية (وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية) إلى قسمين:

١ - العوامل المولدة للجريمة (Facteurs Criminogènes). ومنها العوامل الفردية، ويسميها العوامل الداخلية (Endogènes) أي تلك العوامل التي تعود للفرد نفسه، وإلى تكوينه النفسي الداخلي[1]، أي إلى الاستعدادات القبلية (Predisposition) وهي في الأصل مرتبطة أيضاً بالتكوين البيولوجي (الاستعدادات البيولوجية) مثل ارتباطها بالتكوين النفسي.

٢ - العوامل الفتيل (Facteurs Declanchants)، أي تلك العوامل النفسية الخارجية التي يمكن اعتبارها مثيرات (Stimuli) (من تأثير المحيط الخارجي) التي تكون على شكل مثيرات خارجية (Stimuli) ولو أن مفعولها يبقى في الأساس نفسياً، لأنها معتمدة في عملها (استجابتها) هي الأخرى على العوامل الأولى (العوامل المولدة والاستعدادات القبلية).

ومن هذا التعريف لمفهوم العوامل النفسية نجد أنفسنا في واقع الأمر أمام مجموعة عوامل ذات طابع نفسي، وطابع بيولوجي، وربما حتى اجتماعي، وهو ما يشير إلى ما سبق وذكرناه، من تأثير الاختصاصات، وتأثير الهدف والمغزى من التعريف، وتأثير الاختصاصات وتأثير السياق الذي قدمت فيه المفاهيم المختلفة للعوامل النفسية وراء الجريمة والانحراف[2].

---

(١) هذه الفكرة في الحقيقة مستعارة من الباحث الإيطالي (Di-Tullio).

(٢) لأن الباحث (Larguier) في الأساس قدم هذا المفهوم في إطار معالجته للعوامل وراء الجريمة بصورة عامة، ولم يحددها تحديداً واضحاً، أي لم يفصل بين العوامل النفسية البحتة والبيولوجية البحتة، أو الاجتماعية البحتة، وإنما فقط قدمها بصورة إجمالية، أو بصورة عامة، وما على الباحث، أو القارئ إلا أن يجد طريقه للتفصيل والتفريق بينها.

الباحثة البريطانية كاترين وليامس(K. Williams, ١٩٩٩) ترى أن العوامل النفسية وراء الجريمة تنحصر في العوامل المرتبطة بالفرد نفسه (المجرم نفسه) وتركز بناء عليه على عوامل بعينها مثل المميزات والسمات والصفات الفردية (Characteristic)، والشخصية ومكوناتها النفسية، وتخص بالذكر متغيرات مثل العقلانية (Reasoning)، التفكير (Thought)، الذكاء (Intelligence)، التعليم (Learning)، الإدراك (Perception)، والخيال (أو التصورات) (Imagination)، والذاكرة (Memory)، والإبداع (Creativity)[١].

ولو أخذنا بهذا التعريف فإننا نجد أنفسنا في واقع الأمر أمام مجال علم النفس ككل، وليس فقط أمام «العوامل النفسية» وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية، وهو ما يتضح فعلاً من الطروحات (والمدخل) التي اعتمدتها الباحثة السابقة الذكر في معالجتها للعوامل النفسية في كتابها التدريسي لعلم الإجرام[٢]، والوضع يختلف تماماً عندما تعالج الباحثة نفسها العوامل النفسية لمدرسة التحليل النفسي (Psychoanalysis School)، حيث تحصر تلك العوامل في «العوامل الدينامية الداخلية (Inner-Dynamic Forces) التي تعتقد أنها ليس فقط تفسر السلوك غير السوي، وإنما أيضاً تفسر السلوك بصورة عامة[٣]((. . . السلوك الإجرامي لدى المدرسة التحليلية هو نتيجة لبعض الصراعات الداخلية العقلية . . .)). ((التي لا يكون المجرم عادة على وعي بها))، (The Result of Mental Conflict of which the Criminal ... may be Virtually Unaware)[٤].

(1) Williams, Kathrine, Op. Cit., pp. 198-205.
(2) Text-book, on Criminology, Op. Cit., pp. 197-239.
(3) Williams, Op. Cit., p. 198.
(4) Ibid.

وما تقصده وليامس هنا في معالجتها لمفهوم العوامل النفسية من وجهة نظر مدرسة التحليل النفسي هو أن العوامل النفسية ذاتها هي تعبير عن الصراعات الداخلية التي تحدث (قد تحدث) في الأعماق، أي في اللاشعور لدى الشخص المعني، ويكون التعبير عنها (عن وجودها) بالأفعال الشاذة أو الإجرامية.

المهم في الأمر هنا أن الباحثة نفسها تقدم لنا نمطين مختلفين عن مفهوم العوامل النفسية الأول عام ومتداخل إلى حد كبير، والثاني محدد ومركز جداً.

وأما الباحث الفرنسي ريمون قاسان (Gassin-Raymond١٩٩٨,) فيشير إلى أن ((علم النفس الجنائي في دراسته للعوامل النفسية للجريمة يركز على عوامل محددة مثل الذكاء، والمميزات الشخصية (سمات الشخصية)، والقابلية، والأهلية، والاتجاهات الأخلاقية للشخص المعني (المجرم، أو المحتال)، ويذكر بأهمية الاعتماد على القياسات النفسية والعقلية...))[1].

وهكذا يصبح مفهوم العوامل النفسية للجريمة والسلوكيات الشاذة أو غير السوية لديه وكأنه ينحصر في العوامل السابقة الذكر، وهو مفهوم مختلف عما سبق ذكره، ويلتقي فقط في بعض من أجزائه مع التعاريف السابقة الذكر.

---

(1) Gassin, Raymond, Op. Cit. p. 26.

٣.٣ مفهوم العوامل النفسية عند بعض رواد علم النفس الأوروبيين

قدم الباحثان الكنديان بروني لويس وديان كسوني (Brunet, Louis 2003)، (Casoni-Dianne, 2003)[١] وهما من المختصين في علم النفس الجنائي المعروفين، مجموعة من المعالجات المختلفة للعوامل النفسية تعود لمجموعة من علماء النفس الجنائي المميزين أو لمدارس (مداخل) نفسية أوروبية بارزة نذكر منها التالي:

١ ـ عند فرويد (Freud Sigmund1856-1939,)[٢] وحسب ما ذهب إليه الكاتبان سابقي الذكر فإن العوامل النفسية للجريمة والسلوك غير السوي (الشاذ) تكمن في اللاشعور وتحديداً في الشعور بالذنب (Sentiment de culpabilite)، وهو نفسه (الشعور بالذنب) موجود في الأعماق، أي في اللاشعور وله ثقل كبير على شخصية الفرد، ومن ثم له تأثير كبير على السلوكيات (السوية وغير السوية منها)، وهو الذي (أي اللاشعور) والشعور بالذنب تحديداً، يدفع الفرد

---

(1)Casoni, Dianne, Brunet, Louis, La Psychocriminologie, Les Presses de Luniversite de Montreal, 2003, pp. 41-42.

(٢) مع العلم أن فرويد ورغم مؤلفاته المتعددة (عددها تقريبا اثنان وعشرون) لم يخصص ولا مؤلف واحد لمعالجة الجريمة أو الانحراف مباشرة، وإنما تطرق إلى ذلك في سياق معالجته لمواضيع مختلفة تتعلق أساساً بتأثير اللاشعور، أو العقد، أو الذنب (الشعور بالذنب)، أو الكبت على السلوك السوي منه وغير السوي، والذي كتبه مباشرة عن الجريمة والانحراف هو مجرد صفحتين عن التحليل النفسي للدوافع المستترة وراء السلوكيات والأفعال الإجرامية التي قام بها أحد المرضى الذين كان يشرف على علاجهم.

إلى القيام بالأفعال الإجرامية والشاذة. ويصبح هكذا دافعاً ومحركاً للسلوك في الوقت نفسه، وهذا الدافع هو عبارة عن البحث (اللاشعوري) عن العقاب عن الذنب (اللاشعوري) الذي يتملّك الفرد.

وهكذا تصبح العوامل النفسية للأفعال الإجرامية (والسلوكيات غير السوية والشاذة) عند فرويد، وكأنها معكوسة بمعنى أن الفرد الذي يقوم بالأفعال الإجرامية (والسلوكيات غير السوية والشاذة) لا يشعر بالذنب لأنه قام بأفعال إجرامية (أو سلوكيات غير سوية أو شاذة)، وإنما يقوم بذلك بدافع لا شعوري ليتلقى العقاب، نظرا لتواجد الشعور بالذنب مخزن في أعماقه، أي في اللاشعور.

وإذا ما اعتمدنا هذا الرأي للعوامل النفسية وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية أو الشاذة (ومنها الاحتيال)، حسب ما قدمه الباحثان سابقي الذكر، فإن مفهوم العوامل النفسية نفسه يصبح معقداً (Complexe) ويحتاج إلى معرفة مسبقة في التحليل النفسي لفهمه، أو للسيطرة عليه.

٢ - وعند الباحث الألماني الشهير أوغست إيكرون (August-Aichron)، وفي تفسيره للسلوك الشاذ، أو الإجرامي، من منطلق نفسي نجده، يتطرق إلى «العوامل السماتية» (Caracteriels)[1] التي ترتبط بالاختلالات العصابية، أو الذهانية لدى بعض الأفراد، مثل الانحصار في الذات أو البحث اللامنتهي عن إشباع الرغبات

(1) Casoni, Dianne, Brunet Louis, Op. Cit., pp. 43-44.

الفردية بدون قيود، وهنا تصبح العوامل النفسية تعادل العوامل المرضية (المتعلقة بالصحة والسلامة النفسية) أي المتعلقة بالأمراض والاختلالات النفسية، ويتطرق الباحث نفسه مثلاً، إلى عامل عدم النضج النفسي (البحث عن عوامل النضج النفسي) لدى الأفراد المجرمين[1]، أو الانحرافيين، وإذا ما اعتمدنا هذا المنظور للعوامل النفسية، فإننا نجد أنفسنا أمام معضلة التفريق بين عوامل ومكونات الصحة والسلامة النفسية، وعوامل ومؤشرات الأمراض والاختلالات النفسية، وهذا من شأنه أن يزيد من صعوبة معالجة موضوع العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية أو الشاذة، أو المهيئة لها.

٣ـ وعند النمساوية ميلاني كلاين (Klein-Melanie1882-1960) التي تنتمي إلى مدرسة التحليل النفسي، التي أسهمت في تطوير هذه المدرسة بإدخالها عوامل جديدة في أسلوب التحليل النفسي[2]، فإن العوامل النفسية وراء السلوكيات غير السوية، أو الإجرامية، تكمن في ((الميكانزمات الدفاعية السلبية ـ والحيل النفسية الدفاعية، أو في الحيل الدفاعية[3] التي تستخدمها الأنا (Le moi)

(1) Ibid.

(٢) حيث كانت تعالج الأطفال المرضى بأسلوب جديد ومطور من أساليب التحليل النفسي، انطلاقاً من دراسة تطور شخصية الفرد التي قسمتها لعدة مراحل، كل مرحلة لها متطلباتها التطورية الخاصة، وكل مرحلة من مراحل تطور شخصية الفرد لها مخلفاتها النفسية الخاصة، التي تستقر في اللاشعور، والبحث عند ملاني كلاين، يكون منصباً على تلك المخلفات النفسية، في كل مرحلة من مراحل تطور الشخصية ومعرفة تأثيراتها على شخصية وسلوك الفرد.

(٣) والحيل الدفاعية تعرف أحياناً بالتكيف السلبي مع المواقف والأوضاع التي يواجهها الفرد.

(EGO) مثل الانفساخ (Clivage)، التقمص (Indentification والإسقاط (Projection)، أو التقمص الإسقاطي(L'Identification Projective)، أو الحيل الدفاعية، على شكل الهوس (Les Defense Maniaques) وهذه الحيل الدفاعاية هي التي تستخدمها الأنا في مواجهة الصراعات الداخلية أو مواجهة القلق المرضي (Paranoia)[١]، أو البرانويا (Pranoia)[٢]، وهنا نجد أنفسنا أمام معضلة جديدة أو رأي جديد، أو حتى عوامل جديدة تختلف بالكامل عن تلك التي سبق طرحها حتى من المنتمين إلى مدرسة التحليل النفسي نفسها.

٤ـ أما البلجيكي دوقرييف (Degreeff, Etiennc1898-1961) فيعتبر العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوكيات غير السوية، هي تلك العوامل النفسية، (والبيولوجية) التي تجعل بعض الأفراد غير قادرين على التكيف مع متطلبات المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، أو تجعلهم غير قادرين على التعلم[٣]، انطلاقاً من أن العوامل

---

(١) استخدمنا عبارة القلق المرضي، للتفريق بينه وبين القلق العادي، الذي يتملك الإنسان، في حالات ومواقف معينة، ثم يزول بزوال تلك الحالات والمواقف، أما القلق المرضي فهو الذي يعبر عن استمرار القلق حتى بعد زوال الحالة أو الموقف المؤدي له، ويصبح متملكاً الإنسان بصورة دائمة، ويصبح سمة من سمات الفرد (القلق السمة) وعند فرويد فهو تعبير عن فقدان شيء ما، أو الشعور بفقدان شيء، ويصبح ذلك الشعور مسيطراً على الإنسان وعليه يستمر القلق لديه ويتحول إلى حالة مرضية، وعند لاكان (Lacan)، فإن القلق المرضي هو تعبير «عن الحاجة أو الرغبة (Desire) غير المشبعة.

(2) Casoni, D., Brunet, Louis, Op. Cit., p. 43-44.

(3) Casoni, D., Brunet, Op. Cit., p. 66.

النفسية تتمثل أصلاً في تلك الميول والنوازع الطبيعية (البدائية)[1] (Tendances Naturellee)، في مقابل الميول المكتسبة عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، والميول المكتسبة تهدف إلى السيطرة على الميول والنوازع الطبيعية (البدائية)، وعند دوقرييف فإن البحث في العوامل النفسية للسلوك الإجرامي، أو المؤدية إليه يجب أن ينصب على العوامل النفسية التي تجعل النوازع الطبيعية (البدائية) لدى بعض الأفراد تتغلب على العوامل المكتسبة التي يتعلمها الفرد من المجتمع عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية[2]، لأن سيطرة الميول البدائية على بعض الأفراد، تجعلهم يبحثون عن إشباع تلك الميول والرغبات الطبيعية (البدائية) خارج نطاق القواعد السلوكية المقبولة (المتعلمة من المجتمع)، وهم بذلك يشكلون أنماطا نفسية (شخصية نفسية) مخالفة للشخصية السوية، أي يشكلون الشخصية الإجرامية، التي هي الشخصية التي تسيطر عليها وتغلبها الميول والنوازع الطبيعية (البدائية)، وتؤدي بها تبعاً لذلك إلى الفعل الإجرامي، أو السلوك الشاذ، أو غير السوي (ومنه الاحتيال)[3].

---

(١) وهي إشارة إلى الذات الدنيا (I.D) عند فرويد ومدرسة التحليل النفسي، التي إذا تغلبت على الذات الحسية أو العاقلة، (EGO) تؤدي إلى تصدع هذه الأخيرة، ومن ثم تتغلب دوافع الذات الدنيا عليها، وتنطلق بذلك للتعبير عن نفسها سلوكياً، ومن تلك التعبيرات السلوكية السلوكيات غير السوية أو الشاذة أو الإجرامية.

(2) Ibid, P. 67.

(٣) وهكذا يصبح الإجرام عند دوقرييف (De greeff) (السلوك السوي أو الشاذ) محصلة أو نتاجاً لبعض عوامل الشخصية الفريدة (النمطية) التي تكون غير قادرة على التعلم من المحيط، نظراً للقصور في التكوين النفسي (تأثير لمبروزو، واضح جداً في هذا الباحث).

وهذا ما يرجعنا مرة أخرى إلى التركيز على شخصية المجرم أو حتى البحث عن النمطية النفسية (Psychological Typologie) التي تشكل الشخصية غير السوية، أو الشخصية الإجرامية، لأن (دوقرييف) يعتقد فعلاً أن الشخصية غير السوية التي لا تستطيع التأقلم والتكيف مع المحيط الاجتماعي، أو التي لا تستطيع التعلم والاستفادة من التجارب والخبرات، هي فعلاً شخصية مختلفة عن الشخصية العادية (السوية).

وهكذا إذن يذهب بنا مفهوم العوامل النفسية من هذا المنظور إلى البحث عن عوامل النمطية النفسية للشخصية الإجرامية إذا ما اعتمدنا ما يشير إليه (دوقرييف).

وكخلاصة لما تقدم حول مفهوم العوامل النفسية وراء السلوك الإجرامي أو غير السوي أو الشاذ، أو المهيئة له فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى الرجوع إلى ما سبق وذكرناه، لكون السلوك الإجرامي ليس له عامل نفسي واحد، أو دافع نفسي واحد، بل هو نتيجة لعوامل نفسية عدة (أو غير نفسية)، ونجد أنفسنا أيضاً أمام عدة طروحات ورؤى مختلفة للعوامل النفسية المولدة للجريمة والانحراف أو المهيئة لها، ومن ثم نجد أنفسنا أمام عدة طروحات لمفهوم العوامل النفسية نفسها.

٣ . ٤ الشخصية الاحتيالية شخصية إجرامية

إن الاختلاف الذي ينال مفهوم العوامل النفسية وراء الفعل الإجرامي، أو المهيئة له، لا ينال، اعتبار الشخصية الاحتيالية شخصية إجرامية، سواء أكان ذلك عند النفسانيين، أو عند علماء الإجرام، أو عند غيرهم من المختصين.

ومن هذا المنطلق سوف نعالج الشخصية الاحتيالية، من المنظور النفسي، أي ضمن المعالجة النفسية العامة للشخصية الإجرامية.

٣ . ٤ . ١ الشخصية الإجرامية

بداية الاهتمام بالشخصية الإجرامية قديمة جداً في علم الإجرام، وعلم النفس الجنائي، ولا ترجع في الحقيقة إلى كتابات الباحث والمختص الفرنسي، جان بيناتيل، أو النفساني البلجيكي دو قريف (Dr Greeff)، كما يعتقد البعض، وإنما ترجع في الأصل إلى المدرسة الوضعية في علم الإجرام بزعامة الطبيب والنفساني الإيطالي (شيزاري لمبروزو Cesare Lombroso ١٨٥٦)، وتلامذته[1]، حيث عني هذا الأخير بالشخصية الإجرامية، وبخاصة منها شخصية المجرم المتأصل[2] عني شيزاري لمبروزو (C. Lombroso) كثيراً بخطورة الشخصية الإجرامية (Degree of Danger)، وربما نستطيع القول إن هذا الموضوع بالذات هو من الأمور التي جعلته يغير اتجاهه العلمي من الطب وجراحة الأعصاب، إلى الاهتمام بعلم الإجرام. الشخصية الإجرامية الخطيرة، (المتأصلة في الإجرام، أو «المجرم المتأصل» هو الذي يتميز بخطورته على الآخرين بالتهديد الفعلي أو الاحتمالي لحياة، أو أمن الآخرين[3]، وأما تلميذ شيزاري لمبروزو، العالم والفقيه الإيطالي الآخر رفائيل قارو فالو (Rafaele-Garofalo)، وفيما يتعلق بالشخصية الإجرامية، والخطورة التي تمثلها فيشير إلى أنها ((مجموعة الأذى «الشر»

---

(١) انظر: أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٤-٥٤٦.

(2) Picca, Georges, La Criminologie, P.U.F. Paris, 2002, pp.12-13.

(3) Postel-Jacques. Y. (ed.). Dictionnarie de Psychiatric et de Psychopathologie Clinique, Larouse, Paris, 1993, p. 132.

الذي يمكن توقع حصوله من طرف شخص معين))[1] ، أي أن الشخصية الإجرامية المتأصلة هي تلك التي نتوقع منها مجموعة أضرار وأذى .

الشخصية الإجرامية هي التي تمثل إذن احتمالاً أكبر للضرر الاجتماعي أو الفردي ، أو الضرر الذي يمكن أن تحدثه هذه الشخصية على الآخرين ، وعلى موضوع معين (شيء معين) (Une chose) ، وذلك بطريقة متوقعة أو غير متوقعة ، فجائية (Soudaine) وعدم توقع الضرر من طرف الآخرين ، أو من طرف المجتمع هو الاحتمال الأكبر لدى الشخصية الإجرامية وهو الخطر بعينه .

الشخصية الإجرامية ينظر لها من جانب علم النفس على أنها شخصية غير متزنة نفسياً ، وفجائية ، التي قد نلاحظ في أعمالها علاقة بين خطورتها ، وخطورة أعراضها المرضية ، أي أن خطورة أفعالها تمثل خطورة مرضها النفسي[2] . الشخصية الإجرامية المتأصلة يمثل سلوكها مجموعة عوارض نفسية مضطربة ، وأحياناً متضاربة ، تتمثل أحياناً في السلوك العدائي بدون سبب ، وفي الاستفزاز غير المبرر[3] (وأحياناً تستفز هي نفسها لأتفه الأسباب أو المواقف) .

وأما الخطورة الاجتماعية التي تمثلها الشخصية الإجرامية ، فإنها تتجاوز نطاق الخطورة النفسية (بمفهوم الاتجاه أو المدرسة السيكاترية) ، حيث تشير الخطورة الاجتماعية للشخصية الإجرامية إلى الضرر (الأضرار) الاجتماعية

---

(1) Ibid.

(٢) وفي الكثير من الحالات ، نلاحظ ، ونشخص خطورة المرض النفسي (الاختلالات النفسية) ، وقد لا نلاحظ ، أو ننتبه لخطورة الأفعال ، أو السلوكيات غير السوية الفعلية ، أو الاحتمالية للشخصية المريضة نفسياً .

(3) Ibid.

التي تمثلها الشخصية الإجرامية، على بقية أفراد المجتمع وممتلكاتهم، وقيمهم، ومثلهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وأحسن مثال على ذلك، هي الشخصية الإجرامية السيكوباتية.

ونحيل في هذا المجال إلى ما ذكره دوركايم كون الشخصية الإجرامية (كما الفعل الإجرامي) هو الذي يحكم عليه المجتمع بأنه كذلك، نظراً لخطورته على كل من أفراد المجتمع ومؤسساته[1].

وأما السيكاتري الفرنسي - س. هيور (C.Heuyr1993) فيشير إلى أن الشخصية الإجرامية (الخطيرة اجتماعياً) هي ((الشخصية التي تمثل احتمالية الضرر (Nocivité) الاجتماعي[2]، أو بلغة أخرى هي الضرر الاجتماعي الاحتمالي الذي يمثله بعض الأفراد.

وأما جورج بيكا (Georges Picca٢٠٠٢,) ، فيعتقد بأنه ليس الاجتماعيين (علماء الاجتماع الجنائي) أو العلماء (التنظيرين) الذين يقومون بتحديد الشخصية الإجرامية (على المستوى التجريدي النظري) وإنما يعود ذلك في رأيه إلى الأفعال نفسها، أفعال وسلوكيات الأفراد أنفسهم، ومنها فقط يحدد الفرق بين الأسوياء وغير الأسوياء (المجرمين)، وفي هذه الحالة فإن أفضل من يقوم بذلك، وعلى المستوى العملي هو القانون، وهذا معناه أن جورج بيكا يتخذ منحى قانونياً بحتاً لتحديد الشخصية الإجرامية، كما الخطورة الإجرامية التي يشكلها بعض الأفراد ((حسب الدرجة والخطورة. . . تحدد الأفعال الإجرامية(وكذا أصحابها)، والقانون هو الذي يحددها وبالضبط وبدقة متناهية. . .))[3].

---

(١) طالب، أحسن ، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره.

(2) Jacques Postel. Op. Cit., p. 130.

(3) Picca, Georges, La Criminologie, P.U.F. Paris, 2002, pp.10_12.

٣ .٤ .٢ الشخصية الإجرامية عند دوقرييف

الباحث والنفساني البلجيكي الشهير إيتيان دوقريف (Etienne Degreeff١٩٣٢) ومنذ نشره لبحثه المشهور حول هذا الموضوع في مجلة (القانون الجنائي وعلم الإجرام الفرنسية ١٩٣٢)[1] ، كان قد أبدى اهتمامه الشديد بفهم الشخصية الإجرامية، أو الشخصية الانحرافية (La Personalite delinquante) كما يسميها هو، حيث يشير إلى ما يلي؛ ((كما أن للشخصية الإجرامية «المتأصلة» أو الانحرافية مسئولية أخلاقية عن أفعالها، (وهو بذلك يخالف الكثير من النفسانيين في هذا الموضوع) فإن للنفسانيين وعلماء الإجرام مسئولية أخلاقية واحترافية (مهنية) (Responsibilities Etiquette) لمحاولة فهم هذه الشخصية(المرضية)[2] .

ومن هذا المنطلق حاول (دوقرييف) فهم شخصية المجرم، وقضى الكثير من وقته في سجون مدينة لوفان (Louvain) البلجيكية من أجل محاولة فهم الشخصية الإجرامية، والانحرافية، لأنه لم يكن يؤمن بالدراسات النفسية «المكتبية» في مجال فهم الشخصية الإجرامية نفسياً، بل كان يعتقد بأن التفاعل والاتصال مع المجرمين مباشرة هو السبيل الوحيد لذلك.

نقطة انطلاق (دوقرييف) هي أن الفعل الإجرامي هو فعل بشري يقوم به البشر «العاديون» مثلما يقوم به «المجرمون المتأصلون» على حد سواء، ولذلك فإن المجرم في الأساس لا ينتمي إلى فصيل آخر غير الفصيل البشري، وبلغة أخرى أن المجرم وحتى المتأصل منه والخطير هو قبل كل

---

(1) Casoni, Dianne, Brunet, Lovis, La Psychocriminologic, La Presse de L'Univesité de Montreal, 2003, p. 59.

(2)) Ibid., p. 60.

شيء بشر مثل بقية البشر الآخرين، ولا يخرج عن فئة الإنسان الفرق فقط يكمن في كونه مريضاً (نفسياً)[1].

ويرى في المجرم المتأصل (الشخصية الإجرامية) ذلك الذي يعاني أساساً من اضطرابات انفعالية شديدة، تعوقه على أن يكون سوياً مثل بقية أفراد المجتمع، وبذلك فهو قبل كل شيء في حاجة إلى علاج مختص، أي أن (ذوقرييف) يريد أن يقول إن الشخصية الإجرامية هي في الواقع «شخصيات إجرامية» قد تختلف الواحدة عن الأخرى.

الشخصية الإجرامية عند (دوقرييف) هي الشخصية التي تعاني من «الضغوط المتضاربة» (Tension Conflictuelle)، أي الضغوط النفسية المتضاربة. هذه الضغوط النفسية المتضاربة هي عبارة عن تضارب بين أهداف (دوافع الفعل) (Motivations)، والرغبات (Intentions)، وأحياناً حتى تضارب بين الميول أو النوازع (Dispositions) المختلفة التي ترجع هي الأخرى إلى الدوافع «الفطرية الثنائية»[2] المختلفة والمتضاربة[3].

(Qui Appartiennent a deux Catégories Distinctes d Instinctes)

ويرى دوقرييف أن القدرة (لدى الشخصية الإجرامية) الانفعالية على التعاطف (Sympathic) والرغبة في تحقيق الرغبات والمطالب الذاتية الفطرية، تصبح في صراع دائم لدى هذه الأخيرة[4]. وينعكس ذلك (أي الصراع الذاتي الداخلي) على شكل أفعال غير سوية أو إجرامية، يدوم ويستمر بدوام استمرار الصراع النفسي ذاته.

---

(1) Ibid, p. 61.

(٢) غريزة الموت، والحياة، غريزة الخير، والشر.

(3) Ibid.

(4) Casoni, Brunet, Op. Cit., p. 62.

مع الإشارة إلى أن دوقرييف رغم تزامنه مع الباحث النمساوي فرويد، فإنه يبتعد في تفسيره للجريمة، وللشخصية الإجرامية عن الطروحات التي قدمها فرويد، وبخاصة منها تلك المتعلقة يكون الإجرام، أو الجريمة نتيجة لعامل «الشعور بالذنب»، أو مفعول الكبت، أو بفعل اللاشعور، بل إن (دوقرييف) يرى، في ترك التعاطف، أو التخلي عن انفعال التعاطف أو الشعور الوجداني تجاه الآخرين، أو كما يسميها هو التخلي عن »غريزة» الشعور الوجداني (التعاطف)[1].

(Un Parcours Qui mene Lhomme a abandonner ses Instincts de sympatic) (... Laissant la voie a L'agressivite).

هو الذي يفتح المجال (يترك العنان) للعدوانية، وللعنف، وللأفعال غير المسيطر عليها، وللميل نحو تحقيق الرغبات والغرائز الفطرية غير المقبولة اجتماعياً[٢].

وبالمحصلة لا تستطيع الشخصية الإجرامية أن تتمالك نفسها تجاه الأفعال الإجرامية أو الانحرافية التي قد تظهر له على أنها أفعال «ضرورية» لتحقيق رغباتها الذاتية الفطرية، والدفاع عن ذاتيتها ورغباتها، أي الدفاع في (حقيقة الأمر) عن الذات الدنيا، أو الذات السفلى، الذات الأنانية، أو الذات التي تساوي إشباع الرغبات بدون قيود.

مع الإشارة هنا إلى أن (دوقرييف) (De Greeff) في طروحاته هذه لم يستطع إخفاء تأثره بعالم النفس الاسكتلندي ماك دوقال (Mc Dougall) «أبو الغرائز»، وذلك بتركيزه على أهمية الغرائز في حياة وسلوك الإنسان.

---

(1) Ibid, p. 63.

(٢) Ibid.

وسبق للعالم ماك دوقال قبل دوقرييف أن أشار إلى أهمية الغرائز الفطرية في حياة وسلوك الإنسان، وركز بالخصوص على غرائز مثل غريزة الأمومة (Paternal)، وغريزة الغذاء (البقاء على قيد الحياة)، وغريزة الدفاع (Instinct De Defense) عن الذات. لأنه يعتقد أن الغرائز المذكورة أعلاه هي الأشد تأثيراً في حياة الفرد وسلوكه[1]، وسبق له أيضاً أن ذكر أن غريزتي البقاء (الرغبة في البقاء على قيد الحياة)، وغريزة الدفاع (الدفاع عن الذات أو الشخصية) هي من الغرائز التي لا يمكن تحويلها، أو توجيهها، أو «رشوتها» (Incorruptible) حسب تعبيره هو. ونجد أن دوقرييف في معالجته للشخصية الإجرامية اعتمد بطريقة أو بأخرى على هذه الأفكار الأساسية، التي سبق لماك دوقال أن ذكرها في السياق العام لمعالجة موضوع الغرائز الفطرية وعلاقتها بالسلوك الإنساني.

٣. ٤. ٣ الشخصية الإجرامية عند جان بيناتيل

وأما الباحث والمختص في علم الإجرام الفرنسي، جان بيناتيل (Jean Pinalel) فكان في دراسته للشخصية الإجرامية متأثراً جداً بكل من البلجيكي دوقرييف (De Grieff)[2]، وقبله الباحث الإيطالي شيزاري لمبروزو (-Cesare

---

(1)Duufour-Compers, Roger. Dictionnaire de la Violence et du Crime, eres, Toulouse, ش992, p. 114.

(٢) من شدة تأثير بيناتيل بالباحث البلجيكي دوقرييف ألف عنه كتاباً مهماً بعنوان «إتيان دوقرييف» وأخذ عنه نظريته فيما يتعلق بتأثير الغرائز على الشخصية الإجرامية.

- Pinatel-Jean, Eticnne De Greeff (1898-1961), Bibliotheque de Criminologie, Paris, 1967.

Lombrso)[1] . يشير بيناتيل في بحث له بعنوان «الشخصية الإجرامية» (La Personalite Criminelle) نشره في موسوعة علم النفس، لسنة ١٩٨٠[2] أن الشخصية الإجرامية هي ((مجموعة اتجاهات«نوازع» على شكل استجابات لمثيرات (Reaction Ella) لدى شخص ما، تدفعه لسلوكيات مخالفة للقانون، ولعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه))[3].

(Ensembles de Tendances Reactionnelles dune Personne a Agir de Facon Contraire aux Lois et Coutumes de la Societe dans Laquelle Elle vie. .)

وعليه فإن نظرة، جان بيتانيل للشخصية الإجرامية تميل إلى النمطية (Typology) التي استعارها في الحقيقة من لمبروزو، إلا أنه حولها من النمطية البيولوجية إلى النمطية النفسية، وهو ما معناه أن المجرمين (المتأصلين) يشكلون نمطاً نفسياً من الناس يختلف (في تكوينه النفسي) عن الأسوياء من أفراد المجتمع، ويتضح هذا جلياً في نظريته حول «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» (Noyau Central de la Personnalite Criminelle) .

يبدأ بيناتيل بعرض العوامل التي تتداخل في تشكيل الشخصية الفردية (Les Facteurs qui Influencent la Formation de la Personnalite)، ويركز على عاملين مهمين في رأيه وهما :

١ـ عامل الوراثة (أو الخلفية الوراثية كما يسميها، أو السوابق الوراثية) . وهنا يظهر تأثره الواضح بالطبيب والعالم الإيطالي لمبروزو .

---

(١) انظر نظريته «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» في طالب، أحسن، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥ـ٨٨ . وسوف نعود لمعالجة هذا الموضوع لاحقاً في هذا المؤلف .

(2) Dictionnaire Usuel de Psychologie, Bordas, Paris, 1980, p. 168-173.

(3) Dictionnaire de Psychologie, Op. Cit., p. 168.

٢ ـ عوامل المحيط (Les Factures du Milieu)، ويقصد بها بالدرجة الأولى، المحيط الضيق، أو ما يسميه «بالمحيط الإجباري» الضروري، الذي لا مناص منه، ويعنى بذلك المحيط العائلي.

ويعطي بيناتيل المحيط الضيق، المحيط العائلي، ومحيط حياة الفرد الأولى، أهمية خاصة، تعادل أهمية «الخلفية الوراثية البيولوجية»، لما لهما من دور أساسي في تشكيل شخصية الفرد، وأي خلل يصيبهما لابد أن يصيب شخصية الفرد نفسها فيما بعد. ولابد أن يظهر ذلك على طبيعة ونمط (نوعية) سلوكيات الفرد، بيناتيل يعتقد أن الفرد سلوكياً محكوم بتكوينه البيولوجي وبتأثيرات المحيط الضيق عليه، وبخاصة في مراحل حياته الأولى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل الشخصية السوية، والشخصية الإجرامية.

ويضيف بيتانيل عاملاً ثالثاً إلى العاملين الأساسيين السابقين وهو عامل «خلفية التسمم» (Antecedent Toxiques et Mentaux) (أي التسمم البدني والعقلي)، ويقصد بذلك مثلاً التعرض إلى التسمم بفعل إدمان المخدرات، أو الكحول، أي التسمم من جراء إدمان المخدرات أو الكحول، وهذا العامل المضاف من شأنه أن يدعم تشكيل الشخصية الإجرامية أو الشخصية غير السوية (أو الاحتيالية)[1].

وتدعيماً لفكرته يحيل إلى الأبحاث التي أجريت على التوائم في مختلف أنحاء العالم، ومنها أبحاث العالم الأمريكي (Lange ١٩٢٩,)، وسيامبل (Stampl ١٩٨١,)، والدنماركي (Christiansen ١٩٧٨,) التي في مجملها تؤيد ما يذهب إليه بيناتيل.

---

(1) Pinatel, Jan, Histoire des Sciences de L'homme et de la Criminologie, L'harmattan, Paris, 2001, p. 107.

ويذكر بيناتيل بناء على نتائج تجارب العلماء السابقين الذكر أن تلك النتائج العلمية الميدانية أوضحت أنه كلما كان السلوك الإجرامي مزمن (متأصل)[١]، كان المجرم من صنف المجرم العائد (Recidivist) وكلما استند السلوك المضاد للمجتمع كان لذلك علاقة وطيدة بالخلفية الوراثية، أي بالتكوين البيولوجي، وهو ما ينعكس حتماً على التكوين النفسي، ومن ثم ينعكس على النمط السلوكي. وهو دليل على اختلاف الشخصية الإجرامية عن الشخصية السوية، لأن التكوين البيولوجي يؤثر في النوازع والميول السلوكية وهي أساس الفعل الإجرامي.

(Cest Dire que plus l comportement antisocial est. Chronique, plus il est. Lié a L'hérédité, Mais cette influence héréditaire concerne les tendances qui se trouve être a la base de acts criminels) [2]

وهذا لا يعني حسب بيناتيل توارث الفعل الإجرامي، أو السلوك الإجرامي، بقدر ما يعني «تلاقي» أو «ترادف» مؤثرات وعوامل (ومنها البيولوجية)، تدفع بصاحبها في النهاية نحو النوازع الإجرامية، ومن ثم الانتقال إلى الفعل الإجرامي (Le Passage a Lacte Criminel)[٣]، أي عند التقاء «ترادف» الخلفية الوراثية (Antécedents Héréditaires) مع الخلفية الشخصية (Antecedents Personnels)، واحتمالاً مع التسمم العقاقيري، أو الكحولي (Antecedents Toxiques Mentaux)، أو الاختلالات

(١) بيناتيل مثله مثل أسلافه لمبروزو، وذوقرييف، يميز بين «الإجرام الخفيف» (Delinquants Legers) والإجرام (الانحراف) الواسع الثقيل، ويعنى أصلاً بالإجرام الثقيل (المجرم المتأصل) (Delinquets D'enverguer) نظراً لخطورته، ونظراً لضرره الاجتماعي.

(2) Pinatel, J. Histoire, Op. Cit., p. 107.

(3) Ibid.

والاضطرابات الانفعالية[1] يؤدي ذلك كله إلى تجمع عوامل الميول والنوازع الإجرامية، وهي التي تدفع بصاحبها في النهاية للانتقال حتماً للأفعال الإجرامية، وتوصل بصاحبها إلى الشخصية الإجرامية.

الشخصية الإجرامية، أو المجرم المتأصل (الخطير) عند بيناتيل هو ذلك الذي لا يستطيع الاستفادة من الماضي (تجارب الماضي)[2] ولا يستطيع التخطيط للمستقبل. إن عدم الاستطاعة من الاستفادة من تجارب الماضي، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل هي التي تحول دون انتاج سلوك سوي متوافق مع المجتمع. وعليه فالشخصية الإجرامية عند بيناتيل هي الشخصية التي تعيش في الحاضر فقط، وعلى هذا سماها «الشخصية الحاضرية» (Presentisme)[3]، ويتفق مع بيناتيل في هذا الطرح كل من هريشي (Hirtschi ١٩٩٠,)، وقوت فريدسون (Gottfredson ١٩٩٠,)، اللذين يشيران بدورهما إلى أن «الشخصية الانحرافية» في سلوكها تكون خارج التاريخ، تعيش بعيدة عن الماضي، وبعيدة عن المستقبل، (لا تأخذ المستقبل في الحسبان)، وكان هذا الطرح نتيجة للبحوث التي قام بها الباحثان سابقي الذكر، على كل من المنحرفين (العائدين) وغير المنحرفين أو الأسوياء لعينة بحثية من أفراد المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمدة طويلة.

---

(١) سواء أكان ذلك بفعل الاختلالات الوراثية البيولوجية، أو بفعل عوامل تحدث بعد الولادة، أو بفعل أمراض عضوية، أو أمراض ناتجة عن الإدمان، أو بفعل تأثيرات المحيط الضيق، أو العريض، ولا يجب إهمال تفاصيل أي من هذه المؤثرات مهما كان حجمها حسب ما يشير إليه بيناتيل.

(٢) إشارة هنا إلى احتمالية أكبر، أو احتمالية أكيدة للعود للأفعال الإجرامية بعد انقضاء فترة العقوبة التي تكون قد طبقت على هذا النوع من المجرمين.

(٣) انظر لزيادة الاطلاع:

Cusson, Maurice, La Criminologie, (3edr ed.), Hachette, Paris, 2000, p. 88-89.

٣ .٥ المدرسة السيكاترية وتفسير جرائم الاحتيال

من الصعوبة بمكان إيجاد تفسير واضح ومحدد لجرائم الاحتيال في مدخل المدرسة السيكاترية (Psychiatric-School)، أو كما تسمى أحياناً مدرسة الطبو-نفسية، رغم توفر عدد من النماذج التفسيرية والنظريات في هذا المجال.

وبصورة عامة، تميل المدرسة السيكاترية إلى اعتبار الجريمة، تعبيراً عن «اضطرابات في شخصية الفرد»، وتميل أيضا إلى الاعتقاد بأن الشخصية الإجرامية هي «أصلاً شخصية مضادة للمجتمع» (Offenders has an anti-Social Personality)..

ويلاحظ هنا، أن الافتراضات السابقة الذكر تنطبق أكثر على الإجرام المتأصل أو الإجرام المتكرر (Repetitive Crimes)، (Repeting Offences)، أو الإجرام المتعود (المجرمون العائدون) (Habitual Offenders).

كذلك نجد أن المدرسة السيكاترية في محاولتها لتفسير الجريمة والانحراف، تركز على المتغيرات (Variables) التي تجعل من بعض الأفراد غير قادرين على التوافق السلوكي، والتوافق الاجتماعي، مع قواعد المجتمع، ولكن ليس بالضرورة من منطلق نفسي محض، بل نجدها أيضاً تعنى بعوامل أخرى، غير نفسية، مثل العوامل البيولوجية، العضوية، والعوامل الاجتماعية[1]. رغم هذا فإن العامل الأساسي في تفسير

---

(١) في بدايتها الأولى كانت المدرسة السيكاترية ترجع في الأصل الاختلالات في شخصية الفرد، ومنها الاختلالات السلوكية إلى عوامل اجتماعية، أو عوامل المحيط، وبعد تأثرها بالمدرسة البيولوجية أصبحت تركز أكثر على الاختلالات البيولوجية العضوية. وبعد ظهور مدرسة التحليل النفسي، أصبحت تعنى أيضاً باللاشعور، أو علم «نفس الأعماق» في تفسيراتها للسلوكيات الشاذة واختلالات الشخصية.

السلوك الإجرامي، أو السلوك الشاذ، لدى المدرسة السيكاترية يبقى دائماً «الخصائص النفسية» للفرد المجرم، أو الشخص المعني، و«الاختلالات العصابية» والأمراض الذهانية، لأنهم يعتقدون أن «الخصوصية النفسية»، أو الاختلالات العقلية، أو الوظيفية هي التي تجعل بعض الأفراد غير قادرين على التوافق النفسي، والسلوكي، مع قواعد المجتمع الذي يعيشون فيه.

وبصورة مختصرة يمكن لنا تلخيص تفسيرات الجريمة والسلوك الإجرامي لدى المدرسة السيكاترية على النحو التالي:

١ ـ «أسباب» الجريمة (عوامل الجريمة)، قد تكمن في الخصائص النفسية للفرد المعني ذاته، على شكل اختلالات أو اضطرابات نفسية عصابية تصيب شخصية الفرد، وبالتحديد تؤثر (قد تؤثر) في عملية الإدراك لديه، ومن ثم قد تصيب هذه الاختلالات، الإدراك والتأويل الصحيح للمثيرات والقضايا. والإدراك والتأويل الصحيح، هو الذي بواسطته يستطيع الفرد فهم القواعد والقوانين، والمعايير السلوكية المقبولة والمناسبة.

وعليه فالشخص الذي لديه خلل إدراكي لا يستطيع تقدير نتائج أفعاله ويجعله ذلك أيضا غير قادر على الاستفادة من الخبرات السابقة، مع إضافة تأثيرات التربية والتنشئة الاجتماعية والمحيط القريب، إلى عوامل وأسباب الاختلالات النفسية والاضطرابات في الشخصية لتكون الصورة مكتملة.

٢ ـ «أسباب» وعوامل الجريمة قد تكمن في البنية العضوية للفرد نفسه، على شكل خلل عقلي«الشخص المجرم هو بالضرورة مصاب في قواه العقلية»[1]. وذلك على أساس أن البنية العضوية (التكوين

---

(١) رمضان، عمر سعيد، دروس في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت)، ص ٦١.

البيولوجي) للفرد هي مركب شمولي نهائي ويؤثر بشكل شمولي في شخصية الفرد وسلوكه، وهي إشارة إلى تأثيرات الخلل العضوي-الخلقي-في الجهاز العصبي تحديداً، في سلوك وشخصية الفرد المجرم.

وبالعود إلى جرائم الاحتيال وتفسيرها من طرف المدرسة السيكاترية، وبناءً على ما سبق ذكره فإن المدرسة السيكاترية تعتقد أن بعض الأمراض العصابية الحادة (العصاب الحاد) (Psychoses aiques) مثلاً أو ما يمكن أن نسميه باختلال المزاج (Troubles de l'humour) والحركات المتكررة وغير المبررة (Les Manie)، واختلالات نفسية أخرى مثل، الأهواء (الرغبات) المتقلبة، والتخيلات المسيطرة، والغضب الشديد غير المبرر (Delire, Folie, Fureur, Rage, Tic.) كلها مؤشرات على الأمراض النفسية أو على الحالات العصابية، التي يعدها الكثير من السيكاتريين «تفسيرات» للأفعال الإجرامية، ومنها جرائم الاحتيال[1]، هذا رغم أن هذه التفسيرات لا تلقى التأييد والقبول الكامل حتى في أوساط السيكاتريين أنفسهم.

إلا أن المدخل الرئيسي الذي يمكن اعتماده أكثر من غيره في مجال «أسباب» وعوامل الجريمة، ومنها جريمة الاحتيال من منطلق المدرسة السيكاترية (في اعتقادنا)، هو مدخل السيكوباتية، أو كما يسميها الفرنسيون «الاختلالات السيكوباتية» (Les desequilibres Psychopathiques) التي يمكن تلخيصها في «الاضطرابات العقلية الشديدة»[٢] والمتميزة بنشاط معاد للمجتمع، مع العلم أننا نجد الكثير من

(1) Larquier, 2001, Op. Cit., p. 51.

(٢) لكنها في الغالب لا تكون واضحة ظاهريا، ويمكن لأصحابها أن يعيشوا بيننا دون أن نلاحظ تلك الاختلالات، لأنهم في واقع الأمر سالمو الإدراك والإحساس، وهم بذلك يستطيعون تعلم عادات وتقاليد المجتمع، ولكن ليس أخلاق وقيم المجتمع، ولهذا يكون لهم سلوك معاد للمجتمع.

الاتجاهات التفسيرية للسيكوباتية (Larquier۲۰۰۱,)، وفي تفسيرها للاختلالات الشخصية السيكوباتية تركز في أغلبها على الاختلالات الحسية، واختلالات العواطف أو اختلال درجة التعاطف (بالزيادة أو النقصان) بمعنى أن الشخصية السيكوباتية الإجرامية هي أساساً شخصية «مفرطة الإحساس» لكن ذلك يكون بالاتجاه السلبي، أي التعاطف السلبي بمعنى أن الشخصية السيكوباتية ضعيفة أو «معدومة الإحساس» معدومة التعاطف والشعور مع الآخرين وهذا ما يشير في الأصل إلى «التبلد الانفعالي»، أي ضعف أو انخفاض الإحساس الوجداني (Sympathic) مع الآخرين[١] (Default d'affectivite) وهو الانطباع أو «التشخيص السائد» لدى الكثيرين من السيكاترين عن الشخصية السيكوباتية[٢] وما يعادل الإجماع تقريباً لدى السيكاترين هو أن الشخصية السيكوباتية مصابة بالعته الأخلاقي (Debil-Moral).

ولو طبقنا هذا الرأي على المجرم المحتال، فإن ذلك يعني أن الشخصية الاحتيالية هي شخصية سيكوباتية مصابة «بعته أخلاقي» شخصية تجهل تماماً معنى ومفهوم الأخلاق والقيم، وبذلك تصبح شخصية غير موثوق بها (لا يمكن تصديقها)، وهو ما يفسر ميلها لاستخدام الكذب، والاحتيال، للوصول لأهدافها كذلك فإن الشخصية الاحتيالية هي شخصية فاقدة للإحساس والتعاطف، والحب، والرحمة، والعدالة، وعلى هذا

---

(١) ما زالت هناك صعوبات جمة تلاقيها المدرسة النفسية (على اختلاف أنواعها) عند تحديد مفهوم موحد ومتفق عليه للشخصية السيكوباتية، ومازالت المدارس النفسية، أيضا لم تصل بعد إلى معرفة عوامل وأسباب الاختلالات السيكوباتية.
(2) Larguier, Op. Cit., p. 53.

الأساس، فالسيكاترون يعتقدون أن الشخصية السيكوباتية الإجرامية هي في الأساس شخصية مضادة للمجتمع(Anti-Social)[1] (Personnalite-Sociopathique).

ولتوضيح رأي وموقف المدرسة السيكاترية من عوامل الجريمة والسلوك الشاذ، أو الإجرامي (ومنه الاحتيال)، سوف نعرض جملة من التفسيرات للشخصية السيكوباتية التي تعود في أصولها للمدرسة السيكاترية.

٣ .٦ الشخصية السيكوباتية الإجرامية

التفسير الآخر الذي يمكن اعتماده من مدخل المدرسة السيكاترية في مجال تفسير العوامل النفسية وراء الجريمة والسلوكيات الانحرافية، هو الإفراط في الانفعالية لدى الشخصية السكوباتية مثلاً، وبخاصة منها السيكوباتية الإجرامية شخصية مفرطة الانفعال (Hyperemotivite) وهم بذلك يرجعون الكثير من الأفعال الإجرامية لدى الشخصية السيكوباتية إلى الإفراط في الانفعال عندما تواجه الشخصية السيكوباتية مواقف معينة، وبخاصة منها المواقف المواتية للأفعال الإجرامية (حسب تقديرات الشخصية السيكوباتية نفسها).

الشخصية المفرطة الانفعال، بالنسبة لبعض السيكاتريين (Larguier2001) , (Postel 1993-2001), (Setlany, 19830), (Albernhe١٩٩٧) هي شخصية مصابة بمرض عصابي خطير (Nevertic) أو كما يسميه السيكاترون الفرنسيون (Forme attenuee de nevrose d'angoise)، أي مرض

---

(1) Postetl, Jasques: Dictionnaire de Psychiatrie et de Psychopathologie Clinique, Science de L'homme, Paris, 1993, pp. 34-36.

عصابي خطير يحمل دلالات ومؤشرات على شكل القلق الشديد، أو الحصر النفسي الشديد[1]، وهذا الخلل العصابي بدوره قد يؤدي بصاحبه (المصاب به) إلى ارتكاب أفعال شاذة، أو إجرامية.

وأما مدرسة التحليل النفسي، وتحديداً فرويد، فيرى في القلق الشديد، أو الحصر النفسي الشديد، الذي يصيب أو قد يصيب الشخصية السيكوباتية عبارة عن قلق دائم من خطر غير معروف، والخوف الدائم هذا، متواجد في الأصل في داخل الشخصية السيكوباتية نفسها، وأن مصدره الأساسي هو اللاشعور، عند الشخصية السيكوباتية، وقد يؤدي القلق الشديد[2] هذا إلى ردود أفعال، فوضوية غير عقلانية، أو غير منتظرة أو سلوكيات شاذة[3]، وقد تأخذ شكل أفعال إجرامية، أو انحرافية.

بعض السيكارتيين (Postel ١٩٩٧,)، (Albernhe ١٩٩٧,)، يرى في القلق الشديد المرتبط بالشخصية السيكوباتية (وبخاصة منها الإجرامية) إشارة إلى (أو قد يشير إلى)اختلالات عضوية (Manifestations Somatiques) ومن الدلائل على ذلك، حالة «التعرق البارد» (Sueurs Froides)، التي تلازم الشخصية السيكوباتية، أو التي تصاب بها بكثرة (بالمقارنة بالأسوياء)، التي لا تكون نتيجة لمجهود عضلي، أو للتغيرات في درجات الحرارة، أو الطقس الخارجي، ومن مؤشرات ذلك أيضا، وحسب (Postel: 1993: ٣٤)، هي

(1) Larguer, Op. Cit., 0. 53.

(٢) في اللغة الفرنسية بصورة عامة، ولدى النفسانيين الناطقين باللغة الفرنسية بصورة خاصة، يتم التفريق بين القلق الشديد (L'angoisse)، والقلق (Anxiete)، وهو ما يعادل «القلق العادي» بعكس اللغة الإنجليزية حيث نجد الكلمة نفسها (Anxiety) تستخدم للتعبير عن القلق ويقال في الفرنسية «قلق قاتل» (Une angoise de mort) «قلق هدمي» (Une Angoisse de Destruction) للتعبير عن القلق الشديد.

(3) Postel, J. Op. Cit., pp. 34-36.

نوبات الرعب(Panic)[1] والهلع، التي قد تصيب الشخصية السيكوباتية(بدون مبرر) وبدون مثيرات خارجية واضحة.

ومن التفسيرات الأخرى، للقلق الشديد لدى الشخصية السيكوباتية (الإجرامية) هو الغيرة الشديدة، وغير المبررة، حيث تعمد الشخصية السيكوباتية «لعلاج» ذلك إلى الإفراط في إدمان الكحول، أو إلى السلوكيات الشاذة، ومنها الإجرامية.

وأما الباحث كلاين (Klein D.F ١٩٨١)، فيعتقد بأن الإصابة بالخواف الاجتماعي (Social-Phobias)، وامتداداته يمكن أن تكون وراء بروز الشخصية السيكوباتية، ويمكن بذلك أيضاً أن نفسر بعضاً من أفعالها الشاذة، أو المنحرفة[2]، ومنها طبعا، السلوكيات الإجرامية بما في ذلك الاحتيال.

٣ .٦ .١ الرغبة المرضية في إيذاء الآخرين

ومن التفسيرات الأخرى للشخصية السيكوباتية (الإجرامية)، هي الميل الشديد أو الرغبة الشديدة، أو الرغبة المرضية (لدى الشخصية السيكوباتية)[3] في إيذاء الآخرين، والتلذذ بمشاهدة الآخرين يتعذبون، وفي

---

(١) الهلع (Panique revoir) أو نوبات الهلع (Attaques de Panique)، ترجع في الأصل إلى اللغة الاغريقية وهي مأخوذة من اسم الإله (بان) (Pan)، في الميثولوجيا (الأساطير) الإغريقية القديمة، وهذه الكلمة أخذت طريقها فيما بعد إلى اللغة اللاتينية، والفرنسية، والإنجليزية، ومن ثم إلى الاستعمال في مجال علم النفس.

(2) Klein, D. F. Rabkin, J. G. (eds). Anxiety and Changing Conecept, Rayen Press, New York, 1981.

(3) Albernhe, Op. Cit., pp. 534-375, Dupre, F. Ernest, Lamythanie, Lited, in, Postel, Op. Cit, pp. 534-535.

المقابل عدم الرغبة في فعل الخير ومساعدة الآخرين، وهو ما يعرف باللغة الفرنسية (Aboulique)، أي عدم الرغبة (على الإطلاق)، في القيام بأفعال، أو نشاط من شأنه أن يفيد الآخرين, ومثلما لا يكون للشخصية السيكوباتية، القدرة على فعل الخير، فإنها أيضاً، ليست لديها القدرة على تجنب فعل الشرور، أو إيذاء الآخرين، وهو ما يعرف أيضاً بسرعة الانقياد (L'abilite)[١] تجاه تحقيق الرغبات الذاتية وتجاه تحقيق الملذات أو إيذاء الآخرين (أو فعل الشرور)، وعدم الارتداع، أو عدم الاكتراث بالعقوبة (أو العقوبات) أو الأخذ في الحسبان العواقب الناجمة عن الأفعال الإجرامية، أو المؤذية للآخرين[٢]، وهو أيضاً ما يفسر ضعف مفعول العقوبة عند السيكوباتيين، ولهذا نجدهم يعاودون الفعل الإجرامي نفسه حتى بعد تطبيق العقوبة عليهم، وهو ما يعني أن الشخصية السيكوباتية الإجرامية يصبح لديها «شبه مناعة»، ضد العقوبة، وينطبق هذا أيضاً على الشخصية الاحتيالية، سواء أكانت سيكوباتية أم غير ذلك.

٣ .٦ .٢ الانحناء الغريزي كتفسير للشخصية السيكوباتية

الباحث والمختص البلجيكي إتيان ذوقرييف (De Greeff Etienne ١٨٩٨- 1961) له نظرته الخاصة فيما يتعلق بالشخصية السيكوباتية، مثلما هو الحال

---

(١) في مجال مفهوم، سرعة الانقياد؛ انظر الباحث الفرنسي، جان بيناتيل عن هذا الموضوع (النواة المركزية للشخصية الإجرامية) وهو أفضل من فسر هذه الخاصية، أو السمة في اعتقادنا.

(2) Postel, Op. Cit.
- Klien, Op. Cit.
- Albernhe, Op. Cit.,
- Larguier, Op. Cit.

في نظرته للشخصية الإجرامية، حيث ينطلق في ذلك من فكرته الأساسية المرتكزة على مبدأ (Concept) «الانحناء الغريزي»[1]. كموجه أساسي لسلوك وأفعال كل من الشخصية الإجرامية، والشخصية السيكوباتية الإجـرامـيـة. (Le concept D'inclination Hormique Comme Tendance a'l'orientation vers un certain acte)[2]، حيث يعتقد أن الشخصية السيكوباتية الإجرامية (مثلها في ذلك مثل الشخصية الإجرامية)، تسير وتوجه (Orientation) أفعالها وسلوكياتها (على العموم)إلى «غريزة الاستحواذ» وبذلك نجد أن كلاً من الشخصية السيكوباتية والشخصية الإجرامية يسير ويوجه سلوكهما (وأفعالهما) أساساً إلى غريزة الاستحواذ، وهو ما يعني حب التملك والسيطرة. وهما بذلك يخضعان بالكامل إلى الانحناء الغريزي، الذي من أهم أشكاله حسب رأي دوقرييف، هو غريزة الاستحواذ (Inclination Hormique)، والسيطرة (Domination) التي تصبح «فكرة متملكة» لكل من الشخصية السيكوباتية والشخصية الإجرامية[3].

«الانحناء الغريزي» كسمة من سمات الشخصية السيكوباتية والشخصية الإجرامية، هي أيضاً تفسير للأفعال والسلوكيات الإجرامية التي تقوم بها الشخصيات السابقة الذكر. وهو ما معناه أن كلاً من الشخصية السيكوباتية الإجرامية والشخصية الإجرامية تسيطر عليهما الغرائز البدائية،

---

(١) العبارة من وضع الباحث كترجمة (Inclination Hormique), (Domination).

(2)Dufour-Compers, Roger, Dictionnaire de la Violence et du Crime, Eres - Toulouse, 1992, p. 114.

(٣) انظر لزيادة الاطلاع على:

De Greeff, E. Introducation a la Criminologie, ed. Vanden Plas, Bruxelles, 1986.

وتحدد وتوجه سلوكهما وأفعالها وهو بدوره ما يشير إلى غلبة الغريزة الفطرية على العقل لديهما.

وكما سبق الإشارة إليه، نجد أن دوقرييف هنا، يتفق مع المفكر الاسكتلندي ماك دوكال (Mc. Dougall) (أبو الغرائز)، الذي يذهب هو الآخر إلى الاعتقاد بغلبة الغريزة (الفطرية) على العقل في بعض الأنماط السلوكية، أو بعض حالات السلوك بفعل «الوظيفة الغريزية غير القابلة للتحول» حيث يعجز العقل الظاهر على السيطرة عليها[١]. ونجده أيضاً يتفق بصورة غير مباشرة مع الطبيب والسيكاتري النمساوي، سيقموند فرويد في إشارته إلى أن بعض الأشكال السلوكية التي لا يمكن تبريرها منطقياً، تجد تبريراتها في سيطرة العقل الباطن (الأنا الدنيا، أو الأنا السفلى) على العقل الظاهر (الأنا العاقلة) لدى بعض الأفراد.

٣ . ٧ الاحتيال والكذب المرضي

بعض المختصين النفسانيين وبخاصة السيكاتريون (Psychiatrists) يعتقدون بأن الاحتيال (Escroquerie) مثله مثل بعض الأنماط الإجرامية الأخرى، هو نتيجة للإصابة بالكذب المرضي (Mythomanie Mythomania)[٢] وهو اتجاه نفسي شديد أو هو حتى اتجاه أصيل، ومتأصل في التكوين العضوي لدى بعض الأفراد (Tendance Constitutionalle)

---

(١) - انظر للتفاصيل :

_ Pinatel, J., De Greeff., Bibliotheque de Criminalogie, Paris, 1967.

(2) Albernhe, Thierry, Criminologie et Psychiatrie Ellipses, Paris, 1993, pp.534, 335.

لتحويل الحقائق[1] (تحوير الحقائق أو اختلاقها) أو اختلاق الأكاذيب أو الحوادث «الحقائق الخيالية» (Fable Imaginaires) .

الذي طور هذا المصطلح (الكذب المرضي) (Mythomanie) هو النفساني الفرنسي أرنست دوبري (Dupre-Ernest1905,)[2] .

الميتومانيا، أو الكذب المرضي هو إذن وبالدرجة الأولى، اتجاه نفسي يعبر عن خلل مرضي (في مجال الصحة والسلامة النفسية) يصاب به بعض الأفراد، وهو تعبير إرادي عن نزوع بعض الأفراد إلى المبالغات أو الإضافات الكاذبة أو حتى تحوير الحقائق وفي الكثير من الحالات اختلاقها. والكذب المرضي هو حالة مرضية شعورية (Consciente) في غالب الأحيان ويشير هذا الخلل النفسي حسب ما يذهب إليه بعض النفسانيين (Dupre1905,)، (Sheerer1980,)، (Laurent,1992)، (Sherrer,1981)، (Postel1993,)، (Bidder1995,)، (Maurey,1996)، (Amier,F1997) إلى عدم التوازن النفسي في شخصية المصاب بهذا المرض النفسي، بل هي سمة من سمات الشخصية لديه (أي تصبح سمة من سمات شخصية المصاب بهذا الخلل النفسي) وأحياناً يخلط بين الشخصية السيكوباتية (Psychopath) وبين الشخصية الميتومانية (Mythananiac) إلا أنهما في واقع الأمر شخصيتان مختلفتان ويعبران عن أمراض نفسية مختلفة وسبب الخلط يعود أحياناً لكون كل من الشخصية السيكوباتية، والشخصية المصابة بالكذب المرضي، كثيراً ما يقومان بعرض

---

(1) Postel- Jacque, (Dir.), Dictionnaries de Psychiatrie et de psychologies Clinique, La Rousse, Paris, 1993, pp. 534, 335.

(2) Dupre F. Renst, La Mythmanic, Clinique des Maladie Mentales, Institut de Medecine Lésgale et de Psychiatrie, Bulltin Medical Mars-Avril, Paris, 1905.

أو تقديم «حقائق» مختلقة أو يرويان قصصاً وأحداثاً من نسيج خياليهما، ولكنهما يفعلان ذلك بطريقة وأسلوب تجعل الكثيرين من الناس يصدقون ذلك، والحقيقة أن طبيعة شخصيتهما، والأسلوب المتبع في عرض الحقائق أو رواية القصص الخيالية على شكل وقائع وأحداث تجعل الكثيرين يصدقون ذلك، وبخاصة أنهما وفي الكثير من الحالات يقدمان نفسيهما على أنهما «شهود عيان»، على تلك «الحقائق» أو الأحداث.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الكذب المرضي والاحتيال فإن ذلك يكمن في كون المحتالين يقدمون «الحقائق» و«الوقائع» للضحية بطريقة وأسلوب توحي للضحية بأن له مصلحة فيها، أي في «الحقائق» و«الوقائع» المقدمة له أو المعروضة عليه، ما يسهل عليه تصديقها، أو أن احتمال وجود مصلحة له فيها كبيرة جداً، ومن ثم يسهل على الضحية تصديق تلك «الحقائق» أو «الوقائع» أو «الأحداث»، وهكذا وبدافع الطمع أو الجشع وبدافع تفضيل المصلحة الشخصية، يصبح الضحايا يصدقون تلك الحقائق المزعومة، أو الوقائع المختلقة، ويعملون هم أنفسهم على جعل الآخرين يصدقونها أو يقتنعون بها.

ومنذ زمن طويل تناول الطبيب والنفساني النمساوي سيقموند فرويد (S.Freud) هذا الجانب من الموضوع، تحت مسمى، الإيحاء (Suggestion) وذلك في بحوثه عن الهستريا وبخاصة منه الإيحاء الذاتي (Auto-Suggestion) حيث يعمد المصاب بالكذب المرضي إلى الإيحاء إلى نفسه أولاً (إقناع الذات) بوجود مصلحة، أو فائدة له في الوقائع أو الأحداث المختلفة، ثم يحاول وبالطريقة نفسها عرضها على الآخرين للغرض نفسه والهدف نفسه [1]، ويظهر هذا أكثر وضوحا فيما قدمه الفرد أدلر (Adeler-Alfred) عن عقدة النقص، (راجع أدلر وعقدة النقص في هذا المؤلف).

---

(1) Postel, Op. Cit., p. 334-335.

وعند مدرسة التحليل النفسي، فإن الكذب المرضي هو تعبير واضح عن اختلال الأنا (Ego)، أو عدم استطاعة الأنا لجم جماح الذات الدنيا (الهى، الهو، .I.D) حيث تميل الأنا باتجاه تلبية مطالب الذات الدنيا، ومن ثم تميل الشخصية المصابة بضعف الأنا إلى السلوكيات الشاذة، أو الانحرافية، ومنها السلوكيات الجنحية والإجرامية والاحتيال هو أحسن مثال عليها وبخاصة الاحتيال المبني على خلق حقائق أو تحويرها بهدف إشباع رغبات الذات الدنيا.

وأما الباحثان النفسانيان الألمانيان دوتشي (H. Deutsch, 1993)، وستريكل (W. Streckel.1993) فيشيران إلى أن الشخصية المصابة بالكذب المرضي، هي عبارة عن حالة تبدأ بالاعتقاد «بالحقائق المزدوجة»، وهو في الأصل خلل وظيفي إدراكي يصيب بعض الأفراد، ثم ينتقل ذلك الاعتقاد إلى بروز (ظهور) ازدواج الشخصية نفسها، بمعنى أن الكذب المرضي قد يعد بداية للإصابة بازدواج الشخصية، وأحياناً يكون تعبيراً عنها[1]، وأن هذا التعبير يظهر أكثر ما يظهر في تلك الروايات، أو الحقائق والوقائع المختلقة من طرف الشخصية الميتومانية، أي الشخصية المصابة بالكذب المرضي.

أما الباحث الفرنسي تيودور فلورنوي (Theudore-Flournoy1864-1920) فيرى أن هذه الحالة(حالة الكذب المرضي) تشابه (تماثل) حالة القلوسولي (Glossolie)[2] أو الإصابة «بالثرثرة الكذبية» وهي حالة يصاب بها المرضى

---

(1) Al bernhe, Thierry, Criminologie et Psychiatrie, Ellipses, Toulouse, 199, p. 303.

(٢) القلوسلي (Glossalie) في واقع الأمر فإن القلوساليا (Glossalia) مرض ذهاني (وأحياناً يعد من مؤشرات المرض الذهاني) هو شيء مختلف تماماً عن الكذب المرضي، ولو أن هناك صلة ما بين الاثنين إلا أن السيكاترين في وقتنا الحاضر يعدونه مختلفاً تماماً عن الكذب المرضي، انظر :
Sillamy, Norbert, Dictionnaire de Psychologie, Bordas, Paris, 1983, p. 303.

العقليون (الذهانيون)، حيث يستعملون لغة خاصة بهم (بصورة إرادية) لا يفهمها غير المعني بالأمر نفسه (المريض الذهاني) أو الذين هم في حالته، أو الذين خالطوه لمدة طويلة، وهي تعبير عن الانحصار المفرط في الذات (Egocentrisme)، ويمكن «للقلوسولي»، أن تصبح أيضاً لغة خاصة عند المجرمين والمنحرفين[1] لا يفهمها غيرهم بما في ذلك ما تحتوى عليه تلك اللغة الخاصة من أكاذيب، بمعنى أن المجرمين والمنحرفين عند استعمالهم لهذه اللغة فإن ذلك يعد أسلوباً مختاراً منهم ليوضحوا لبعضهم ما هو أكاذيب (خلق للحقائق)، وما هو صحيح، وبخاصة عندما يكونون في حضور الآخرين.

وأما المصاب ـ «بالقلوسالي» ـ (القلوساليا) فهو ـ يعمد إلى تحوير (تحويل) العبارات والجمل المعروفة إلى معان أخرى لا يفهمها إلا هو، ولا يستطيع فهمها إلا من خالطه أو عاشره مدة طويلة مثل المعالجين والأطباء النفسانيين، لأن معانيها (لديه) تبقى مستقرة (Fixe)، ويذهب بعض النفسانيين والسيكاتريين تحديداً (Albernhe1993) (Postel, 2003) إلى الإشارة إلى أن مرض «القلوسولي» (Glossolie)، (الثرثرة الكذبية) قد يدل أحياناً على مؤشرات الإصابة بمرض العظمة، أو الإصابة بالوسواس القهري، أو الوسواس الاضطهادي[2].

وكخلاصة للموضوع يمكن القول إن الاحتيال الإجرامي حتى إن لم يكن تعبيراً عن الإصابة بالكذب المرضي، فإن هذا الأخير يمكن أن يعد أحد

(1) Sillamy, Norbert, Dictionnaire, Usuel, de psychologie, Bordas, Paris, 1983, p. 303.

(2)Postel-Jacque, Dictionnaire, de Psychiatrie et de psycho Pathologie _ Clinique, Larousse, Paris, 2003, p. 303.

العوامل النفسية المهمة والمهيئة للقيام به، أو على الأقل لا يمكن إهمال عامل الكذب المرضي في معالجة الاحتيال الإجرامي، ومحاولة فهم الخلفيات والمتغيرات والعوامل النفسية له.

٣ .٨ الدراسات الحديثة للكذب المرضي والاحتيال

سبق وذكرنا أن الميتومانيا أو الكذب المرضي (Mythomanie) بالفرنسية (Mythomania) بالإنجليزية هو من اهتمامات وابتكارات المدرسة السيكاترية (Psychiatric-School) في معالجتها للسلوكيات الشاذة، أو غير السوية أو الإجرامية[1]، وأن المصطلح يعود في الأساس إلى الباحث والسيكاتري الفرنسي دوبري أرنست (Dupre. E١٩٠٥)[2] الذي عني بموضوع الاحتيال (Escroquerie) وبخاصة بعد حادثة الاحتيال المعروفة في فرنسا (بفضيحة هيمبار، ١٩٠٥م) (Le Scandal-Humber1905,)[3] الذي وضعه بعد دراسته لهذه الحادثة الاحتيالية. انطلاقاً من مصطلح المتيوماني (Mythomanic) أو الكذب المرضي. حاول دوبري (Dupre) تفسير الجرائم الاحتيالية، وجرائم النصب، وبعض الجرائم المشابهة لها، وجاءت بعد ذلك أول محاولة علمية حديثة في هذا المجال (حسب علمنا) للسيكاتري الفرنسي المعاصر، أميك

---

(1) F. Amic, Les Escroqueries et la Mythomanie, In, Albernhe, Thicrny (ed), Criminologie, et Psychiatrie, Toulouse, 1997, p. 181.

(2) Ibid.

(٣) بطلة هذه الحادثة هي سيدة تسمى تيريس (Thcrcse)، التي كانت تتصف بالكذب المفرط، وأدى بها ذلك إلى الكذب والاحتيال حتى على عائلتها، والاستيلاء بالاحتيال على مبلغ يقارب المائة مليون فرنك فرنسي قديم، وجعل منها دوبري الركيزة في دراسته عن الموضوع، واستخلص منها سمات ومميزات الشخصية المصابة بالكذب المرضي.

فرنسوا (Amic.F 1997)، حيث عني هو الآخر وبشكل واضح بموضوع الاحتيال وعلاقته بالكذب المرضي، وجعل منه موضوعاً لأطروحته التي قدمها لجامعة مارسيليا ١٩٨٦ بعنوان (مساهمة في دراسة السلوكيات الإجرامية للشخصية المصابة بالكذب المرضي)[١]، وربما يمكن استخلاص آراء أميك حول الشخصية المصابة بالكذب المرضي، وعلاقتها بالاحتيال في النقاط التالية:

١ - أن الشخصية المصابة بالكذب المرضي هي شخصية «منتجة» (Productrice) للكذب بدرجة كبيرة، والمقصود هو أن الشخصية المصابة بالكذب المرضي تعمل على تحوير وتبديل وخلق الحقائق غير الصحيحة بدرجة كبيرة، وتعمل على ترويجها، وجعل الآخرين يصدقونها بكيفية وأسلوب خاص بها.

٢ - وبما أن الاحتيال مبني أساساً على تقديم حقائق كاذبة أو تحوير الحقائق أو الاستفادة منها فإن العلاقة تصبح واضحة.

٣ - الشخصية المصابة بالكذب المرضي، لا يعفيها ذلك من المسئولية الجنائية (حتى لو تثبت إصابتها بهذا المرض)، لأن ذلك لا يشكل خللاً إدراكياً لدى الشخص المعني، وبذلك لا يفقده المسئولية الجنائية وهو ما يشير إلى أن المصاب بالكذب المرضي يعي ويدرك ما يفعل، رغم إصابته بذلك المرض[٢]، وكأننا نفهم من هذا أن الكذب المرضي ليس من الأمراض الذهانية المخلة بالركن المعنوي للجريمة.

---

(١) العنوان الأصلي لأطروحة أميك هو:
Contribution a L'etude des Conduites Mythomaniaques Delictucuses.
(2) Amic, F., Op. Cit., pp. 181-182.

٤ ـ المصاب بالكذب المرضي (Le Mythomane) لا يمكن اعتباره شخصاً مريضاً نفسيا لدرجة خروجه عن الواقع (فقدان الإدراك) أو خروجه عن تحمل المسئولية (سليم الإدراك والإحساس) حتى ولو تطلب وضعه معالجة نفسانية أو سيكاترية، ولو أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اعتبار مرض «الميتومانيا» عاملاً مخففاً، لدرجة المسئولية الجنائية في بعض الحالات، أي الحالات التي تكون مقرونة بتقارير الخبرة الطبية العلمية التي تؤيد ذلك (تخفيف درجة المسئولية) ويؤيد هذا الاتجاه السيكاتري البلجيكي جليبر موراي (Maurey-Gilbert1996) حيث يعد الكذب المرضي من الحالات العويصة جداً في مجال التفريق بين الجاني المريض نفسيا (Le Malade) وبين الجناة الذين يختلقون الكذب المرضي، (أي يتشبهون بالمصاب بالكذب المرضي)[1]، إلا أنه في حالة ثبوت الحالة المرضية فإن ذلك يعد عاملاً مخففاً لدرجة المسئولية الجنائية (أحياناً).

٥ ـ لتوضيح علاقة الكذب المرضي بالاحتيال (في المجال السكاتري والنفسي) يجب أن تنصب الجهود على الجوهر (جوهر الشخصية وجوهر الفعل) (Fondements) وليس على الشكل، أي ليس على الكيفية والأسلوب الذي وقعت به العملية الاحتيالية أو الطريقة التي استخدمتها الشخصية الاحتيالية في صياغة الأكاذيب، أو تحوير الحقائق، وتبديلها لصالحه، بل على الشخصية الاحتيالية نفسها، وعلى هدفها من الفعل نفسه، لأنه رغم الإشكال

---

(1)Maurey,G.Le Myhomane et Ses Mensonges, Etudes psychothérapiques, No. 13, De Boeck, Bruxelles, 1996.
المصاب بالكذب المرضي، وأكاذيبه، ذكر في أنيك، ص ١٨١ .

والأكاذيب الاحتيالية، فإن الهدف لدى الشخصية الاحتيالية، يكون واضحا، وهو الحصول على منافع مادية (المال عادة) وهو ما ينفي فقدان القدرات الإدراكية للشخصية الاحتيالية المصابة بالكذب المرضي، وهو ما يشير له ضمنياً الباحث موراي[1].

وبالرجوع مرة أخرى إلى المصطلح السيكاتري «الكذب المرضي» (Mythomania La Mythomanie) فإن هذا المصطلح السيكاتري مازال يكتنفه الكثير من الغموض لدى بعض من السيكاترين أنفسهم، وكذا النفسانيين حتى في وقتنا الحاضر، رغم وجوده لفترة طويلة الآن، أي منذ سنة ١٩٠٥ ـ١٩٠٦، وذلك ربما يرجع لكونه يعبر عن خلل، أو (كمرض نفسي) يوجد عند كل من الكبار والصغار على حد سواء، إلا أن وجوده عند الأطفال يجعله أكثر غموضاً، وأحياناً يصعب على كل من النفسانيين والسيكاتريين تشخيصه، نظراً لتداخل عوامل أخرى تؤثر فيه، وبذلك تصعب تشخيصه لكونه قد يتشابه مع اضطرابات نفسية أخرى معروفة عند الأطفال، مثل العناد، والرفض، وتوكيد الذات (الرغبة في توكيد الذات)، أو الميول والنزعات اللاسوية والشاذة على اختلاف أنواعها.

وعلى مستوى البحث والدراسة الحديثة لهذا الخلل النفسي نجد القليل فقط من الباحثين والعلماء السيكاترين الذين اهتموا به أي، (بالكذب المرضي)، وبخاصة عندما يكون هذا الأخير مقترنا بالجرائم، وتحديداً بجرائم الاحتيال (موضوع دراستنا هذه) فإلى جانب الباحث والسيكاتري أميك (Amic-F)، فإننا لم نجد إلا قلة من الباحثين المعاصرين، أو المحدثين الذين اهتموا فعلاً بهذه الظاهرة النفسية المرضية (Psychological

(1) Ibid.

Phcnomenon) مثل السيكاتري شيرر (Scherrer١٩٨١ ,)[1]، أو السكاتري (Laurent. M1992)[2] الذي درس واهتم بالكذب المرضي عند الأطفال وعلاقته بجنوح الأحداث، حيث وجد علاقة مباشرة بين هذا المرض وجنوح الأحداث، في الكثير من الحالات الجنحية التي عرضت عليه خلال تحضيره لرسالة جامعية حول هذا الموضوع، وتضيف إلى ذلك حتما دراسة كل من بيدير ومايس بيدير (Bieder, J. Maes-Bider,Fl 1995)، التي انصبت على الكذب المرضي وعلاقته بادعاء بعض النساء بالتعرض للاغتصاب[3]. وبخاصة «المهوسات بالرجال» منهن، أو المعروفات بالميول الجنسية القوية. ويمكن أن يكون «الاغتصاب المفترض»، هو اغتصاب عكسي أي أن المرأة في الواقع هي التي تريد اغتصاب الرجال، أو على الأقل تبحث هي نفسها على التعرض للاغتصاب، أو تدعي الاغتصاب عند عجزها على بلوغ مرادها الجنسي، وهنا ترتبط الأفعال الإجرامية بالكذب المرضي بوضوح.

ورغم قلة الدراسات والبحوث العلمية الجادة في هذا الميدان مثل ما سبق الإشارة إليه إلا أن المختصين السيكاتريين (Sherrer1981,)، (Laurent1992,)، (Bieder1995,)، (Macs-Bieder1995,)، (Amic1997,) يشيرون وبوضح إلى أن مصطلح «الكذب المرضي» (Mythomanie Mythomania) هو مصطلح إكلينيكي صائب ولا ريب فيه، وله مكانته

(1)Sgerrerm P,Approche Clinique de la Psychiatrie, Simep. T. 4, Villeurbainne, (Paris), 1981.

(2) Laurent M., Du Denial a Laveu: Le Travail de Laveu et des effets psychiquesز, Memoiré, de D.E.N. Psychopathologique, Clinique - Nice, 1992.

(3)Bieder J. Maes- Bieder, F.L.Fausses Accusations de Viol, Ann. Med. Psychol. No. 53, vol. 6 Avril, 1995, pp. 409-463.

الواضحة بين الأمراض النفسية المصنفة علمياً، وله مكانته بين الأمراض المعروفة في الاختصاص السيكاتري[1]، وهو مصطلح سيكاتري مرتبط بمرض نفسي له مواصفاته وله طرق وأساليب علاجية خاصة به.

وبصورة عامة يشير أميك (Amic) إلى أن الإصابة بالكذب المرضي وعلاقتها بالأفعال الإجرامية يمكن أن تظهر من خلال ثلاثة نماذج إجرامية وهي:

١ـ المنتقمون (Vengeurs)، الذين يهدفون من استعمال أكاذيبهم المرضية إلى الانتقام من أشخاص معينين.

٢ـ المتنفعون (الاستغلاليون) (Profiteurs)، ومنهم الاحتياليون، والابتزازيون، وهم الأكثر وضوحاً، والأكثر علاقة.

٣ـ اللعوبيون (Ludiques Pervers) الضارون، ومن أمثالهم المغرورون والمصابون بالزهو المفرط (الضروري)، أو المصابون بالخيلاء المفرطة المرتبطة بالكذب، والاستهزاء بالآخرين، والمغرورون «بمقدرتهم» على التفريق بين «الحقيقة» و«الزيف»، الذين يسميهم أيضاً أميك «ببائعي الزيف، والإشاعة» (Colporteurs, de rumeurs).

وكخلاصة نذكر أن الباحث أميك يشير إلى أن المصاب بالكذب المرضي قلما يعترف بالوقائع المنسوبة إليه في حال اكتشاف أمره حتى لو توفرت الأدلة على ذلك، وهو يعمد غالباً إلى اختلاق أكاذيب أخرى لمواجهة الأكاذيب السابقة، أو الأدلة، وأحياناً يعمد إلى تقديم أقوال تهدف إلى إحداث الغموض (Ambiguité) التام حول أفعاله وشخصيته[2]. وهو ما يفعله المحتال عادة حسب اعتقادنا.

---

(1) Amic, F. Op. Cit., pp. 181-182.

(2) Ibid, p. 184.

٩.٣ المحتال المصاب بحالة الهيبدوفرنيا (Heboidophrenic)

هناك من النفسانيين من يفسر الاحتيال، مثله مثل جرائم أخرى مشابهة، بالإصابة بمرض الهيبدوفرينيا، (هاريس، جان، ١٩٨٣) (Hares, Jean1983) أو أن المحتال يمثل «الشخصية الهيبدوفرينية»، التي قدمها لأول مرة الباحث الألماني، كارل لدفيق كاهل بوم (Karl Ludwig Kahlbaum ١٧٨٨-1899)، وهي إشارة إلى الشخصية المصابة بمرض الهيبدوفرنيا، وهو مرض عصابي أي اضطراب عصابي وظيفي، سابق على الإصابة الكاملة بمرض الشيزوفيرينيا (Schizophrenia) في حالة تطور هذا المرض ولم يجد له العلاج المناسب، الهيبدوفرنيا هو شكل من أشكال الإصابة بالشيزوفرينيا البدائية، أي الشيزوفرينيا في مراحلها الأولى قبل أن تتطور وتصبح حالة للشيزوفرينيا الكاملة.

وهذه الحالة (حالة الهيبدوفرينيا) يصاب بها عادة بعض الأفراد في مرحلة المراهقة حيث تنتابهم حالة من الزهو، والغبطة بعنفوان شبابهم، فيصبحون يعتقدون بأنهم «مثال للشباب» بل إن عنفوان الشباب «ممثل فيهم»، وهي حالة من شدة الغبطة والزهو، والاعتلاء، هذا التشبيه جاء في الحقيقة من المسمى نفسه (Heboidophrenie) بالفرنسية، وهي كلمات مشتقة من (Hebe) اليونانية، وتعنى «آلهة المراهقة»[1]، (أو الشباب (Oide) فأصبح من يتشبه بها ينعت على أنه يشابه، يماثل آلهة الشباب، وكلمة (Hebe) آتية من كلمة (Ebe) نفسها، وأما (Phrenia) فآتية هي الأخرى من اليونانية (Phres)[2] وتعني اضطراباً في الوظائف العقلية.

---

(١) آتية من الحضارة الإغريقية حيث كان لهم عدة آلهة، أو تقريبا كان لهم لكل ظاهرة، أو موضوع آلهة، أو إله، فلديهم إله البحر، وإله الغضب، وإله المطر، وإله الجمال، وغيرها، ومنها إله الشباب (Ebe).

(2) Hares, Jean , Heboidophrenie, in, Dictionnaire Usuel de Psychologie, Bordas, Op. Cit, P. 316-317.

وعليه، يصبح هذا المرض عبارة عن اضطرابات وظيفية نفسية تجعل من صاحبها في بداية خروجه من الواقع، وفي بداية فقدان الإدراك وهي مقدمة للإصابة بالشيزوفرينيا، أي أنها حالة سابقة على الإصابة بالشيزوفرينيا الكاملة (Etat Schizophrenique). وأول من اكتشف هذه الحالة المرضية - هو الطبيب النفساني الألماني، كارل كامل بوم (Kahlbum) في سنة ١٨٨٥م، وطورها بعده الفرنسي بول قيرو (Paul-Guiraud1882-1974) أما المسمى العلمي لهذا المرض النفسي، فيعود للألمانيين هالبشتات (Halbstatt)، وريندركنت (Rinderknecht) ويسميان المريض بها بالهيبويد (Héboides)، ومريض الهيبويد يتسم بسلوك مضاد للمجتمع، يبدأ باتجاه معاد للعائلة، ثم يتحول إلى سلوك معاد للعائلة، ثم يتحول لسلوك معاد للمحتمع كله.

(Un Comportement dopposition, et d'hostilité envers le milieu Familial ... et de Societe en general)[1].

ويتميز المصاب بحالة الهيبويد أيضاً بسلوك عدائي وعنفي تجاه الآخرين، وببرودة عاطفية وانفعالية ظاهرة، ولكن أهم مميزات الشخصية الهيبدوفرينية هي السلوك الضار والإجرامي الانحرافي، ويتمركز سلوكها في الأفعال الإجرامية التالية: الاحتيال (Escroquerie)، السرقة (Vols)، والعداونية (Agression)، والدعارة (Prostitution)[٢]، وكذلك عدم التلاءم في الحياة المهنية. حالة الهيبدوفرنيا تختلف إلى حد كبير عن الشخصية السيكوباتية (Psychopath)، أو الشخصية المضادة للمجتمع (Anti-Social)

(1) Ibid, p. 316.
(2) Ibid.

وذلك لكونها لديها مظاهر سلوكية تشير في معظمها إلى حالة الشيزوفيرينيا، أو تشابه سلوكيات الشخص المصاب بالشيزوفرينيا، مثل الاتجاه نحو الانطوائية، والكآبة الواضحة، والنكد، والتقلب بينهما، أو الانتقال المفاجئ من حالة إلى حالة أخرى مخالفة بدون سبب واضح، مثل الانتقال من فتور الشعور، أو اللامبالاة إلى الصخب والهيجان والزهو المبالغ فيه، وبصورة عامة يمتاز الأشخاص المصابون بهذه الحالة بالتقلبات النفسية المفاجئة والصاخبة.

المهم في هذا الأمر، أن السيكاتريين (Psychiatrics) ليسوا كلهم على قناعة. بهذا التفسير، الذي يعتمد على حالة الهيبدوفرينيا، لتفسير السلوكيات الشاذة، أو الإجرامية المعتمدة من طرف الكثير من أصحاب المدرسة الطبو-نفسية في هذا المجال.

٣ . ١٠ الاحتيال تعبير عن الإفراط في حب الاقتناء

الباحث الفرنسي دوبري (Dupre) يعتقد أن المدرسة السيكاترية في تفسيرها للفعل الإجرامي تركز على ثلاث غرائز فطرية:

١ - غريزة المحافظة على النوع (Conservation) وتشمل الغذاء (التغذية)، وحب التملك (الحيازة)، والشخصية (المحافظة على شخصية الفرد).

٢ - غريزة الإنجاب (Reproduction)، أو الغريزة الجنسية كما يسميها بعض النفسانيين الآخرين.

٣ - التجمع (L.Association)، أو الرغبة (الطبيعية) في التواجد،

والعيش والاجتماع مع بني جلدته، أي مع النوع نفسه من المخلوقات الحية[1].

كل واحدة من هاته الغرائز تتطلب الإشباع ولن تتوقف عن المطالبة والإلحاح دون حصولها على الإشباع، وعندما يحصل ذلك تنطفىء، أو تتوقف عن المطالبة (Atrophie) وذلك فقط بالإشباع ولكن نجدها عند بعض الأفراد يحصل فيها تضخم (Hypertrophie)، أو نمو مفرط فيصعب إشباعها ليحصل عليها تحول نتيجة ذلك التضخم (Hypertrophie) (النمو الزائد عن الحد) وهنا يصعب إشباعها. فتتحول (أو قد تتحول) عن وجهتها الأصلية، وتصبح تطالب بالزيادة المفرطة في كل شيء، ومنها مثلاً غريزة المحافظة (Conservation) التي تشمل الرغبة في الملكية أو الحيازة، فقد تنمو هذه الأخيرة بإفراط، أو قد تتضخم (Hypertrophie)، وتتحول بذلك إلى جرائم المنفعة المادية (حيازة وتملك أملاك الغير)، وهكذا فإن الجرائم المنفعية (L.infraction Acquistive) أو جرائم المنافع المادية، ومنها الجرائم الاحتيالية (Escroquerie)، ما هي في الواقع إلا تحول (Hypertrophic) في طبيعته ومكونات غريزة المحافظة على النوع وهو مكون حب التملك (Propriete) التي خرجت عن إطارها الطبيعي وتضخمت وزادت عن حدودها، فأصبح صاحبها يلجأ لكل الوسائل لإشباعها، ومنها الوسائل الإجرامية، والاحتيالية بقصد إشباع هذه الغريزة المفرطة المتضخمة لديه.

---

(1) Dupre- Ernest, La mythomanie, Clinique des Maladies Mentales, Institut de Medecine Légale et de Psychiatrie, Bulltin Medical, Mars, Avril, Paris, 1905.

٣ .١١ الاحتيال دلالة على الجبن والنذالة

الباحث الفرنسي جان لارفي[١](Larguier-Jean) يشير إلى أن الجرائم من منطلق نفسي[٢]، وبخاصة إذا ما أخذنا بوجهة نظر الاتجاه الظاهراتي (Phenomenologie)[٣] تنقسم إلى نوعين.

الجرائم من الصنف (أ): هي الجرائم النفعية، أي الجرائم التي تهدف إلى المنافع المادية (La Recherche du Profit)، ومنها السرقة، والاحتيال، والفساد (بكل أشكاله)، والاتجار بالمخدرات، وغيرها من الجرائم المشابهة.

وأما الجرائم من الصنف(ب): فهي الجرائم التي تهدف إلى إرضاء الرغبة في الهيمنة والتسلط والسيطرة بالقوة الفيزيقية (في مقابل الشعور بالقوة الأخلاقية النفسية)، أو الجرائم التي تستهدف إرضاء الشعور بالقوة الفيزيقية، والشعور بالسيطرة الفيزيقية (Domination) (Pouvoir-Physique) العضلية في حد ذاته، يلبي الرغبة النفسية الدفينة في الهيمنة والتسلط على الآخرين، ومن أمثلتها الأفعال العنيفة «المجانية» (العنف الذي لا داعي له) على الأشخاص، والأفعال التخريبية التي لا فائدة منها، والكتابة على الجدران (Graffiti).

---

(1) Larguierj Jean, Criminologie et Science Penitentiaire, (9 em ed.), Dalloz, Paris, 2001, p. 54-46.

(٢) وهي إشارة إلى البحوث النفسية التي تصنف تحت علم النفس الاجتماعي (La Psychologie Sociale) ومن روادها جان بيناتيل الفرنسي، ودوقرييف البلجيكي، وأوتو كنبرج السويدي، وقبلهم الباحث الفرنسي جرائيل تارد الذي ينسب إليه هذا الصنف من علم النفس.

(٣) الاتجاه الظاهراتي (من الظاهرة) هو الذي يعتمد على وضع الباحث نفسه مكان الآخر (أي مكان المجرم) لفهم دوافع سلوكه، وطريقة تفكيره، وأسلوب عمله (فعله)، أي يضع نفسه مكان الشخص المدروس، أياً كان هذا الشخص.

ولو عدنا الآن إلى الاحتيال ومكانه في هذا التصنيف، فإننا نجده مثل ما سبق الإشارة إليه يصنف ضمن الجرائم النفعية، وليس هذا فقط، بل هو أيضا من الجرائم التي تدل (لها دلالة واضحة) على شخصية مقترفها، وهنا نجدها تدل على النذالة (Lachete) والجبن، أي أن المحتال هو في حقيقة الأمر ليس فقط شخصاً مجرماً، بل هو أيضا نذل وجبان لأنه يستغل الضحايا:

- غير العنيفين.
- يستغل غياب الحيطة والحذر لديهم.
- يستغل سرعة التصديق لدى بعض الأفراد (Credulite).

حيث إن الأفعال الإجرامية الاحتيالية هي من الجرائم التي تهدف إلى الحيازة الكاملة على أموال الغير، ولكن في ظروف معينة (استغلال ظروف معينة)، مثل عدم الحاجة إلى استعمال العنف، ولا إلى جرأة كبيرة (Audace)، ولا تنطوي على مخاطرة كبيرة بحسب تفكير الجاني، المحتال، (في لحظة قيامه بالفعل الاحتيالي الإجرامي)، وبخاصة إذا ما عرفنا أن الضحية نفسها (في أغلب الحالات) تكون مشاركة بطريقة أو بأخرى في حصول الأفعال الاحتيالية، وأضف إلى ذلك أن هذا النوع من الأفعال الإجرامية لا يكتشف عادة إلا بعد فوات الأوان، ومن ثم فإن خطورته (على الجاني)، بالمقارنة ببعض الأفعال الإجرامية الأخرى تعد قليلة.

وهو ما يشجع المحتالين على الاستمرار في أفعالهم، لكن هذا لا يمنع كونهم فعلاً جبناء (Laches) وأنذال، حتى ولو افترضنا أنهم أكثر ذكاءً من غيرهم من المجرمين الذين يفضلون أنماطاً إجرامية أخرى.

الفصل الرابع

الشخصية الإجرامية والاحتيال

٤. الشخصية الإجرامية والاحتيال

٤. ١ الخلفية العلمية لنظرية جان بيناتيل

نعتقد أن أهم إسهام للباحث الفرنسي جان بيناتيل في مجال دراسة الشخصية الإجرامية، هي نظريته المعروفة بمسمى «النواة المركزية للشخصية الإجرامية»، (Noyeau Central de la Presonnalite Criminelle) التي قدمها في السبعينيات في صورتها المتكاملة ١٩٧١[١]، وكان ذلك في إطار محاولته لفهم «حالة الخطورة» (Etat, Dangereux)، التي يمثلها بعض الأفراد المجرمين[٢].

وفي هذا الإطار، يشير الباحث الفرنسي الآخر، والمختص في علم الإجرام روبر كاريو (Robert Cario2002,)، إلى أن؛ دراسة الشخصية الإجرامية تظهر في الدراسات المتعلقة «بالانتقال للفعل» (Passge a L'acte)، وتظهر أكثر ما تظهر في أعمال الباحث الفرنسي جان بيناتيل[٣]. وعليه فإننا نعتقد أن بيناتيل يعد أفضل من كتب في الشخصية الإجرامية، إذا ما قارنا ذلك. بما استطعنا دراسته في هذا الميدان لحد الآن، ومن هذا المنطلق سوف

(١)انظر التفاصيل النظرية والتعديلات التي أجرى المؤلف عليها في المؤلفات التالية:
-Pinatel, Jane, La Société Crimogène, Clamann-Levy, Paris, 1987.
-Pinatel, Jean, Le Phénomène Criminal, ed. M. A. Paris, 1987.
-Pinatel, Jean, Traite de Criminologie, Dalloz, Paris.
(2)Du Four-Gompers, Roger, Dictionnaire de la Violence et du Crime, eres, Toulouse, 1992, p. 258-259.
(3)Cario-Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, L'harmattan, Paris, 2002, p. 98.

نعالج الخلفية العلمية لنظرية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية»، وسوف نعطي أفكار بيناتيل أهمية خاصة في هذه الدراسة، وبخاصة في مجال العوامل النفسية وراء جرائم الاحتيال أو العوامل المهيئة لها.

بدأ بيناتيل في دراسته للشخصية الإجرامية بالمطالبة بتخصص جديد في ميدان علم الإجرام، يعنى بهذا الموضوع (موضوع الشخصية الإجرامية)، هذا التخصص يسميه بيناتيل «علم الإجرام الإكلينيكي»[1] (La Clinique Criminologique) وهو مختلف عن علم الإجرام العام، ومختلف، عن علم الطب الشرعي، ومختلف عن علم النفس الجنائي، إنه في الحقيقة يبدأ حينما تنتهي تلك التخصصات. في اعتقاد بيناتيل فإن تشخيص الشخصية الإجرامية ليست من اختصاص الطبيب وحده، وليست من اختصاص النفساني وحده، وليست من اختصاص الاجتماعي أو التربوي، فحسب، بل هي من اختصاص هؤلاء جميعاً، حينما يشتغلون كفريق، أي حينما يشكلون فريقاً له هدف محدد (التعرف على الشخصية الإجرامية وتشخيصها) كل واحد من الاختصاصات المذكورة أعلاه، يقوم بعمله وفي ميدانه، ويضع المميزات والسمات (التشخيصات) التي يكتشفها عن الأفراد المدروسين[2]، وتجمع تلك التشخصيات والمميزات والسمات لتشكل فيما بعد سمات عامة للشخصية الإجرامية (العناصر النفسية، الأساسية

---

(١) الحقيقة أن هذا التخصص كان موجوداً في الأساس منذ بداية دراسة المجرم دراسة علمية من طرف العلامة والطبيب الإيطالي لمبروزو (C.Lombreso)، انظر أحسن طالب، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص، ٥٤ ـ ٧٩.

(٢) حسب اعتقاد بيناتيل فإن تشخيص الأفراد المجرمين يجب أن يتم فردياً وحالة بحالة، ولا يمكن أبداً اعتماد التشخيص الجماعي، أو شبه الجماعي.

للشخصية الإجرامية). وبدون ذلك فإنه وحسب بيناتيل دائماً، لا يمكن التعرف على الشخصية الإجرامية (ومن ثم لا يمكن التعرف أيضاً على الخطورة الإجرامية التي يمثلها بعض أفراد المجتمع)، ولا على مميزاتها أو سماتها (Traits)، ولا مكوناتها الأساسية (Aptitudes)، التي يعتقد كما سبق الإشارة إليه أنها مكونات وسمات أساساً نفسية[1]، وهي تشكل تفاصيل خاصة بالشخصية الإجرامية، أو على الأقل الوصول إلى تقدير ـ وتقويم، وحكم مشترك، على هذه الشخصية (Une Appreciation Commun)، أو للحالة المدروسة.

وبعد ذلك يجب أن يوضح ذلك التقويم (أو الحكم) على الشخصية الإجرامية (أو الشخصية المدروسة) ضمن إطار نظري واضح، وأن يستعان بنظرية (أو نظريات) علمية، تؤخذ كوسيلة للعمل النهائي في ميدان تحديد الشخصية الإجرامية.

وفي إطار الاستفادة من النظريات العلمية في مجال تفسير الجريمة والانحراف، واعتمادها كإطار للحكم (أو التشخيص) أو تحديد الشخصية الإجرامية، الهدف يجب ألا يكون الاهتمام بالنظرية نفسها، بقدر ما يكون الاستفادة منها كإطار (كوعاء) أو كمخطط (Schema) عام، وكنموذج (أنموذج) مرجعي (De Reference) لترجمة وتحليل المعطيات المتعلقة بتلك

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع:

- Pinatel, J. "La personnalite Criminelle", Op. Cit., p. 168.
- Pinatel, J. "Les Phénomène Criminal", Op. Cit., p. 158-160.
- Cario-Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, L'Harmattan, Paris, 2002, p.p. 95-98.
- Le Blanc, M, "La Personnalité Délinquante: la Contribution de Jean Pinatel, In "La Personnalité Criminnelle", Cited By Cario, R. Op. Cit., p. 99.

الشخصيات المدروسة، التي تصبح نموذجاً للشخصية الإجرامية ككل[١]، أو بمعنى آخر فإن بيناتيل يطالب بضرورة الاستفادة من النظريات العلمية في مجال الجريمة والانحراف لتفسير وتحليل وفهم نتائج الدراسات للتشخيصات الميدانية (الفردية) للأفراد المدروسين أو للشخصية الإجرامية، واعتماد فقط تلك النظريات التي تصلح لميدان علم الإجرام الإكلينيكي (التشخيصي).

ودائماً في هذا الإطار يشير بيناتيل أيضاً إلى أن بعض النظريات (مثل بعض العلماء) اعتمدت على نظريات وتفسيرات، (متعلقة بالجريمة والمجرمين)[٢] ذات أصول، أنثروبولوجية (Anthropologique)، أو من أصول متعلقة بالسمات والمميزات (النفسية) (Caracterologique)، أو من أصول التحليل النفسي (Psychanalytique). بينما الآخرون انطلقوا (اعتمدوا)، أو «كانوا يفضلون»، حسب تعبير بيناتيل، المصادر من علم الإجرام البحث، أي من نظريات علم الإجرام، وهو ما يثير الاهتمام[٣] (Ce Qui est Remarquable)[٤].

---

(1) J. Pinatel, "La Personnalité Criminelle", Op. Cit., p. 168.

(٢) هذه إشارة غير مباشرة من طرف بيناتيل إلى المصادر العلمية أو النظريات العلمية، التي يمكن اعتمادها أو الانطلاق منها في تفسير وفهم وتحليل الشخصية الإجرامية، والمصادر المذكورة هي فعلاً التي كان لها أكبر الأثر على أعمال جان بيناتيل. ولا ننسى هنا أن نذكر بأنه ورغم كون جان بيناتيل يعد من كبار علماء الإجرام، إلا أنه يحسب أكثر على مدرسة علم النفس الجنائي، هذا رغم أن تأهله الأصلي كان في القانون، حيث كان قاضياً، ومدعياً عاماً في فرنسا لمدة طويلة.

(٣) وهنا أيضاً نجد إشارة غير مباشرة من طرف جان بيناتيل لعدم رغبته أو الأصح عدم اقتناعه، بالنظريات التي تعود مرجعيتها لعلم الإجرام فقط، في تفسير وتحليل وفهم الشخصية الإجرامية، أو حتى تشخيص وفهم الأفراد المجرمين كحالات دراسية.

(4) Pinatel, Jean, "La Personnalité Criminelle", Op. Cit., p. 168.

يذهب جان بيناتيل في تفسيره لضرورة الاعتماد على مخطط مرجعي (Schema) للتشخيص النهائي للشخصية الإجرامية إلى القول (إن الوصول لنظرية، أو نموذج تفسيري خاص بالشخصية الإجرامية يستدعي هو الآخر الاعتماد على نظريات سابقة يمكن أن تكون صالحة في ميدان علم الإجرام الإكلينكي)[1]. وهي إشارة إلى ضرورة اعتماد التراكمية العلمية، والاستفادة العلمية في أعمال باحثين آخرين وفي تخصصات أخرى ذات العلاقة، أو تخصصات يمكن الاعتماد عليها في مجال تشخيص وفهم الشخصية الإجرامية، وعليه، يشير بيناتيل إلى أن الخلفية العلمية، والأدبيات في مجال دراسة الشخصية الإجرامية تشير إلى وجود عناصر (مكونات) (Composantes) مشتركة بين الكثير من العلماء الذين اهتموا بتشخيص وفهم وتحديد الشخصية الإجرامية، هذه العناصر (Composantes)، أو المكونات تنقسم إلى أربعة أقسام أو أربع مجموعات وهي:

١ ـ المجموعة الأولى، المكونات النفسية الأولى التي استخلصها بيناتيل من مجموعة أفكار علماء سبق لهم دراية الشخصية الإجرامية، وتتمثل في الخصائص التالية:

أ ـ الزهو، الخيلاء (Vanité) كما هو مذكور عند لمبروزو (C.Lombroso).

ب ـ الثقة الزائدة بالنفس، أو الغرور (L"Assurance) كما هو مذكور عند أولوف كنبرج (Olof Kin berg).

جـ ـ النزوع (أو الميل الطبيعي) إلى القيادة أو المبادرة، والطموح المنحرف، وسوء الظن (Le Caratere Soupçonneux) بالآخرين كما ذكرها بزي (Bize).

(1) Ibid..

د- الميل إلى «التثبت الاجتماعي» (L'Affirmation Sociale ')، وهو ما يعنى فرض الذات، أو «تحقيق الذات» بطرق غير شرعية (بأية وسيلة)، وإعطاء الحرية للسلوك الفردي، أو ترك العنان لتحقيق الرغبات الفردية بأية طريقة سلوكية (La Libre-Expression, Dans Lactation) وكما رواه الباحثان الأمريكيان (Sheldon-Gluck) شلدون وقلوك.

هـ- الانحصار في الذات[1]، وذلك انطلاقاً من المكونات السابقة، التي في مجموعها تشكل علامات الانحصار في الذات (Egocentrisme)، حسب ما ذكره كل من، الباحث النفساني البلجيكي ذوقرييف (Degreeff)، والفرنسي دانيال لقاش (Daniel-Lagache).

و- عدم القدرة على تقدير الآخرين (Défaut de Consideration Pour Les autres) كما سبق لدو قرييف تأكيده.

ز- الميل والاتجاه (الطبيعي) إلى اتهام وتوجيه اللوم للآخرين (وليس لنفسه حتى ولو كان هو فعلاً مذنباً) (Attitudes Critiques et Accusatives envers autrui) وهذا كان أيضاً من أفكار دوقرييف (De Grief).

حـ- الاعتقاد (المفرط) بالتعرض للاعدل (Le Sentiment de L'injustice) أو الميل الطبيعي إلى الاعتقاد بأن الشخصية الإجرامية هي في الحقيقة «شخصية بريئة»، أو على الأقل هكذا

---

(١) هذه الخاصية الأخيرة أخذها بيناتيل وجعل منها أحد المكونات الرئيسة للشخصية الإجرامية في نظريته.

يقدم نفسه دائماً (أنه بريء)، وأن اللوم يقع على الآخرين وأنه دائماً عرضة للاعدل كما يذكر كل من (De Greeff) دو قريبف، ودو بي ست (Ch, De Buyst).

ربما يلاحظ القارئ الكريم، هنا«بعض الإطالة» والتفصيل الزائد في العناصر (Composantes) النفسية التي يعتقد بيناتيل بأنها تشكل المجموعة الأولى من العناصر الأساسية (التي أجمع عليها كثير من العلماء والمختصين)، وذلك راجع لمحاولتنا توضيح مدى تأثر الباحث جان بيناتيل نفسه بهذه العناصر النفسية[1]، وأيضاً فصلنا وبينا محتواها لتوضيح مدى تأثر بيناتيل بهذه العناصر ومدى تأثره بالبروفسور البلجيكي إتيان دو قريبف الذي سبق لنا الإشارة إليه في هذا البحث.

٢ ـ المجموعة النفسية الثانية، وهي المجموعة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث العناصر النفسية للشخصية الإجرامية، وليس في كونها أقل قيمة، لكن في كونها تعتمد وتكمل المجموعة النفسية الأولى، وتتمحور هذه المجموعة الثانية على عناصر ومكونات مثل:

أ ـ عدم التبصر (عدم الاهتمام بالمستقبل وما يحمله، أو ما قد يحمله)، أي عدم حسبان المستقبل، أو عدم إعطاء اعتبار للمستقبل (Imprevoyance) كما سبق للعلامة الإيطالي شيزاري لمبروزو (C. Lombroso) أن ذكرها.

---

(١) لتأكيد صلاحية ومصداقية العناصر النفسية السابقة الذكر، يشير بيناتيل إلى أن العديد من البحوث النفسية، والاختبارات النفسية، وبخاصة منها اختبارات «تات النفسية» (Thematic Apirception Test [TAT]) التي قام بها هو شخصياً أو غيره من المختصين تؤكد وجودها تلك العناصر النفسية لدى المجرمين والمنحرفين (المتأصلين) (Pinatel, 1980:168).

ب ـ عدم المقدرة على الإقناع، أو المقدرة على تقديم الحجة والبرهان المقنعين، وعدم الجدية في النقاش، والالتجاء إلى الجدل الفارغ (Subsolidite)، كما سبق للباحث السويدي (Olof Kinberg) أولوف كنبرج وأن أشار إليها.

جـ ـ عدم ثبات (صلابة) العواطف، أو التميز بالخلل العاطفي (Linconsistanec dans les emotions) كما يبينه قلوك (Gleuck)[1].

د ـ عدم الاستطاعة (المقدرة) على تنظيم الوقت، أو تنظيم الإنسان لنفسه في إطار الوقت (Le default d'organisation dans la duree). وهي إشارة إلى عدم مقدرة الشخصية الإجرامية على إعطاء اعتبار واهتمام بالوقت، كما بينته دراسات دورقرييف.

هـ ـ عدم النضج[2] العاطفي، الوجداني، الانفعالي، وأحياناً حتى

---

(١) الخلل العاطفي والانفعالي هي واحدة من السمات الظاهرة للشخصية الإجرامية أياً كان نمط إجرامها هي التي يشير لها تقريباً مجمل الباحثين النفسانيين والسكاتريين ومختصي علم النفس الجنائي، وعلماء الإجرام، انظر في هذا الشأن:

- Williams, Kathrines, S. Text book on Criminology, 3ed, ed. Blackstone Press, Limited, London, 1997, pp. 206-218.

(٢) النضح، الانفعالي (العاطفي) يعتمد بطبيعة الحال على النضج العضوي، الذي هو مجموعة ظواهر طبيعية، فيزيولوجية (عضوية) تظهر خلال فترة التطور البيولوجي (العضوي) للكائن الحي. والنضج العضوي هو نظام (بيولوجي) جيني معد مسبقاً في كل من نظام التكوين العضوي (الهندسة الوراثية)، وعملية التوريث لدى الكائنات الحية. والنضح له شروط أهمها:

- الشروط المحيطية الملائمة للتطور والنضج:
- عمل وتشغيل (Mise en Service) الوظائف الحيوية البيولوجية (العضوية) للكائن الحي.

==

العضوي (L 'immaturité) كما سبق للباحث الفرنسي لاقاش (Lagache)[1] أن بينه.

المجموعة الثانية هذه من السمات والخصائص (المكونات والعناصر) النفسية كان لها هي الأخرى، تأثير واضح على أفكار وآراء الباحث جان بيناتيل حيث أصبح هي الأخرى من المكونات الأساسية لنظريتة المشهورة والمعروفة «بالنواة المركزية للشخصية الإجرامية» كما سبق وذكرنا في هذا المؤلف.

٣- الفئة النفسية الثالثة من العناصر (المكونات) للشخصية الإجرامية، والمستخلصة هي الأخرى من آراء وأفكار ونظريات مختلف الباحثين والمختصين النفسانيين (حسب جان بيناتيل دائماً)، وتشكل هذه الأخيرة من التالي؛

أ- التميز بالعنف (Violence) أو النزوع إليه، التميز بالعنف أو النزوع نحو العنف هي عبارة عن مجموعة متعددة من أشكال العنف المستخدمة (المعتمدة) في سلوك الأفراد والشخصيات المجرمين

==- لزيادة الاطلاع انظر :

- Earlap-Evelyne, Gallo, Alain, Le Dico, de la Psychanalyse et de la psychologie, Les Dico-Essentials-Milan, Toulouse, France, 1999, p. 124.

(١) لاقاش دانيال (Lagache Daniel) طبيب وسيكاتري فرنسي، وهو مؤسس علم النفس الإكلينيكي (السريري) في فرنسا، بدأ بدراسة الفلسفة، ثم تحول إلى علم الطب، ثم اختص في علم الطب الوبائي (Médecine Pathologique) وبعدها علم النفس التحليلي، وأصبح أستاذاً للطب النفسي التحليلي في جامعة ستراسبورغ الفرنسية (Université de Strasbourg 1938)، وثم أصبح أستاذاً بجامعة السوربون سنة ١٩٤٧، لنفس التخصص، وحصل على الأستاذية الدائمة (أستاذ كرسي) لعلم النفس في الجامعة نفسها، له شهرة دولية كبيرة في مجال علم النفس، وعلم النفس التحليلي.

(المتأصلين) كما سبق للمبروزو (Lombroso) الإشارة إليه، وهذه النزعة تشير أيضاً، إلى النزوع نحو «المقاتلة الدائمة» أو الرغبة في المقاتلة (المقابضة) (Compativite) وكأنها تصبح جزءاً من شخصية الفرد المجرم، بل يرى فيها (هو)، أي الشخص المجرم أحد مكونات ومميزات شخصيته، وهي التي تعطيه «تميزاً» أو «أفضلية» على الآخرين وكان المقاتلة أو المقابضة (بالنسبة للشخصية الإجرامية) تشابه المقاتلة للبقاء على قيد الحياة (Struggle for Life)[1]، لكن الرغبة في المقاتلة لدى الشخصية الإجرامية في اعتقادنا تأتي في إطار التنافس الدائم بين المجرمين.

ب ـ النزوع إلى المعارضة (Le Caracter Doppostion)[2]، لدى الشخصية الإجرامية في كل شيء تقريباً بغية فرض الرأي على الآخرين، وهي سمة دائمة، يريد الشخص المجرم أن يظهرها، لكي يتميز بها أمام الآخرين، والمعارضة (Opposition) عند

---

(١) مع العلم أن تعبير المقاتلة للبقاء على قيد الحياة، أو البقاء على قيد الحياة (Struggle for Life)، الذي استخدمه بيناتيل باللغة الإنجليزية هي في الواقع استعارة من عبارات الباحث الإيطالي شيزاري لمبروزو.

(٢) المعارضة: يسميها النفسانيون أزمة المعارضة (Crise d'opposition)، وهي مجموعة تصرفات (سلوك) قد تبدأ في الظهور عند الطفل، وذلك للتعبير عن ذاتياته (الأنا) (Le moi)، وتصبح كلمة «لا» هي مفتاح تأكيد شخصية الطفل، وهذه «الأزمة» عند الأسوياء تزول بزوال فترة الطفولة. يشير الباحث (Heari-Wallon1993) إلى أن هذه الأزمة تبدأ في مرحلة الطفولة في سن الثالثة تقريباً، وتنطفيء عندما ينمو الطفل، لكن قد تستمر عند بعض الأشخاص، وتصبح من سماتهم الشخصية، أو من «مميزات» شخصياتهم.

الشخصية الإجرامية تكون فقط في المواضيع والقضايا التي ليس له فيها مصلحة، أو فائدة، أو منفعة، أو الأمور (والآراء) التي لا يكون هو مصدرها فقط، وهذه الخاصية بذلك لا تتعارض مع خاصية (سهولة الانقياد) (Liability) التي تظهرها الشخصية الإجرامية فقط في المواضيع والقضايا التي له فيها منفعة أو مصلحة، وهذه الخاصية أو السمة سبق للباحث بيزي (Bize) أن أكدها.

جـ- حب التوسع (Le Caractère Expansif)، وهي إشارة إلى حب (التملك) والاكتناز، وحب التملك على حساب الآخرين وبأية طريقة كانت، أو بلغة أخرى(الشره) في حب الامتلاك واقتناء الأشياء، بما في ذلك حب »تملك الآخرين« أو السيطرة على الآخرين، وربما يقول قائل هذه «الخاصة» أو «السمة» موجودة أصلاً عند غالبية الناس، وإن كان هذا صحيحاً فإن الفرق يكمن في الطريقة، والأسلوب التي ينتهجها كل من الأسوياء من الناس، والمجرمين للوصول إلى ذلك؛ فالأسوياء ينتهجون في سبيل ذلك الطرق والأساليب المشروعة، أما غير الأسوياء والمجرمون فيعتمدون على كل السبل والوسائل من أجل الوصول إلى تلك الغاية. هذه الخاصية أو السمة، أو العنصر، من العناصر المكونة للشخصية الإجرامية أوضحها الباحث النفساني ذو الأصل السويدي (Olof-Kinberg) أولوف كين برغ[1].

(١) انظر لزيادة الاطلاع: Pinatel-Jean, “La PersonnaliteCriminelle“, Op. Cit., p. 169.

د ـ حب المغامرة والاستهانة بالأخطار (La Conduite Obstine) وحب المغامرة والمخاطرة والتحدي[1] غير المبرر (De Conduite Accuse de defi) التي تتميز بها الشخصية الإجرامية هي إشارة إلى الاستهانة بعواقب السلوك أكثر منها تعبيراً عن الشجاعة، أو البطولة، التي ربما يتبادر لأذهان البعض أنها تعبير عن ذلك. وهذه الخاصية سبق للباحث الأمريكي قلوك[2] (Glueck) أن أشار إليها[3].

هـ ـ خاصية (سمة) تخطي الحقائق (L.Assaut Contre Realite)، وهي عبارة عن كون الشخصية الإجرامية تتخطى (لا تبالي) بالحقائق الواقعية، وتعتمد على «الحقائق الذاتية» أي تعتمد على الآراء

---

(١) نحيل في هذا الموضوع إلى أفكار وآراء الباحث والنفساني النمساوي ألفرد أدلر (A.Adler) الموضحة في المؤلف.

(٢) مصدر ذكر في:

Wilson, J. a. Thinking About Crime, Basic-Book, Inc. New York, 1975, p. 48.

Glueck, Sheldon, Eleanor, Unravelling Juvenile Detinquincy, Harvard University, Press, 1950.

(٣) الباحث الأمريكي شيلدون قلوك (Sheldon, Glueck)، مع زوجته (Eleanor)، كانا من أوائل الباحثين المختصين الذين اهتموا بدراسة طبيعة وخصوصية الشخصية الإجرامية، وتتمحور أبحاثهم في هذا المجال، حول السمات البيولوجية والنفسية للشخصية الإجرامية، وهكذا مثلاً توصلا في سنة ١٩٥٠ إلى وضع أسلوب تفصيلي للتعرف على الشخصية الجانحة (أو الإجرامية) أو على ما يمكن أن نسميه استشراف الانحراف لدى بعض الأفراد (To Predict de Delinquency)، وذلك في بحث مطول قدما لجامعة هارفرد:

- Glueck, Sheldon, Eleanor, Sheldon, Unrevelling Jelinquency Harvard, University Press, 1950, pp. 279-285.

الشخصية التي تصبح لدى الشخصية الإجرامية «حقائق واقعية»، وهذه الخاصية (السمة) تشير إلى نوع من أنواع مخادعة الذات قبل مخادعة الآخرين، وللباحث أدلر النمساوي آراء مهمة في هذا الشأن ذكرناها في بحثنا عن «الشعور بالنقص لدى أدلر»، وأما الباحث جان بيناتيل في هذا الشأن فيحيل إلى بحوث وآراء الباحث والسكاتري الفرنسي لاقاش (Lagache).

٤ - الفئة الرابعة من العناصر (المكونات) أو السمات النفس - بيولوجية التي جمعها جان بيناتيل التي يمكن اختصارها على الشكل التالي[1]:

قلة الشعور بالألم (الفيزيقي العضوي) (L'Insensibilite Physique) كما أوردها الباحث الإيطالي شيزاري لمبروزو[2] وهي سمة تشخصية، أي لتشخيص الشخصية الإجرامية، وبذلك فهي إشارة إلى السمات الشخصية وليس إلى السمات السببية في الفعل الإجرامي رغم اهتمام الكثير من الكتاب وبخاصة في الأدبيات العربية بالسمات الخلقية للشخصية الإجرامية، (أو الاهتمام فقط

---

(1) Pinatel. J. Op. Cit, p. 169.

(٢) سبق وذكرنا الجهود العلمية للباحث الإيطالي شيزاري لمبروزو في ميدان الشخصية الإجرامية، وميدان الخطورة الإجرامية. الباحث الأمريكي شيلدون قلوك (Sheldou Glueck) مع زوجته (Eleanor) من أوائل الباحثين والمختصين الذين اهتموا بدراسة طبيعة وخصوصية الشخصية الإجرامية التي تتمحور أبحاثهم حول السمات البيولوجية والسمات النفسية للشخصية الإجرامية، وهكذا مثلاً توصلا في سنة ١٩٥٠م إلى وضع أسلوب للتعرف على الشخصية الإجرامية (To Predict de Delinquency)، أو للتعرف القبلي على إمكانية حصول السلوكيات الانحرافية لدى بعض الأفراد وذلك في بحث مطول قدماه لجامعة هارفرد الأمريكية المشهورة.

بالسمات البيولوجية للشخصية الإجرامية)، أي أن السمات البيولوجية في حد ذاتها ليست السبب في الجريمة أو الأفعال الإجرامية لدى المجرمين المتأصلين، بل فقط هي مؤشرات، أو أعراض للاستعدادات البيولوجية المناسبة لظهور الشخصية الإجرامية، مثل صغر الوزن الدماغي لدى بعض الأشخاص، وفقدان التناسق في الجمجمة، وضخامة الفك، واستطالة غير طبيعية للرأس، وفلطحة الأنف، والذقن الخفيف بصورة غير معتادة، واندفاع الأذنين إلى الرأس وغيرها[1].

أما السمات والمميزات الأخرى التي ركز عليها لمبروزو فهي تلك السمات المشتركة بين جميع المجرمين المتأصلين، التي يكون لها طابع الشمولية (بين جميع أصناف المجرمين) وهي السمات التالية:

١ ـ قلة الشعور بالألم المعنوي النفسي في مقابل زيادة في الشعور بالألم العضوي (بالمقارنة مع الإنسان العادي).

٢ ـ سرعة الشفاء من الأمراض (بالمقارنة بالأفراد العاديين).

٣ ـ سرعة التآم الجروح (بالمقارنة بالمصابين بالجروح من العاديين من الناس).

وهذه السمات هي إشارة من لمبروزو إلى نمطية الشخصية الإجرامية[2]، أي إلى كون الشخصية الإجرامية تختلف عن الأسوياء من الناس، بيولوجياً، ونفسياً، وأخلاقياً[3].

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع، طالب، أحسن، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠ـ٦٢.

(٢) وهي النمطية نفسها التي اعتمدها بيناتيل، وصورها فقط، في نمطية بيولوجية إلى نمطية نفسية، ويتضح ذلك جلياً في نظريته «النواة المركزية للشخصية الإجرامية».

(٣) المرجع السابق، ص. ٦٠ـ٦١.

وفي هذا الميدان نجد أن جان بيناتيل نفسه يركز في المقابل على ضعف الإحساس بالألم النفسي (المعنوي)، وهي إشارة إلى ضعف التعاطف مع الآخرين، أو الإحساس بآلام ومصاعب الآخرين، الفكرة هذه (الخاصية) (السمة) استعارها في الأصل من شيزاري لمبروزو ومن ذوقرييف جزئياً.

خاصية البرودة الانفعالية، أو العاطفية (La Froideur Affective)[1] وهي خاصية مشابهة أو مكملة للخاصية السابقة الذكر، ويمكن تسميتها (بالبلادة العاطفية) (Affectionless) أو التبلد الانفعالي، وهي سمة تتميز بها عادة الشخصية السيكوباتية (Psychopath)، مثلما تتميز بها الشخصية الإجرامية، وتظهر هذه الخاصية عند الباحث السويدي (Olof Kinberg)[2] الذي أكد أهميتها بشدة في تشكيل شخصية المجرم، أو على الأقل في تشكيل الفرق بين الشخصية الإجرامية والشخصية السوية[3].

---

(١) ونحن نفضل أن نسميها ،عدم الاكتراث الوجداني واستخدمنا هذا المصطلح في مؤلفنا الجريمة والعقوبة، ٢٠٠٢م، ص٨٦.

(٢) الباحث أولوف كينبرج (Olof Kingberg) باحث اهتم في الأصل بالعلوم البيولوجية والطبيعية، ثم انتقل إلى علم الإجرام، له عدة مؤلفات في هذا الميدان وبخاصة منها المتعلقة بطبيعة الشخصية الإجرامية، وهو الذي أطلق مسمى «النواة الصلبة للشخصية» أو النواة التكوينية (Le Noyau Constitutionel de la Personnalité)، الذي طوره فيما بعد جان بيناتيل إلى مسمى «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» (Noyau Central de la Personnalite Criminelle)، انظر لزيادة الاطلاع: - Gassink, Raymond, Criminologic, (4 eme.), Dalloz, Paris, 1998:398-399.

(3) Pinatel, J., Op. Cit., p. 169.

ويشير جان بيناتيل في هذا الشأن إلى أن أبحاث النفساني السويسري رورشاخ (Rorschach)[1] قد أظهرت بكل وضوح ومنذ بداية القرن العشرين، هذه السمة لدى غير الأسوياء.

الفوج الثاني من السمات، أو المكونات والعناصر النفسية التي درسها ولخصها جان بيناتيل هو السمات والصفات (العناصر والمكونات) النفسية التي لم يتم عليها اتفاق أو إجماع بين العلماء والمختصين النفسانيين أو غيرهم من المهتمين بدراسة الشخصية الإجرامية.

هذه المجموعة الثانية (ضمن الفئة الرابعة) في حد ذاتها هي عبارة عن مجموعة من المكونات والعناصر النفسية التي استفاد منها أيضاً جان بيناتيل في وضع نظريته حول الشخصية الإجرامية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية»، ولكن اختلاف هذه المجموعة عن المجموعة الأولى يكمن في أنها تركز أكثر على السمات المزاجية للشخصية الإجرامية (Traits du Temperament)[2] وبصورة أدق تركز على مدى «حركية» ومدى «سكون» الشخصية الإجرامية (Activite Passivitc) أو الاختلاف بين الشخصية الإجرامية السلبية والشخصية الإجرامية الإيجابية، وهو بذلك يدخل في ميدان السلوك الإجرامي السلبي، والسلوك الإجرامي الإيجابي[3]، لأن

---

(١) الباحث النفساني هرمان رورشاخ (Hermann Rorschach) هو واضع المقياس النفسي للتشخيص (Psycho-Test) الذي يحمل اسمه، وذلك في مدينة زوريخ السويسرية سنة ١٩٢١م، أي قبل سنة تقريباً من وفاته، انظر؛

- Kingberg, O. Les Problemes Fondamentaux de Criminologie, Dalloz, Paris, 1960, pp. 123-125.

(2) Pinatel, J. Op. Cit., p. 169.

(٣) التعريف القانوني للجريمة مثلا يشير إلى أنها فعل أو امتناع عن الفعل (فعل-إيجابي-فعل سلبي) يجرمه القانون ويضع له عقوبة، أو جزاء.

السلوك الإجرامي لا يكون دائماً بالفعل، بل يمكن أن يكون بالامتناع عن الفعل أيضاً، وعلى هذا الأساس فالذي يقصده جان بيناتيل هنا هو أن الشخصية الإجرامية قد تتميز بكثرة الأفعال الإجرامية الإيجابية (Active)، أو كثرة الأفعال الإجرامية السلبية (Passive)، أو كلتيهما معاً، مع تغلب نمط على نمط آخر، وهذا بدوره يدخل في تكوين سمات (أو عناصر، أو مكونات) الشخصية الإجرامية، ويحيل جان بيناتيل في هذا الصدد إلى أعمال كل من فرملين (Vermeylen)، وأرنست كرتشمر (Ernest-Krctschmer)، ووليام شلدن (William S. Sheldon)، حيث أشار هؤلاء في دراساتهم المختلفة على الشخصية الإجرامية إلى الاختلافات الواضحة في درجة السلبية والإيجابية لدى الشخصية الإجرامية[1].

وفي هذه المجموعة الثانية أيضاً يعنى جان بيناتيل بطبيعة ونوعية وحجم الحاجات الغذائية، والحاجات الجينية (الغريزة الجنسية مثلاً)، وبأسلوب وكيفية إشباع هذه الحاجات (Les Besoins) الغذائية (المتطلبات الغذائية)، والحاجات (الغرائز) الجنسية لدى الشخصية الإجرامية، ومدى اختلافها أو تطابقها في هذا الجانب مع الشخصية السوية من عدمه، ومدى علاقتها من عدمه بدوافع الجريمة والانحراف لدى الشخصية الإجرامية، في رأي بيناتيل هذه المواضيع تشكل الفروق والمميزات والسمات التي من الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التطرق إلى «مكونات» عناصر الشخصية

---

(١) مع العلم أن الاختلافات الواضحة في درجة أو مستوى السلبية والإيجابية لدى الشخصية (مثل زيادة وارتفاع معدل (متوسط) الحركة، ومعدل أو متوسط الجمود)، يعد أحد مؤشرات الاختلافات الانفعالية في الشخصية بصورة عامة. وكذلك من شأن الاختلاف في السلبية والإيجابية، أن يعطينا فكرة واضحة عن النمط السلوكي للشخصية، وعن اتجاه السلوك بصورة عامة لدى الشخص المعني.

الإجرامية، ولو أنها (هذه الأخيرة) تقع ضمن الاختلافات الجزئية وليست الأساسية، وهو يختلف هنا مرة أخرى مع مدرسة التحليل النفسي مثلاً، والمدرسة الغرائزية (مدرسة ماك دوقال)(Mac Dougall) في هذا الشأن.

يعنى جان بيناتيل في هذه المجموعة (الفئة الثانية من السمات «المكونات، والعناصر» النفسية) بموضوع المهارات التقنية، والاحترافية، المهنية (Les Aptitude Techniques)، والمهارات الفكرية (Les Aptitudes Intellectnelles)، المهارات الفيزيقية (العضوية) (Les Aptitudes Physiques). وهذه المهارات وطبيعتها، ونوعها، ومستوياتها المختلفة مهمة جداً في دراسة الشخصية بصورة عامة، وتزداد أهمية في دراسة الشخصية الإجرامية حسب ما يذهب إليه بيناتيل[1].

وبهذا نعتقد أننا قدمنا خلفية (ولو بشكلها المبسط) عن نظرة «النواة المركزية للشخصية الإجرامية»، وخلفية دراسة الشخصية الإجرامية، من وجهة نظر «جان بيناتيل»، التي نتمنى أنها تساعد (أو قد تساعد) أولاً في فهم الشخصية الإجرامية، وتساعد أيضاً، في فهم العوامل النفسية للشخصية الاحتيالية، أو العوامل النفسية المهيئة للفعل الاحتيالي.

٤ . ٢ نظرية النواة المركزية للشخصية الإجرامية

انطلاقاً من المجموعتين السابقتي الذكر للخصائص النفسية (السمات والصفات) للشخصية الإجرامية التي جمعها وحددها جان بيناتيل، بدراسة نفسية نسقية (Systématique)، واستطاع بها أن يصل إلى «مفهوم نفسي» أو مكونات أو «محددات نفسية واضحة» للشخصية الإجرامية حسب ما يعتقد، ترتكز هذه الأخيرة على، النواة المركزية للشخصية الإجرامية

(2). Ibid, p. 169.

(Noyau Central de la Personnalite Criminelle) أو على الركائز (العناصر الأساسية) التي سماها الركائز الأساسية للشخصية الإجرامية وجمعها في «نواة» هذه الشخصية، وهذه النواة التي تشكل الركائز الأساسية للشخصية الإجرامية، هي التي تحكم الانتقال للفعل الإجرامي[1]، أو بلغة أخرى هي التي تفسر الانتقال للفعل الإجرامي لدى الشخصية الإجرامية، وهي أيضاً، التي تفرق (Distinquant)، الشخصية الإجرامية عن الشخصية السوية.

وضع جان بيناتيل إذن أربعة ركائز (عناصر) أساسية للشخصية الإجرامية[2] وهي كالتالي:

---

(١) بعض العلماء النفسانيين، وبعض المحدثين والمتخصصين في الجريمة والسلوك الإجرامي، لوبلان (Le Blanc1980,) وروبرت كاريو (Robert-Cario2002,)، وجان بيناتيل (Pinatel, J1978-1980)، و(موريس كيسون (Maurice≠Cusson1981-1995,)، وأولوف كينبرج (olof≠Kinberg1962,)، ودو قرييف (De, Greeff). يفضلون استخدام مصطلح الفعل الإجرامي (Criminal Act) على مصطلح الجريمة (Crime) لأن المصطلح الأخير يشير إلى الجريمة كظاهرة (Crime as a Phenomenon)، وهم يفضلون البحث في الجريمة كفعل، (Crime, as an act) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هؤلاء يفصلون بين الإرادة الإجرامية (المفروض تواجدها عند بعض الأفراد) والانتقال، إلى الفعل الإجرامي، لأن الإرادة الإجرامية بدون فعل، ليس لها معنى، والشيء نفسه يقال على النوازع (Preponsities)، والميول (Tendencies) الإجرامية، هذه الأخيرة لا يكون لها معنى إلا إذا انتقلت إلى الفعل، أي تحولت إلى فعل إجرامي حقيقي وفعلي، ولهذا فهم يربطون دائماً، الإرادة الإجرامية والنوازع والميول الإجرامية بالانتقال للفعل.

(٢) هذه العناصر الأساسية، أو السمات (Traits)، يجب أن تكون كلها متوفرة في الشخصية الإجرامية لكي تنتقل الشخصية الإجرامية للفعل الاجرامي ذاته، بمعنى، لكي تصبح نوازع الفعل الإجرامي مكتملة لدى الشخص المعني، ومنها ينطلق فعلياً للأفعال الإجرامية، انظر التفاصيل:

- Cusson, Maurice, La Criminologie, Hachette, Paris, 2000, pp. 50-51.

١ ـ الانحصار في الذات (L'egocentrisme) .

٢ ـ القابلية للانسياق (L'abilite / Susceptibilite) .

٣ ـ العدوانية والتسلطية (L'agressivite / Autoritarisme) .

٤ ـ عدم الاكتراث الوجداني (L'insensibilite Morale/L'indifference Affective) .

هذه العناصر أو الركائز الأساسية استخلصها جان بيناتيل من أبحاث الكثير من العلماء والمتخصصين في علم الإجرام، وعلم النفس الإجرامي، وبخاصة منها الدراسات المتعلقة بالشخصية الإجرامية، أو بالخطورة الإجرامية التي يمثلها بعض الأفراد في المجتمع، وهكذا نجد أن عنصر، أو ركيزة «الانحصار في الذات» استخلصها جان بيناتيل من أبحاث كل من دو قريف (Degreeff)، ولا قاش (Lagache)، وشلدن (Sheldon)، وعنصر أو ركيزة «القابلية للانسياق» استخلصها من أبحاث علماء مثل بزر (Bize)، ولا قاش(Lagache)، وأولوف كينبرج (Olof-Kinberg)، ولمبروزو (Lombroso)، وعنصر أو ركيزة العدوانية أيضاً استخلصها من أبحاث وأفكار كل من لمبروزو، وأولوف كينبرج، وسراني (Surrane)، وقلوك (Glueck)، ودو قريف. وركيزة أو عنصر «عدم الاكتراث الوجداني» استخلصها من دراسات وأفكار كل من بوبي (Bowbby)، التي تعود إلى سنة ١٩٤٥م، ولقاش (Lag ache)، وغيرهم من العلماء، مع العلم، أن الأسماء التي ذكرناها هي مجرد أمثلة فقط، وليست حصرية، حيث إن جان بيناتيل نفسه ذكر البعض منها، والبعض الآخر لم يذكره، رغم تأثره بها، أو على الأقل الاستفادة منها[1].

---

(١) انظر في هذا الصدد آراء كل من: روبرت كاريو (Robert-Cario1998,)، ولوبلان (Le Blanc1994)، ودنيس سزابو (SzaboDenis). مرجع سبق ذكره. ==

ولو نرجع الآن إلى محتوى نظرية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» لجان بيناتيل[1]، في هذه النظرية الأمر لم يكن جان بيناتيل يبحث عن العناصر والمكونات، أو سمات الشخصية الإجرامية بقدر ما كان يبحث عن «عناصر النضج» (les Elements de Maturité) للفعل الإجرامي لدى بعض الأشخاص، أو العناصر والمكونات التي تجعل بعض الأفراد في حالة نضج، في حالة استعداد (سابق)، للانتقال للفعل الإجرامي، أكثر من غيرهم من بقية الأفراد مثل ما كان لمبروزو يبحث عن العناصر والمكونات والاستعدادات البيولوجية، التي تجعل بعض الأفراد أكثر استعداداً وصلاحية لأن يصبحوا مجرمين، بالمقارنة بغيرهم من الأسوياء. أي أن بيناتيل في الأصل كان يبحث عن العناصر النفسية للنضج للقيام بالفعل الإجرامي، ولمبروزو كان يبحث هو الآخر عن عناصر النضج الإجرامي البيولوجية لدى بعض الأفراد، وهو ما يفسر تأثير لمبروزو الشديد على بيناتيل وعلى أفكاره.

وعليه نجد أن عناصر مثل، الانحصار في الذات، والانسياق، والعدوانية، وعدم الاكتراث الوجداني، تشكل في مجموعها عند بيناتيل

== -Szabo Denis, Le Blanc, L, Traite de Criminologie Presses de L'Universite de Monfreal (2 end), Kiofreal, 1994.

- Cusson, Manrice, La Criminologie Actuelle, PUF, Paris, 1998.

(١) في حقيقة الأمر، هذه النظرية طورها جان بيناتيل بالتعاون مع زميله أو الأصح (تلميذه) بيار بوزا (Pierre Bouzat)، ولكنه استقل بها لوحده فيما بعد، وتنسب له الآن، انظر في هذا الشأن كتابهما المشترك Pinatel, J. Pierre Bouzat, Traite de Criminologie et de Droit Pénale, Dalloz, Paris1975, وبخاصة الفصل المخصص للشخصية الإجرامية (La Personnalite Criminelle, p.659-705).

عوامل الدفع نحو الفعل الإجرامي[1]، أو عوامل الانتقال للفعل الإجرامي (Le Passage a Lacte).

وبذلك يمكن القول وحسب رأي جان بيناتيل دائماً إن الشخصية الإجرامية المتأصلة تتميز عن غيرها من الأفراد الأسوياء بسمات نفسية، أو بعناصر نفسية، أو بمرتكزات نفسية، خاصة بها تميزها عن غيرها من الأسوياء. هذه السمات النفسية تجعل منها (أي الشخصية الإجرامية) أكثر قابلية، أو أكثر صلاحية، أو أهلية (مؤهلة أكثر من غيرها) للانتقال للفعل الإجرامي كلمات توفرت المواقف والفرص المناسبة للأفعال الإجرامية، بمعنى، أن السمات والعناصر والمرتكزات النفسية السابقة الذكر تجعل من الشخصية الإجرامية ليس لديها القدرة على التوقف (Freinage)، أمام المواقف الإجرامية المناسبة، والفرص المناسبة للأفعال الإجرامية من الانتقال للفعل الإجرامي، أي القيام بالفعل الإجرامي[2]، وهكذا تصبح السمات الأربع تشكل عوامل دفع نحو الفعل الإجرامي.

وربما يتساءل البعض، أو يجادل البعض بأن السمات النفسية للشخصية الإجرامية المذكورة من طرف بيناتيل قد توجد لدى المجرم المبتدأ، أو المجرم بالصدفة، أو حتى الأسوياء من الناس، لكن بيناتيل يشير هنا إلى أن تلك السمات وإن وجدت فعلاً أو جدلاً لدى المجرمين بالصدفة، أو المجرم

---

(١) لزيارة التوضيح، انظر، طالب، أحسن، الجريمة والعقوبة، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٦-٨٧.

(2)Cario-Robert, Introduction aux Sciences Criminelles (4 emc ed.), L'Harmattan, Paris, 2002, p. 98-99. Cusson, Maurice, Op. Cit., p. 50-51.

المبتدأ، أو حتى لدى عامة الناس فإنها تختلف في الكيفية، أو الشمولية[1] بمعنى (Quantitative) قد توجد (أجزاء منها فقط، وأهم من ذلك تختلف في النوعية (Qualitative)، وفي الدرجة (Degree)[2]، أي في نوعيتها وفي حدتها وكونها ليست كاملة (بأجزائها الأربعة) لدى المجرم المبتدأ، أو المجرم بالصدفة، أو حتى عامة الناس، بعكس الشخصية الإجرامية حيث نجدها مكتملة، شاملة، وحادة (طاغية) لديها.

السمات والركائز والعناصر النفسية للشخصية الإجرامية الأربع (الانحصار في الذات، والانسياق، والعدوانية، وعدم الاكتراث الوجداني) هي الأخرى تتفاعل مع متغيرات أخرى (Variables)، مثل المكونات والاستعدادات البيولوجية، والذهنية، والعقلية أي السمات التي ذكرها بيناتيل في المجموعة الثانية من السمات والمرتكزات النفسية، وهذا التفاعل هو الذي يعطي في النهاية للشخصية الإجرامية طابعها الخاص، ومميزاتها الخاصة بها أو تلك الخصوصية النفسية للشخصية الإجرامية في مجموعها.

Un Caracter Particulier, a la Personnalite dans sa Totalité)[3]

---

(١) سبق وذكرنا أن بيناتيل يشير إلى ضرورة توفر مجمل السمات أو العناصر النفسية الأربع، لكي ينتقل الشخص للفعل الإجرامي، وبذلك فإن العناصر الأربعة تعمل مجتمعة وليس فرادى.

(٢) المقصود هو درجة التأثير الذي تحدثه هذه العناصر على السلوك ككل، والسلوك الإجرامي تحديداً لأنها (أي السمات) غير النوعية، وغير الكاملة (مثل وجود واحدة أو اثنين من السمات فقط)، يجعل درجة تأثيرها في السلوك بالتأكيد أقل من حالة توفرها جميعاً، وبنوعية، أو بحدة كبيرة، حيث تتجمع تلك السمات في الشخصية الإجرامية وتشكل بذلك قوة ضاغطة، ودافعة على الفرد تجاه الفعل الإجرامي، أي تحمله على القيام بالأفعال الإجرامية. وهو عادة ما لا يحصل لدى غيره.

(3) Pinatel, J. Le Phénomene Criminel, Op. Cit., p. 159.

وهكذا، تصبح الشخصية الإجرامية في نظر، جان بيناتيل تشكل تكويناً نفسياً، وسلوكياً خاصاً يختلف عن الأسوياء، أو حتى عن المجرمين المبتدئين، أو مجرمي الصدفة، أو المجرم لأول مرة.

ولا ننسى هنا أن جان بيناتيل يذكر أيضاً الدور الذي تلعبه عملية التنشئة الاجتماعية (Socialisation) في تغذية الشخصية الإجرامية وتشكيلها من عدمه، وهو (أي دور التنشئة الاجتماعية) في النهاية الذي يستطيع إحداث الفرق في ظهور الشخصية الإجرامية وتشكيلها من عدمه، وبهذا الصدد نستطيع القول إن جان بيناتيل يعتقد أن دور التطبيع الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية هما اللذان يمكنهما أن يتصديا ويواجها قيام الشخصية الإجرامية حتى إن توفرت «المكونات النفسية» لعناصر الشخصية الإجرامية بوادر، ونوازع، وميول بعض الأفراد نحو الأفعال الإجرامية.

وعليه فظهور الشخصية الإجرامية وانتقالها للفعل الإجرامي هي في واقع الأمر، تعبير عن فشل عملية التنشئة الاجتماعية، وفشل المؤسسات القائمة بها.

إن المرتكزات النفسية للشخصية الإجرامية هي التي تجعل هذه الأخيرة قادرة على تخطي وتجاوز الكوابح الاجتماعية لمواجهة الفعل الإجرامي، أي مواجهة عوامل الدفاع الاجتماعي، أو حواجز وعوائق الفعل الإجرامي، التي أوجدها المجتمع على مختلف مسمياتها. هذه الكوابح والعوائق جمعها بيناتيل هي الأخرى في أربعة عوائق أو حواجز، أو كوابح (ميكانزمات الدفاع الاجتماعي تجاه الأفعال الإجرامية) على النحو التالي:

١ - العار الاجتماعي المترتب على اقتراف الفعل الإجرامي (L' opprobrc, qui S'attache au nom du malfaiteur).

٢ ـ القانون والعقاب (Le chatiment en cours)، الذي يواجه به المجتمع الفعل الإجرامي، أو التهديد به، بمعنى عوامل الردع القانونية.

٣ ـ صعوبة تنفيذ الفعل الإجرامي (Les Obstacles Materiels)، أي العوائق المادية التي يضعها المجتمع (الأفراد) للوقاية من الأفعال الإجرامية.

٤ ـ الخزي، والشين، وبشاعة الفعل الإجرامي، ومقترفه (Lodieux de L'exécusion).

هذه الميكانزمات الدفاعية، والعوائق، والكوابح التي تحول عادة (لدى الأفراد الأسوياء) دون اقتراف الأفعال الإجرامية نجدها بدون مفعول لدى الشخصية الإجرامية، أي لا تحول دون اقتراف الشخصية الإجرامية للفعل الإجرامي، لأنها بكل بساطة تقوم «الشخصة الإجرامية» بعملية التعويض والتخطي لتلك العوائق، والموانع، والكوابح، أو«الميكانزمات الدفاعية»، بما لديها من سمات، ومرتكزات، وعناصر نفسية خاصة (أو الخصوصية النفسية للشخصية الإجرامية)، بحيث تستطيع تخطي وتعويض كل واحدة من «الميكانزمات الدفاعية»، أو العوائق والكوابح الأربع السابقة الذكر، بواحدة من العناصر، والمرتكزات النفسية الموجودة لديها، وهكذا، تتخطى وتعوض عائق، أو كابح، «بشاعة الصور الإجرامية» أو فظاعة الفعل الإجرامي ومقترفه، بعدم الاكتراث الوجداني لديها، وتتخطى «العوائق المادية» التي يضعها المجتمع أو الأفراد أو «صعوبات تنفيذ الفعل الإجرامي»، بخاصة وسمة العدوانية لديها، وتعوض وتتخطى القانون والعقاب، أو التهديد به، وعوامل الردع القانونية بخاصية «الانسياق» أو سهولة الانسياق وراء كل ما يحقق نزواتها ورغباتها، أو سهولة الانسياق وراء المغيرات والأفكار والأفعال المؤدية إليها، وبخاصة تلك الأفكار الآتية من زملائه وأقرانه المجرمين، التي تدفع باتجاه تحقيق الرغبات والنزوات بدون الأخذ

بعين الاعتبار للقوانين والجزاءات العقابية. وأما الخزي والعار والشين، الذي يلحق مقترف الأفعال الإجرامية، فإنه يعوضه بما لديه من خاصية «الانحصار في الذات، أي بعدم إعطائه أي اهتمام أو اعتبار بما يقول الآخرون عنه أو ما يعتقده الآخرون عنه، لأنه منحصر بكل بساطة في ذاته فقط، وما يحقق لها (أي للذات الفردية للشخص المجرم) من منافع وملذات ورغبات دون اعتبار للمحيط أو المجتمع، أو الآخرين.

ميكانزمات الدفاع الاجتماعي			السمات النفسية للشخصية الإجرامية
١ـ بشاعة الصور الإجرامية وفظاعة الفعل الإجرامي ومقترفه	تشكل في مجموعها عوائق، وموانع وكوابح للفعل الإجرامي	تشكل في مجموعها دوافع نحو الفعل الإجرامي	١ـ عدم الاكتراث الوجداني
٢ـ العوائق المادية، وصعوبة تنفيذ الفعل الإجرامي	◄	◄	٢ـ العدوانية
٣ـ القانون والعقاب			٣ـ الانسياق
٤ـ الخزي والعار، والشين، الذي يلحق بمقترف الفعل الإجرامي أو المجرم	وتصبح بذلك، أربع ـ أربع = ٥ وهكذا يتم تحييد العوائق بالدوافع		٤ـ الانحصار في الذات

وعليه فإن، بيناتيل، يعتقد أن الفعل الإجرامي، أو بالأصح الانتقال للفعل الإجرامي، يصبح ممكناً إذا توفر شرطان أساسيان وهما يعبران عن نضج للفعل الإجرامي، هذان الشرطان هما:

أولاً: حين تصبح فظاعة وبشاعة الفعل الإجرامي، وحين يصبح الخزي والعار، والشين، الذي يصيب مقترف الفعل الإجرامي، لا يردعه عن القيام بالفعل الإجرامي.

ثانياً: حين تصبح القوانين والعقوبات والجزاءات القانونية، وحين تصبح العوائق المادية (على اختلاف أنواعها) لا تردع مقترف الفعل الإجرامي.

حينها فقط ينتقل الفرد إلى الفعل الإجرامي (أي يقوم بالفعل الإجرامي) وهذان الشرطان (الحقيقة أن مجموعها أربع) متوفرة وموجودة مسبقاً لدى الشخصية الإجرامية، لماذا هذا؟. بكل بساطة لأن الشخصية الإجرامية لها تكوين نفسي خاص بها، ولها سمات نفسية خاصة بها، تجعل تلك الشروط متوفرة فيها، ولأن السمات والخصائص النفسية لديها تجعلها بكل بساطة تقوم بعملية التعويض والتخطي لكل العوائق والكوابح و«الميكانزمات الدفاعية» التي يضعها المجتمع للحيولة دون حصول الأفعال الإجرامية.

٤ .٣ النواة المركزية للشخصية الإجرامية والاحتيال

هل يمكن تطبيق نظرية «النواة المركزية» على تفسير جرائم الاحتيال، أو هل تنطبق سمات وصفات الشخصية الإجرامية كما أوردها بيناتيل على الشخصية الاحتيالية؟ الجواب حسب ما نعتقد هو بالتأكيد نعم، لماذا هذا؟ بكل بساطة لأننا نعتقد أن هذه النظرية تصلح أساساً لتفسير الدوافع الإجرامية على مختلف أنماطها (أي بما فيها الاحتيال) من منطلق نفسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن بيناتيل كان أيضاً في بحثه يتعامل أساساً مع الأشخاص والمجرمين المتأصلين، أي الذين يشكلون خطورة اجتماعية (أو الذين سيشكلون خطورة على المجتمع)، أو الذين تشكل جرائمهم على الأقل خطورة على كل من المجتمع والفرد، والاحتيال، أو الشخصية

الاحتيالية (كشخصية، أو كنمط إجرامي) وتصنف ضمن الذين يمثلون خطورة إجرامية على المجتمع، أو على الأقل فإن نتائج أفعالهم تشكل خطورة اجتماعية حقيقية[١] وأهم من هذا وذلك فإن السمات الأربع للشخصية الإجرامية التي ذكرها جان بيناتيل تنطبق فعلاً على المحتالين، وبخاصة إذا ما نظرنا إليها من حيث الخصائص النفسية، أو «التكوين النفسي» لهؤلاء، وهذا يصلح ليس فقط من وجهة نظر الباحث بيناتيل، وإنما أيضاً من مختلف النظريات والنماذج التفسيرية النفسية التي قدمناها في هذا البحث، وبخاصة يصلح، مما ذهب إليه لوفنستين (Lowenstein1998,)، في كون المجتمع يحتاج إلى «حماية خاصة» من بعض الأنماط الإجرامية، أو بعض الشخصيات الإجرامية التي تشكل فعلاً خطورة على المجتمع[٢].

ولكي يتضح الأمر أكثر نرجع إلى الاحتيال نفسه، أو الشخصية الاحتيالية نفسها، ونطرح السؤال مرة أخرى ما هو الفعل الاحتيالي الإجرامي؟ وما هي الشخصية الإجرامية؟.

وكما سبق ذكره، الجرائم الاحتيالية هي؛ (الاستيلاء، أو حيازة[٣] مال الغير باستخدام الحيلة، والمكر والخداع، والتضليل، أو الإيهام «بحقائق»

---

(١) انظر في هذا الشأن النماذج الاحتيالية المذكورة في هذا البحث، التي يظهر منها بكل وضوح مدى الخطورة الاجتماعية التي تشكلها الأفعال الإجرامية.

(٢) انظر التفاصيل :

Lowenstein, L. F. Criminal Behaviour,Barry Rose Law Publishers, Little London, 1998, pp .212-213.

(٣) المقصود هنا بالحيازة هي الحيازة الكاملة، والتي تختلف قانوناً عن الحيازة الجزئية، أو غير الكاملة، فالمحتال يهدف أساساً إلى الحيازة الكاملة (التملك) للمال الذي يهدف من ورائه المحتال للحصول عليه، وتملكه، أي حيازته حيازة كاملة.

ليست صحيحة، وباستخدام خيانة الأمانة[1]، واستغلال الثقة وعدم الحذر والحيطة من طرف الضحية (المحتال عليه)[2].

والمحتال، إذن، هو ذلك الإنسان الذي يتميز بسمات الخداع والتضليل، والمكر، وخيانة الأمانة، واستغلال ثقة الآخرين به، وهو بذلك تنطبق عليه كل العناصر التي ذكرها «جان بيناتيل» فهو إنسان لا يعنى بشعور وعواطف وأفكار الآخرين (سمة الانحصار في الذات) وهو لا يبالي بما يحصل للمحتال عليهم، والمسلوبة أموالهم، (سمة عدم الاكتراث الوجداني)، وهو لا يبالي بعواقب أعماله ونتائجها سواء أكان ذلك على نفسه أو على الآخرين (سمة الانسياق وراء رغباته ومتطلباته الدونية)، وهو لا يبالي بالعقوبات والجزاءات القانونية، أو الصعاب والعقبات التي تعتري أفعاله (سمة العدوانية)، وهذه السمات أو الركائز، أو الخصائص النفسية، كلها تصب في خانة (النضج التام)[3] للانتقال للفعل الإجرامي، ومن ثم، النضج التام للقيام بالأفعال الإجرامية مهما كانت طبيعتها، وأشكالها، اللهم أنها تدر عليه المنافع المادية، والملذات والشهوات الذاتية، وعليه وحسب ما

---

(١) سبق وذكرنا أن جرائم الاحتيال رغم تشابهها بكل من جريمة خيانة الأمانة وجريمة التدليس في عدة أركان إلا أنها تختلف عنها من وجهة نظر القانون.

(٢) طالب، أحسن، «الوقاية من جرائم الاحتيال»، ورقة علمية مقدمة للحلقة العلمية «المسئولية الاجتماعية عن مكافحة الجرائم الاحتيالية»، تنظيم كلية التدريب في الفترة ٥/ ١٠/ ١٤٢٥هـ (٢٧-٣١/ ٣/ ٢٠٠٤هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ٤ ـ ٥.

(٣) إشارة إلى النضج التام للقيام بالأفعال الإجرامية، وفي المقابل، عدم النضج الأخلاقي والسلوكي، أي عدم نضج الشخصية، وعدم النضج في الشخصية هو عبارة عن مجموعة ظواهر ذات طبيعة فسيولوجية (عضوية) أساساً، ثم تصبح انفعالية، نفسية، أخلاقية، انظر:

Carlap, E. Callo, A., Op. Cit., p. 124.

ذهب إليه بيناتيل في نظرية النواة المركزية للشخصية الإجرامية، فإن الشخصية الاحتيالية هي الأخرى مثلها مثل الشخصية الإجرامية المتأصلة، تقوم بعملية التعويض والتخطي لكل العقبات والكوابح التي تعترض (أو قد تعترض) أفعالها الاحتيالية، بما لديها من سمات ومرتكزات (الخداع، والمكر، والحيلة، وخيانة الأمانة، والتدليس، واستغلال ثقة الآخرين بها، أو تصديق لأقوالها وأفعالها)، هذه السمات والصفات في مجموعها، وعند ربطها بالجرائم الاحتيالية تصبح تشكل مجموعة ضاغطة على الشخصية الاحتيالية تدفعها نحو الأفعال الاحتيالية، وأفعال النصب، وتصبح وكأنها دوافع نحو السلوك غير السوي، وتحديداً نحو الأفعال الاحتيالية، فالدافعية المرتبطة «بنواة الشخصية الإجرامية»، وفي هذه الحالة الشخصية الإجرامية الاحتيالية قد تصبح إذن جزءاً من نمطية الشخصية الاحتيالية ذاتها، وجزءاً من سلوكها، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يذهب إليه الباحث الأمريكي بول (Ball, 1977)، في هذا الشأن حيث يشير إلى أن الدافعية (وبخاصة في الأفعال الإجرامية) هي: (كل ما يحض الفرد على القيام بنشاط سلوكي معين، وتوجيه هذا النشاط نحو وجهة معينة)[1].

وأما (زيدان، ١٩٨٦) فيعرفها (أي الدافعية) بأنها: (حالة داخلية، أو استعداد فطري، أو مكتسب شعوري، أو لا شعوري، عضوي، أو اجتماعي، أو نفسي، يثير السلوك الحركي أو الذهني، ويسهم في توجيه السلوك إلى غاية شعورية أو لا شعورية)[2].

---

(١) ذكره نشواتي، عبد الحميد، علم النفس التربوي، ط. ٢، درا الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٥، ص ٦٠٢.

(٢) زيدان، محمد مصطفى، النمو النفسي للطفل المراهق، ونظريات الشخصية، دار الشروق، جدة، ١٩٨٦م، ص ٥٢.

ويظهر مما سبق، من تعاريف ومعالجة الدوافع النفسية للسلوك أنها تسهم إسهاماً واضحاً فيما ذكرناه من كون الشخصية الاحتيالية تصبح مندفعة بدوافع «شبه فطرية»، أو لا «شعورية» نحو الأفعال الاحتيالية، وأنها لا تملك القدرة على كبح جماحها الإجرامية (الاحتيالية)، أو تمالك نفسها أمام مواقف إجرامية معينة مثل، ثقة الآخرين بها، أو تصديق الآخرين لها. وهي تعد ذلك ضعفاً، أو حتى غباء من الآخرين، ومن ثم لا تستطيع الشخصية الاحتيالية مسك نفسها من استغلال تلك المواقف للاحتيال على الناس، وكذلك نجدها لا تعنى بما يصيبهم من جراء تلك الأفعال الاحتيالية الإجرامية، وهذا يدل بالتأكيد حسب اعتقادنا على أن الشخصية الاحتيالية مثلها مثل الشخصية الإجرامية لها «طبيعة خاصة»، ولها خصائص نفسية خاصة بها، هذه الخصائص النفسية الخاصة، والطبيعية الخاصة نجد لها تفسيراً في نظرية بيناتيل السابقة الذكر حسب ما نعتقد.

ولنوضح أكثر لما نذهب إليه، نحيل إلى ما أشار له الباحث الفرنسي جان ماركيزي[1] (Jean Marquiset1983)، فيما يخص الاختلاف بين «اللص العادي» والمحتال، أو المجرم المتأصل، ومنه (المحتال، وخائن الأمانة)؛

- (تقنية السارق أقل تعقيداً . . . [من المحتال مثلاً] فهو يسرق للهوس بالسرقة، أو للحصول على أشياء لا يملكها)[2].
- (السرقة فعل آني عفوي يكاد يكون شبه آلي، بعكس الاحتيال أو خيانة الأمانة فهو فعل منظم يطلب التمويه و. . . .)[3].

---

(١) مع ملاحظة أن هذا الكتاب مترجم للغة العربية من طرف عيسى عصفور.

(2) Marquiset, Jean, Le Crime, Trd. Issa, Aseour, Aouidat, Paris, Beirouth, 1983, pp. 92-93.

(3)Ibid, p. 91.

ـ(. . . السارق عادة ينفق المال في الحال، ولا يدخره، ولا يستثمره كما هو الحال عند المحتال. . .)[1].

ـ(. . . استخدام المال المتحصل عليه [بالاحتيال مثلاً]، يستخدم في شراء الأراضي، أو الأوراق المالية. . .)[2].

فلو اقتصرنا على نقطتين مما ذكره ماركيزي مثل؛ الفرق بين تقنية السارق، وتقنية أو أسلوب المحتال، وكون السرقة العادية، هي أساساً فعل «شبه آني» (لا يحتاج عادة إلى تخطيط ذهني محكم ومسبق) بعكس الاحتيال الذي يحتاج إلى تخطيط مسبق، وتفكير، وجهد ذهني واضح، ويرتكز أساساً على المكر والخداع والتدليس، وخيانة الأمانة، فإن الفروق ذاتها المشار إليها تشير في الواقع إلى ضرورة توفر سمات وصفات خاصة تتميز بها الشخصية الاحتيالية، ونجد أقرب تفسير لها، أي لهذه الخصوصية النفسية، ذات (التكوين، والطابع، والنمطية النفسية)، في نظرية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» لجان بيناتيل أكثر من غيرها من النظريات التي تعالج الموضوع نفسه. ودائماً وفي إطار تدعيم هذا الطرح، نذكر أيضاً ما أشار إليه الباحث السعودي (الخليفة، ١٩٩٩م) في وصفه للشخص المخادع ([الشخصية الاحتيالية] حيث يشير إلى ما يلي:

(الشخص المخادع (المحتال) يكون دائماً متربصاً لوجود ثغرة بطريقه يستطيع من خلالها التغلب على شخص آخر، للحصول على الكسب المادي أو شيء آخر ذي قيمة، المخادعون [المحتالون] يرون في العالم كغابة

(1) Ibid, p. 92.
(2) Ibid, pp. 92-93.

حيث يستطيع الفرد الذكي والمتربص أن يفوز في حين لا يبقى للآخرين السذج إلا الخسارة والضياع)[1].

ولو تمعّنا جيداً فيما ذهب إليه الخليفة في وصفه للشخصية المخادعة [الاحتيالية] فإننا نعتقد أنها لا تبتعد كثيراً عن ما جاء في نظرية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» أو على الأقل، فيما تحمله من محتوى ومضمون، فالشخص المخادع الذي يتربص بالغير، الذي يرى في العالم (المحيط الخارجي، وبقية أفراد المجتمع الآخرين) عبارة عن غابة، فهو إذن لا يكترث لا بالقيم ولا بالأخلاق، ولا بالقوانين، ولا بمشاعر الآخرين وعواطفهم، الذي يرى في الآخرين (المخدوعين والمحتال عليهم) مجرد سذج، حمقى، وكأنهم ينتمون إلى مخلوقات أخرى، غير الإنسانية، الذي لا يكترث لمصير المخدوعين، والمحتال عليهم، ولما آلت إليه أموالهم وأحوالهم، بعد الاحتيال عليهم وخداعهم، في اعتقادنا، هو الذي «لا ينتمي» إلى الجنس البشري، وهو الذي يشكل نمطاً وفصيلاً مخالفاً عن النمط البشري العادي، والإنسان السوي العادي، وهذا «النمط البشري الخاص» لا بد أنه أيضاً يتميز بنفسية خاصة وسمات نفسية خاصة، وبعناصر ومرتكزات نفسية خاصة تتجمع في بوتقة واحدة تشكل في مجموعها «النواة الصلبة» لهذه الشخصية الخاصة، وهو ما تذهب إليه في الأساس نظرية «النواة المركزية للشخصية الإجرامية» لبيناتيل.

---

(١) الخليفة، حسين عبد الله، البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة، في ندوة «الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها»، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م، ص ١٥٠.

٤ . ٤ عامل الشعور بالنقص عند الفرد أدلر

من أهم العوامل النفسية التي يمكن اعتمادها في مجال تفسير الجريمة والانحراف عموماً، وجرائم الاحتيال خصوصاً هو عامل الشعور بالنقص. ومن هذا المنطلق سوف نسهب في تفسير نظرية «عامل الشعور بالنقص» لما نعتقده في كونها لها علاقة أكثر من غيرها بالعوامل النفسية وراء جرائم الاحتيال.

عامل الشعور بالنقص يرجع إلى الباحث والطبيب النمساوي ألفرد أدلر (Alfred, Adler1870-1937)، بعكس ما يظن الكثيرون الذين يرجعونه إلى الباحث والطبيب النمساوي سيقموند فرويد (S. Freud)، الذي كان فعلاً أستاذا وصديقاً لأدلر.

في الأصل كان أدلر طبيباً مختصاً في العيون، ثم بعد اتصاله بفرويد وتعرفه على أبحاثه المتعلقة بمرض الهستيريا، والأمراض العصابية الأخرى، استهواه هذا المجال، وكان سبباً في دخوله مجال علم النفس التحليلي.

ورغم أن أدلر كان في الحقيقة تلميذاً لفرويد (البعض يقول زميلاً له) إلا أنه اختلف معه في الكثير من المواضيع والقضايا العلمية، وأهمها معارضته للمبالغة التي أعطاها فرويد للغرائز الفطرية (ومنها الغريزة الجنسية)، وكذلك المبالغة في تأثير اللاشعور (L.Inconscient) على السلوك[١].

---

(١) أدلر تخلى تماماً عن كل ارتباط بفرويد بداية من سنة ١٩١١ . انظر لزيادة الاطلاع في هذا الموضوع:

- Mqubachir, Chartal, Freud Seghers, Paris, 1974, pp. 178-179.

وركز أدلر بدلاً من ذلك على الأنا (Le-moi) (EGO) وليس على الأنا الدنيا (Le ca)، (D.I) كما فعل فرويد، وكان نتاج ذلك خروجه بنظريته الخاصة عن الشخصية، وعلم النفس الفردي (La Psychologie Individuelle) ، بدلاً من علم النفس التحليلي (Psychanalyse) كما هو الحال عند فرويد.

يعتقد أدلر بوجود أهداف للشخصية (للأنا) ترسم معالمها منذ المرحلة الأولى (السنوات المبكرة) لحياة الفرد، من خلال ما يسميه بمخطط الحياة (Plan de vie)[1] الذي يعتمده كل فردٍ لنفسه، وذلك منذ إدراكه لشخصيته.

يعتقد أيضاً أن الوظائف السلوكية للفرد تهدف في مجموعها إلى تحقيق تلك الأهداف والغايات ضمن ما يسميه أدلر[2] «توجهات الفرد الأساسية»، أو مخطط الحياة الذي يرسمه الفرد لنفسه منذ المرحلة الأولى لحياته.

كذلك يعتقد أدلر أن القيم (Valeurs) هي نتاج متطلبات الحياة الاجتماعية، وأن المشكلة الكبرى (سلوكياً) هي الوصول إلى مشاعر مشتركة، قادرة على إحداث توازن (تناغم) (Harmonisation) بين متطلبات الفرد ومتطلبات الجماعة[3] ، ونعتقد أن هذه النقطة بالذات على غاية كبيرة

---

(1) Mueller, F. L. Histoire de la Psychlogie, Payat, Parise, 1960, pp. 373-374.

(٢) نعتقد أن أفضل من كتب عن العلامة ألفرد أدلر، هو الباحث والبروفسور النفساني السويسري مولر ف. ل. (Mueller F.L) في كتابيه تاريخ علم النفس (Histoire de Psychologie1960)، وعلم النفس المعاصر (La Psychologie Contemporaine1968)، وربما يُعد هذا الأخير من تلامذته غير المباشرين، وانطلاقا من هذه الحقيقة اعتمدنا (وبشكل كبير) على طروحات هذا الأخير فيما يتعلق بألفرد أدلر، ومعالجته للشعور بالنقص.

(3) Mueller, Op. Cit., p. 374.

من الأهمية، وبخاصة عندما تأتي من عند طبيب نفساني، حيث نجد هنا أدلر يحيل إلى الثقافي «الاجتماعي» بجانب النفساني في التأثير على السلوك الفردي والجماعي، وهو بذلك (وفي هذه النقطة بالذات) يختلف عن فرويد ويتوافق مع يونغ (Jung K. G.1875-1961) مثلاً، المعاصر له والمتشابه معه في الاختصاص وهما من القلائل الذين ساروا في هذا الاتجاه، أي إعطاء أهمية واعتبار إلى التأثيرات الثقافية على السلوك، هذه الإضافة أو الطرح المخالف لما هو سائد في أوساط النفسانيين (أصحاب مدرسة التحليل النفسي) في ذلك الوقت. نجدها أيضاً عند أدلر، فيما يتعلق بمعالجته لموضوع الشعور بالنقص أو بالدونية كما سوف يتضح لاحقاً.

٤ .٤ .١ نظرية الشعور بالنقص

نظرية الشعور بالنقص أو بالدونية (أو على الأقل الطرح) قدمها ألفرد بعد اشتداد خلافه مع فرويد حيث عرضها في كتابه الذي صدر سنة ١٩٠٧م[1].

بالنسبة لأدلر الحياة عبارة عن معترك (أو عبارة عن كفاح) (Une Lutte) يستوجب على الفرد فيها أن يفرض نفسه (يحقق ذاته) بطريقة ما، (هذه الفكرة مهمة جداً هنا في المجال السلوكي ككل) بحيث نعتقد أن الكثيرين تأثروا بها وليس أقل من ذلك روبرت ميرتون (Robert Merton) في نظرية «اللامعيارية المطورة»، أو نظرية (Strain Theory) «نظرية الضغط

---

(١) تحت عنوان: النقائص العضوية وعلاقتها (مردودها) النفساني:
(Les Inferiorite et Leurs Retentisscment Psychique)
وطبع هذا الكتاب في فرنسا في طبعته الثالثة في باريس سنة ١٩٥٦م عند دار النشر بايو (Payot).

الاجتماعي»، ومن ذلك يبحث الفرد عن شكل من أشكال الهيمنة أو السيطرة ليلبي الفرد من خلالها متطلب «غريزة الهيمنة والسيطرة» لديه التي يعتقد أدلر أنها «غريزة فطرية».

وحسب أدلر دائماً فإن الفشل في تحقيق هذه المهمة (تحقيق الذات في معترك الحياة) يعد فشلاً في إشباع غريزة فطرية أساسية (Dominisatrice Congenetale) أي «غريزة السيطرة والهيمنة»، وسوف يلقى ذلك الفشل بظلاله على شخصية الفرد، وسوف يؤدي إلى الشعور بالنقص، أو بالدونية (Un Sentiment d'inferiorité)[1]، وسوف يولد هذا الواقع لديه دافعاً قوياً للتخلص من هذه الحالة (الفشل في تحقيق الذات في معترك الحياة) هذا الدافع يسميه أدلر، (Leit-Motiv)، أو «الدافع الحقيقي»، أي دافع التخلص من الشعور بالنقص.

يعمل الفرد إذن جاهداً للتخلص من ذلك الشعور (الشعور بالنقص أو بالدونية) وهذا الجهد، يعادل في حقيقة الأمر «الاحتجاج الحاسم (La Protestation Viril) أو الرفض القوي القاطع للقبول بتواجد الفرد في موقع الدونية (أو الإحساس أو الشعور بها)، وهو أي (الاحتجاج الحاسم) تعبير على شدة وقوة هذا الدافع الذي يتولد لدى الفرد، مباشرة بعد الشعور بالنقص أو بالدونية.

ويذكر أدلر أن ذلك يشبه شعور الطفل عندما لا يحصل على كل ما يريد، أو ما يريد بالضبط، وما يتبعه من احتجاج وصراخ وبكاء، ورفض،

---

(١) مع ملاحظة أن تعبير الشعور بالنقص (وليس الشعور بعقدة النقص كما هو عند فرويد) بالفرنسية (Le Sentiment d'inferiorite) هو في الأصل لأدلر ويبقى مرتبطاً باسمه دائماً مثل ما هو الحال لمصطلح «اللاوعي الجماعي عند الأطفال» (L.inconscient Collectif) الذي هو في الأصل للطبيب والسيكاتري السويسري يونق (Jung) وليس لفرويد. انظر (Mueller, Op. Cit., p.375).

لأن عدم تلبية رغباته، أي (رغبات الطفل)، يعدها الطفل شعوراً بالنقص وبالدونية (لديه) في مقابل والديه أو في مقابل الكبار. والتعبير (الدليل) على ذلك هو ما يعمد إليه الأطفال من البحث عن إشباع لرغباتهم غير المشبعة من طرف الوالدين (أو الكبار) بعيداً عن المراقبة الوالدية، أو مراقبة الكبار لهم.

٤ .٤ .٢ تثبيت الشعور بالنقص

المشاكل السلوكية المرتبطة بالشعور بالنقص، أو بالدونية لا تنتج من مجرد الشعور بالنقص أو بالدونية، حسب رأي أدلر، وإنما تنتج عندما يثبت أو يترسخ أو يتموقع ذلك الشعور، أي تنتج من ثبات الشعور بالنقص أو بالدونية لدى الفرد (La Fixation)، لأنه في هذه الحالة يصبح الفرد يبحث وبصورة آلية عن التعويض (La Compensation)[١]، وذلك بغض النظر عن انتقال الشعور بالنقص إلى اللاوعي، كما يراه أو يذهب إليه فرويد[٢].

ولتوضيح ذلك نعود إلى المثال الذي ذكره أدلر، فيما يتعلق بشعور الأطفال بالنقص أو بالدونية.

الشعور بالنقص (أو حتى الدونية) لدى الأطفال، شيء طبيعي، بسبب

---

(١) لزيادة الاطلاع على مختلف أشكال التعويض عن الشعور بالنقص أو نظرية:
- Norbert, Selamy, Op. Cit., p. 138.

للتعرف على مختلف أشكال العقد النفسية، والتعويض، انظر:
- Grawitz, Madleine, Lexiques des, Sciences Sociales, (8 eme ed), Dalloz, Paris, 2004, pp. 77-78. (Omplexe Compansation)

(٢) انظر للتفصيل في نظرية عقدة النقص أو عقدة أوديب: (Oedipe Complexe)
- Moubachire, Chantal, Op. Cit., "L'oedipe ou Histoire et la Verite", pp. 46-55.

ضعفهم الجسمي بالمقارنة بالكبار، وهذا الشعور (الطبيعي) سوف ينطفأ عند تطور شخصية الطفل، وينطفأ تحديداً عندما يكبر الطفل ويصل إلى تحقيق ذاته في المحيط الذي يعيش فيه، وذلك باعتماده لسلوك وطريقة حياة مقبولة ثقافياً واجتماعياً، أما إذا لم يصل إلى ذلك (أي تحقيق الذات)، فإن ذلك الشعور (الشعور بالنقص والدونية) الذي حمله معه منذ مرحلة الطفولة، سوف يتحول إلى شعور ثابت (مثبت) (Fixe) بالنقص، وتبعاً لذلك تبدأ المشاكل السلوكية المرتبطة بهذا الشعور بالظهور.

أما عند الكبار فإن الشعور بالنقص (الذي يكون بسبب عوامل عديدة التي سوف نرجع لها لاحقاً)، وعند تثبيته (ترسيخه) سوف يؤدى إلى دخول الفرد في صراع داخلي (اضطرابات نفسية)، ويجعل الفرد يدخل في معترك آخر، وليس في معترك الحياة السابقة الذكر، بل يدخل في معترك وصراع داخلي مع ذاته، وهنا تبدأ المشاكل السلوكية[1].

يذكر أدلر، ان الشخص الذي يتكون لديه تثبيت (Fixation) أو ترسيخ للشعور بالنقص، يترتب على ذلك عواقب وخيمة، عديدة، ومنها الشعور بالدونية الفعلية (Une Inferiorite Reelle)، (وما يترتب عليها من سلوكيات شاذة) أو دونية على شكل إعاقة عضوية (Inferiorite, Organique)، أو إعاقة وظيفية (Inferiorite Fonctionelle)، وكلها تؤدي إلى النتائج نفسها السلوكية الوخيمة على الفرد، أو قد تؤدي إليها (Mueller: 1960:377).

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع على علاقة الشعور بالمشاكل السلوكية: بول دايال: الخوف والقلق).
- Diel, Paul, La Peur et L'angoisse, Payot, Paris, 1968, pp. 131-138.

٤ .٤ .٣ مسببات الشعور بالنقص

مسببات الشعور بالنقص أو بالدونية عديدة، ومتنوعة، فيمكن أن تكون عضوية وراثية على شكل إعاقة عضوية، أو عيب خلقي. وهذا هو الأصل (حسب) النفساني الفرنسي سلامي (Sellamy1983,)، والنفساني السويسري ملر (Mueller1960,)، بالإضافة إلى أدلر نفسه[١]، لكن الشخص الذي لا يستطيع تخطيها، يثبت لديه الشعور بها، وتصبح تلك الإعاقة العضوية في هذه الحالة مؤثرة وظيفياً وسلوكياً، مع العلم أنه ليس بالضرورة أن يكون أصل (مسبب) الشعور بالنقص أو الدونية هو النقائص أو العيوب العضوية أو الوراثية، بل يمكن أن يكون ذلك ناتجاً عن سوء التربية (Une Education Maladroite) مثلاً، وهو ما يسميه أدلر «الدونية القواعدية» (Inferiorité Convcntionnelle)[٢]، الناتجة أصلاً عن أساليب تربوية خاطئة، مثل التسلط الأبوي المبالغ فيه، أو استعمال العقوبة الشديدة، أو القسوة في معاملة الأطفال، أو الاستمرار (من طرف الوالدين على الخصوص) في مقارنة الطفل بمن هم أذكى «أو أحسن» منه، وغير ذلك من الأساليب التربوية الخاطئة[٣].

---

(١) انظر ملر، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٧٤-٣٧٧.

(٢) انظر لزيادة الاطلاع في المرجع أدناه، ص ٣٧٣-٣٧٩.

- (Mueller, 1960), "La Psychologie des Profondeurs".

وفي المرجع الثاني لمولر سبق ذكره، ص ٤١-٤٦ (Mueller, .L .F 1968).

(٣) في هذا الإطار، مثلاً، يشير النفساني الفرنسي بيار لوكلار (Pierre Le Clair2003,) في بحث له عن سيكولوجية الجريمة، إلى عدة حالات إجرامية، كانت العوامل التربية والتنشئة الاجتماعية الخاطئة دوراً رئيساً فيها: انظر:

- Leclaire, Pierre, Le Psy Du Crime, J.L. Lauttes, Paris, 2003, pp. 55-126.

ويمكن أيضاً أن ينشأ الشعور بالنقص، أو بالدونية (وما قد يتبعها من تثبيت) من مجرد الانتماء إلى طبقة، أو فئة دونية في المجتمع، أو وضعية اجتماعية صعبة، يعشيها بعض أفراد المجتمع (Une Situation Sociale Frustrée). أو قد تكون قد يحصل الشعور بالنقص، أو بالدونية أيضاً نتيجة اليتم (Orphelinat)، أو قد يحصل نتيجة معرفة الطفل (أو حتى الشاب) أنه ينتمي أصلاً، إلى فئة أطفال الشوارع، أو الأطفال اللقطاء (Les Enfants Abandonnés)، أو بمجرد وجود الطفل في الملاجئ العامة ودور الخدمة الاجتماعية، أو دور الملاحظة الاجتماعية.

ويذكر أدلر حالات هي الأخرى تؤدي للشعور بالنقص أو بالدونية حالات ربما الكثير منا لا يفكر فيها أصلاً في هذا المجال[1]، رغم ما لها من علاقة مباشرة بهذا الموضوع (الشعور بالنقص أو الدونية). مثل؛ «قدوم» أو ظهور عضو جديد في الأسرة، ومنها ولادة أخ، أو أخت لدى الأسرة، الذي يصبح يستقطب الاهتمام أو يصبح يستحوذ على عناية ورعاية الأسرة كلها، وهو الاهتمام والاستحواذ أو الاستقطاب الذي كان موجها سابقاً للطفل المعني الذي أصبح (بمجيء المولود الجديد) أكبر سناً، ومن ثم فقد اهتمام العائلة لصالح المولود الجديد، وهذا من شأنه أن يولد شعوراً بالنقص أو بالدونية، وقد يكون له عواقب وخيمة نفسياً وسلوكياً، حسب ما يذهب إليه، كل من (مولر، وأدلر، ١٩٦٨ : ٣٧٥).

وحالة الطفل (وبخاصة الأصغر سناً بين إخوانه أو أخواته) الذي يتولد لديه شعور بأنه «مزاح» (Ecarté-Ecrasé)، أو مهمش من طرف إخوانه وأخواته، يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى الشعور بالنقص أو الدونية، ويمكن لذلك الشعور في حالة تثبيته لدى الطفل (Fixation) أن يؤدي إلى عواقب واختلالات نفسية وسلوكيات عويصة.

---

(١) أدلر، ذكره (Mueller1960)، ص. ٣٧٧-٣٧٨.

في الحالات السابقة الذكر، وما قبلها (من مسببات الشعور بالنقص أو بالدونية) نجد أن أدلر أضاف العامل الثقافي وبوضح لمدرسة التحليل النفسي مخالفاً، لذلك رأي أستاذه فرويد[1] الذي يركز على العوامل والمسببات النفسية، وتحديداً عند الأطفال حيث يركز فرويد مثلاً على التجارب القبلية وعلاقتها باللاشعور (L'inferiorité Conventionnelle).

إن إضافة أدلر «للدونية القواعدية»، التي مردها «القواعد السلوكية» الخاطئة، أو سبل التربية والتنشئة الاجتماعية التقليدية الخاطئة، تعد بحق إضافة علمية مهمة وبخاصة في فترة زمنية لم تعط تلك الإضافات الاهتمام اللائق بها.

٤ . ٤ . ٤ التعويض عن الشعور بالنقص

نقطة الانطلاقة فيما يتعلق بالتعويض عن الشعور بالنقص أو الدونية هي، كون التعويض يصبح أساس التفكير لدى الفرد المعني، ويؤدي ذلك إلى ردة فعل آلية، أو شبه آلية تجاه ذلك الشعور حيث يذهب ألفرد أدلر إلى (أنه عندما يولد شخص ما بنقص أو عيب خلقي، في أحد أطرافه العضوية، فإن ذلك يؤدى إلى قيام عمليات لا شعورية (لاواعية) (Processus Inconscient)، تبدأ بالعمليات الفيزيولوجية، ثم لا تلبث أن تشمل النفسية بالتزامن معها، (في الوقت نفسه)، و تهدف تلك العمليات في مجموعها

---

(١) انظر لزيادة الاطلاع عن هذا الموضوع وموضوع الخلاف حول تفسير الأحلام بين فرويد وخصومه:

- Moubachir, Chantal “Paradigme : Le rêve“.

مرجع سبق ذكره (Freud s, Seghers1974) في ص. ٧٠ـ٧٨.

إلى إعادة التوازن للفرد، الذي اختل بفعل النقائص أو العيوب)[1] وهو ما يعنى بلغة أخرى القيام بتعويض تلك النقائص والعيوب، والمهم، هنا هو اعتقاد أدلر بحدوث تلك العمليات بطريقة آلية (أو على الأقل شبه آلية)[2] لأن السؤال ليس، هل هناك تعويض أم لا، أم هل هناك محاولة للتعويض أم لا، بل السؤال، هل يتم ذلك بطريقة آلية، أم شبه آلية، والأهمية الأخرى التي أضافها أدلر حسب اعتقادنا هي أن عملية التعويض تكون نفسية وبيولوجية في الوقت نفسه، وليس فقط عملية تعويض نفسي كما هو الحال عند فرويد[3].

إذن التعويض ضروري وشبه آلي، وهو الذي يعيد التوازن (البيولوجي والنفسي) للفرد.

التعويض عن الشعور بالنقص أو بالدونية يؤدي إلى إحداث «الشعور بالتعويض» (إشباع دافع التعويض)، وهو ما أعطاه أدلر أهمية خاصة، لأنه يعتقد بأن له مفعولا نفسيا أساسيا، وله دور كبير في رسم حياة ومستقبل

---

(١) انظر: Muller, 1960, p. 374.

- Adler, Alfred, Les Inferiorités Organiques et leur Retentissement psychique, Payot, Paris, 1955.

مع العلم أن الكتاب ظهر في طبعته الأولى بالألمانية سنة ١٩٠٧م.
مرجع سبق ذكره:

- Muller, La Pychologie, Contemporaine, 1968, 43-42

(٢) الشعور بالنقص عند أدلر يصبح وكأنه فعل يتطلب ردة فعل، وردة الفعل المقصودة هي التعويض التي لا مناص منها عند صاحبها وهو ما يعرف بالفرنسية (Crollaire-Contre Coup).

(٣) لمعرفة فكرة التعويض عند فرويد انظر:

- Anzieu, Dirier, L'Auto-Analyse de Freud, Ceres Editions, Tunis, 1995, pp. 105, 122.

الشخص المعني، وبخاصة عند الأطفال، أو في المراحل العمرية الحرجة (Lage Critique)، (مرحلة المراهقة تحديداً).

وانطلاقاً من الأهمية الكبرى التي يعيرها أدلر لموضوع التعويض عن الشعور بالنقص أو الشعور بالدونية، اختلف هذا الأخير مع فرويد في تفسير الأحلام، فهو (أي أدلر) لا يرى فيها مجرد متنفس للغرائز المكبوتة، أو العقد الطاغية مثل ما اعتقده فرويد[1]، بل يرى فيها تدريباً لا شعورياً للقيام بعملية التعويض لدى الفرد الذي لديه شعور بالنقص أو بالدونية، أي تدريباً لا شعورياً للتعامل مع الصعاب التي تواجهه (آخذاً في الحسبان الإعاقة) في سبيل تحقيق الذات، أو إثبات الذات (Affirmation).

وتحقيق (إثبات) الذات هو الذي يولد (بعض) الشعور بالتعويض، أي أن تعويض الشعور بالنقص يتحقق من خلال الشعور بتحقيق الذات لدى الفرد (L'affirmation de Soi)[2].

يعتقد أدلر، أن الفرد الذي لديه الشعور بالنقص أو بالدونية، وفي محاولته للتعويض عن ذلك سوف يتلقى صعوبات (بل حتى معارضة) من المحيط الذي يعيش فيه، وبخاصة في المراحل الأولى، أو في السنوات الأولى، ولكن إذا استمر الفرد في المحاولة وبوتيرة تتبعية (وهنا يشير إلى التعويض الايجابي) سوف ينجح حتماً في ذلك، وذلك بالمحاولة وإعادة المحاولة مرة بعد مرة، وبإخراج كل الطاقات والقدرات والمهارات التربوية لديه (أدلر يعتقد أن كل فرد لديه القدرات والطاقة الكافية لتجاوز الإعاقة)، ومن ثم التعويض الإيجابي عن الشعور بالنقص.

---

(١) انظر للتفاصيل في هذا الموضوع:

-Didier, Azieu, L'Auto-Analyse, de Freud, Op. Cit., pp. 34 -54.

(2) Mueller, 1968, Op. Cit., p. 42.

٤ . ٤ . ٥ مظاهر الشعور بالنقص

للدلالة على وجهة نظره فيما يتعلق بالشعور بالنقص أو بالدونية يقدم أدلر عدة أدلة، أو «مظاهر واضحة»، على الشعور بالنقص أو بالدونية، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ ـ الشعور بالنقص يظهر على شكل سرعة الاستثارة مثلاً، حيث كلما ذكر النقص، أو الإعاقة، أو مصدرها ولو بطريقة غير مباشرة، أو شبه واضحة، أو كلما حصلت إشارة أو إيماء ولو بشكل خفيف، لمكون النقص (العيب) لدى الفرد يستثار بشدة وأحياناً بعنف.

٢ ـ عند الطفل، نجد أن الطفل الذي يتعلق تعلقاً مبالغاً فيه بأحد أبويه (الذي يمكن أن يتجلى لاحقاً في شكل من أشكال التخلف العقلي)، يعد مظهراً من مظاهر الشعور بالنقص أو بالدونية.

٣ ـ ما هو حاصل عند النساء لدى بعض قبائل الأمازون (غابات الأمازون في أمريكا الجنوبية) في المعاشرة الزوجية، حيث ترغب المرأة في الهيمنة والسيطرة على الرجل (أثناء المعاشرة الزوجية)، وترفض قطعياً المعاشرة التي تكون هي (المرأة) مسيطراً عليها، مثال (نساء فراقوس Viragos).

٤ ـ ما هو، حاصل عند بعض النساء اللواتي يرغبن (وبإلحاح) في البحث عن الرجل الضعيف، أو حتى المقعد، أو الكسيح، للمعاشرة الجنسية، أو للزواج.

٥ ـ هروب الأطفال من البيت، وفي الكثير من الأحيان، ما هو إلا مظهر من مظاهر محاولة تحقيق الذات، بعد الشعور بالدونية والنقص، أمام الوالدين أو أمام الكبار في العائلة.

٦ ـ المريض العصابي (Le Nevrose)[١] أو عند المصابين باضطراب عصبي، نجدهم يتمتعون بمشاهدة التعذيب والقهر (Tyrranie) والاضطهاد، والمعاناة، أو الطغيان، الذي يقع على الآخرين (حتى الذي يقوم به هم أنفسهم) ويتلذذون بذلك، لأنهم يجدون فيه ما يزيد أو يفوق، المعاناة، والمحنة (La Misere) النفسية التي يعانون منها هم أنفسهم.

هذه بعض من النماذج لمظاهر الشعور بالنقص، التي اخترناها من جملة العديد من المظاهر أو الشواهد التي قدمها أدلر[٢]، التي نعتقد بدورنا أنها على الأقل تفسر الكثير مما يذهب إليه الفرد أدلر، في معالجته لموضوع الشعور بالنقص وتفسيراته، وأبعاده السلوكية.

٤ . ٤ . ٦ التعويض الإيجابي والتعويض السلبي

سبق وذكرنا أن الشعور بالنقص أو بالدونية عندما يثبت (Fixation) أو يترسخ، (يتموقع) عند فرد ما، يؤدي ذلك إلى البحث بصورة آلية (شبه

(١) (Nevrose) بالفرنسية (Nevrosis) بالإنجليزية هي الأمراض العصابية، التي تصيب الفرد. ولكنه يبقى بكامل قواه العقلية (واع تماماً) رغم شدة حمل تلك الاضطرابات ومنها أو أشدها هي السيكوباتية ومنها أيضاً القلق، والخوف الاجتماعي، انظر:

Pastel, Jacque, Dictionnaire de Psychiatric et de Psychologie Clinique, Larousse, Paris, 1993, p. 364.

(٢) لزيادة الاطلاع، انظر:

Adler, Alfred, Les Inferiorite Organiques et Leurs Retentissement Psychiques, Payot, 3em ed. Paris, Passim, Chqp. I-II.

- Mueller, 1960, Op. Cit., pp. 374-377.
- Mueller, 198, Op.Cit., pp. 42-45.
- Leclair, Pierre, Op. Cit., pp. 33-45.

آليه) عن التعويض بغض النظر عن انتقال ذلك الشعور من عدمه إلى اللاشعور (اللاوعي).

إن البحث عن التعويض من الأمور الضرورية لكل فرد لديه الشعور بالنقص، وهو ضروري لأنه (أي التعويض) هو الذي يجعل الفرد يسترجع أو يحافظ على توازنه النفسي والطبيعي وعلى هذا الأساس يعادل الشعور بالنقص عند أدلر، ما يسميه «بالاحتجاج الحاسم» (La protestation Viril) وهو ما يعنى عدم تقبل الفرد موقع الدونية، أو الشعور بها، عند الذي لديه هذا الشعور، وعليه فإن هذا الوضع يجعله يبحث عن مخرج، هذا المخرج هو التعويض (La Compensation).

لكن التعويض عن الشعور بالنقص أو بالدونية قد يكون إيجابياً، وقد يكون سلبياً، والفرق بينهما واضح جداً، ولكل واحد منهما مردود نفسي وسلوكي خاص به، والعوامل التي تؤثر في أسلوب التعويض عن الشعور بالنقص أو الدونية حسب أدلر، هي ثلاثة عوامل أساسية:

١ ـ قدراته الطبيعية (Ses Capacites).

٢ ـ إمكاناته الثقافية (ثقافته) (Son Education).

٣ ـ تأثير المحيط (Des Influences du Milieu)[1].

٤ . ٤ . ٧ التعويض الإيجابي

بصورة عامة يكون التعويض إيجابياً (La Compensation Positive) عندما يواجه الفرد المعني الشعور بالنقص أو الشعور بالدونية أو مكون ذلك

(١) ذكره سلامي نوربير:
Sellamy, Norbert, Dictionnaire Usuel, Op. Cit., pp. 12, 13.

الشعور، بطرق وأساليب (وسلوك) مقبولة اجتماعياً، ومتوافقة مع القواعد الاجتماعية، وقواعد الصحة والسلامة النفسية.

وأما أدلر فيشير إلى أن المواجهة الإيجابية للشعور بالنقص أو بالدونية تكون إيجابية، عندما يستطيع الفرد المعني تحقيق ذاته (Affirmation) في المجتمع، وتكون النتائج (نتائج للمجهودات المبذولة في سبيل ذلك) أفضل مما توقعه الشخص المعني ذاته، وهو ما يسميه «بالتعويض الفيضي»، أو التعويض الفائض (Sur-Compensation)، وهو التعويض الذي يؤدي في النهاية (لدى المعني) إلى تحييد، أو استيعاب أو التعايش الإيجابي مع الشعور بالنقص، أو مع مكونات (مسببات) الشعور بالنقص، أو قد يؤدي حتى إلى إخفاء، أو نسيان (أو التناسي) ذلك الشعور ومكوناته (Mueller, 1960:376) وخير مثال على صحة ما ذهب إليه أدلر، هو مثال العبقري والموسيقي النمساوي لودفيق فون بيتهوفن (L.V.Bethoven1770-1828,)، الذي أصيب بالصم في أكتوبر ١٨٠٢م، وهي السنة نفسها التي أخرج فيها سمفونيته العبقرية «السمفونية الثانية»، التي تعبر عن مستوى عال من الابتكار الموسيقي والعبقرية الفذة، السمفونية التي تحفل بالعاطفة والعقل والروح معاً، بدلاً من الخضوع والانكفاء نتيجة لإصابته بالصمم.

إذن كان عام ١٨٠٢م، هو عام الإصابة بالصمم بالنسبة للعبقري الموسيقي فون بيتهوفن، كما سبق وأشرنا، وكان بيتهوفن في ذلك الوقت في الثانية والثلاثين من عمره، وهو العام نفسه الذي اختاره ليطلع علينا بسمفونيته الرائعة «السمفونية الثانية» التي كتبها بحركاتها الأربعة التي تتألف منها السمفونية، وهو فاقد للسمع رغم أن السمع والصوت بالنسبة له كان النور الذي يمهد له طريق التأليف الموسيقي، طريق العبقرية والإبداع الفني الراقي. رغم ذلك كله أعطانا السمفونية الثانية وكانت أروع ما قدم لنا.

ومثال آخر على التعويض الايجابي المواطنة الجزائرية (س. ص) المقعدة والمغتربة بفرنسا التي رغم الإعاقة الحركية، وصلت إلى الجامعة، وتخرجت من كلية الهندسة المعمارية بجامعة السوربون، وأصبحت واحدة من «مدربي المهندسين المعماريين المرموقين في فرنسا»، وهي التي تقول في شأن الإعاقة (الفرق بيني وبين الإنسان العادي، هو أن «الإنسان العادي واقف، وأنا جالسة»، وتضيف أن عيوبي الحركية عوضني الله عنها بسعة الفكر وتطوره لدي [1].

المثال الثالث، هو ما ذكره سلامي (Sillamy1983,) عن نابوليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) نفسه، من كونه عوض (إيجابياً) عن قصر قامته المفرط «بإغراق نفسه» بمجموعة كبيرة من الإنجازات والانتصارات العسكرية، وغير العسكرية[2]، وما ذكره عن الخطيب (Orateur)، وديمستين (Demosthene) الذي كان مصاباً بالتعلثم (Begaiment) في الكلام واستطاع تخطي هذه الإعاقة وأصبح من أشهر خطباء فرنسا.

٤ .٤ .٨ التعويض السلبي

عني أدلر عناية خاصة بالتعويض السلبي، وهو الذي يسميه «بالتعويض الاخفائي» (Compensations Dissimulatrices)، أو التعويضات الإخفائية (بالجملة) لأن التعويض السلبي يأخذ أشكالاً متعددة ويسمى أحياناً لدى علماء النفس بالتعويض الاحتيالي (احتيال على النفس أولاً، وعلى

---

(١) المرجع: هذه السيدة قدمت في حصة تلفزيونية (Sansvisa) «بدون تأشيرة» في القناة التلفزيونية الجزائرية، (Canal-Algerie)، يوم الأحد ١٠ أبريل ٢٠٠٥م.
(2)Sillamy, Norbert, Op. Cit., p. 138.

الآخرين ثانياً)، أو بالتعويض الهروبي، (الهروب من مواجهة الشعور بالنقص، أو بالإعاقة).

التعويض السلبي عند أدلر هو الذي يبحث فيه الفرد عن الإرضاء الافتراضي، أو الإرضاء الخداعي (Satisfaire Fictivement) للذات (لتحقيق الذات خداعياً) وهي حالة الفرد الذي لديه الشعور بالنقص، الذي يفشل في التعويض الإيجابي عن ذلك الشعور (أو ربما قد لا يحاول على الإطلاق) ويلتجأ في المقابل إلى البحث عن الأعذار (Un, Alibi) لفشله، أو لإخفاء عيوبه، وشعوره بالنقص أو بالدونية، لأن اعترافه بالفشل، يؤكد دونيته أو يؤكد الدونية والشعور بالنقص لديه، وهو ما يؤدي إلى المساس بحب الذات لديه، وبالشخصية (بشخصيته) (Blesser a Son Amour-Propre)، وهو الذي يجعل الفرد يلتجيء إلى الأعذار الوهمية، أو يختبيء وراء أفكار مثل، «ما الفائدة»، أو الاختباء وراء «حقائق وهمية» من نسيج خياله، أو أكاذيب وإطراءات لا حقيقة ولا معنى لها، وهو ما يسميه، أدلر، التخفي بالميتومانيا (الإصابة بالميتومانيا) (Muthomanic)، (Mythomania)[1]. أو النزوع إلى الكذب المفرط، والمبالغة اللامحدودة.

واللجوء إلى تسفيه الآخرين والحط من قيمتهم، (La Medisance) بهدف التقليل من شأنهم، والتقليل من شأن منجزاتهم وإبداعاتهم ومميزاتهم لكي يظهر هو (الذي لديه شعور بالنقص وبالدونية) «منجزاته» وإبداعاته الوهمية الكاذبة.

---

(١) الميتومانيا (Mythomania) هي «المس الأسطوري» «الأكاذيب الأسطورية» ويصبح الشخص المصاب بهذا المس الأسطوري، يسمى ميتومان، أو ميتومانياك بالفرنسية (Mythomaniac)، وهو الذي لديه مبالغة في الكذب، أو المصاب بالكذب المفرط والمبالغة اللامحدودة، أو الكذب المرضي.

التعويض السلبي يؤدي إلى الشعور بالقوة، والهيمنة، والسيطرة، ومن ثم يعطي إرضاء وهمياً لغريزة الهيمنة والسيطرة (سبق وذكرنا أن هذه الأخيرة عند أدلر تعد غريزة فطرية)، ومنها الشعور بتحقيق الذات، وهو ما يؤدي إلى إخفاء الشعور بالدونية أو بالنقص، هذه الحالة يسميها أدلر «شبح التعويض» (Un Fantome de Compensation)[1] إن شبح التعويض الذي أشار إليه أدلر، إن لم يؤد إلى نسيان الشعور بالنقص أو بالدونية، يؤدي على الأقل إلى «راحة نفسية» ولو مؤقتة أو إلى الإزاحة المؤقتة للشعور بالنقص وبالدونية، وسوف يعاود بعدها الشعور بالنقص، أو بالدونية، بالظهور، ويعاود الفرد الالتجاء إلى التعويض السلبي نفسه، وهكذا دواليك.

٤ .٤ .٩ مظاهر التعويض السلبي

ذكر أدلر عدة أمثلة على التعويض السلبي للشعور بالنقص أو بالدونية، نذكر البعض منها هنا، في إطار توضيح أفكار أدلر، وفي إطار زيادة التوضيح للموضوع ككل.

الميل الشهواني، أو الانغماس الشديد في الشهوانية الحسية (Volupte)[2]، والميل إلى تحقيق الملذات بدون قيد أو شرط، والميل إلى إرضاء الرغبات البدائية بأنه طريقة، هي من مظاهر التعويض السلبي.

(1) Mueller, F. L. Histoire de Psychologie, Op. Cit., p. 377.

(٢) الكلمة الفرنسية (Volupte) تعادلها باللغة الانجليزية (Voluptuary, N, Adj)، وهي تشير إلى الميل الشديد للشهوات الحسية، والانغماس في الملذات بدون قيد أو شرط. وقد استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى من طرف عدة نفسانيين، ومنهم فرويد، ويونغ (Jung)، وأدلر، وبيارجاني (P.Janet)، جان بيتانيل (J.Pinatel).

الباحث الفرنسي بيار جاني (Janet-Pierre1859-1949,)[١] ربما هو صاحب الفكرة الأساسية لهذا الموضوع (الانخراط في الملذات اللامنتهية والاستجابة لمتطلبات الذات الدنيا) ويكون أدلر أخذها (أو على الأقل طورها) من عنده[٢]، وفيما بعد نجد حتى غير النفسانيين استعاروا هذه الفكرة (البحث عن الملذات بدون قيد أو شرط)، في تفسيراتهم للجريمة والانحراف، ومنهم الباحث الأمريكي ساذرلاند (Sutherland, Edwin1950) حيث يشير في مجال العوامل النفسية أو علاقتها بالإجرام إلى (أن الاعتقاد كان سائداً ومنذ مدة طويلة إلى أن البلاهة والحمق الأخلاقي) (Moral-Insanity)، (Feeblminded) يؤديان إلى اقتراف الجرائم، نظراً لعدم وجود الموانع، أو الكوابح الأخلاقية لديهم)[٣] ويحيل بذلك إلى الدراسات النفسية الأولى التي قام بها النفساني الأمريكي هنري قودار (Henry H. Goddard1866-1957) أي تزامناً مع أبحاث أدلر.

---

(١) الأستاذ النفساني والسكاتري بيار جاني (Pierre Janet)، قدم رسالة دكتوراه أولى (في علم النفس) بعنوان «الآلية النفسية»(L.autamatismc Psychologique) لجامعة السوربون (Sorbonne) سنة ١٨٨٩، وفي هذه الرسالة كان أول من تكلم عن اللاشعور، وربط بعض الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها بعض الأفراد، بعدم وعيهم بما يقومون به، ومنها في الحالات المتعلقة بالاشباع المفرط، أو لانغماس في الملذات والشهوات بدون قيد أو شرط، وربط ذلك أيضاً بازدواج الشخصية (وكأن الأفراد الذين يقيمون بذلك لديهم ازدواج في الشخصية)، أي يكون لديهم أكثر من شخصية، شخصية عادية في السلوك السوي، وشخصية لا واعية (مريضة) في السلوك غير السوي.

(2) Postel, Jacque, Dictionnaire de Psychiatire, Op. Cit., pp. 292-293.
-Gresle, Fancois (et. al.) Dictionnaire des sciences Humaines, Nathan, Paris, 1990. p. 160.

(3) Sutherland, Edwin, H. Cressey Ronald, Criminology (tenth, ed)., Lippincott, New York, 1974, pp. 156-157.

التعويض السلبي يؤدي إلى الشعور بالقوة والهيمنة والسيطرة مثل ماسبق ذكره، وهو الذي يعطي إرضاء وهمياً، أو إرضاء خداعياً للذات، وهو يعادل تقريباً الإصابة بجنون العظمة (Megalomanic)، أو الانحصار في الذات، حيث يصبح الفرد المعني يرى العالم كله من منظاره هو فقط، ومن منطلق إشباع رغباته وملذاته الحسية.

ومن مظاهر التعويض السلبي أيضاً، تلك السلوكيات والأفعال غير المنطقية أو غير العادية، أو غير المبررة، التي تهدف في مجموعها إلى مغالطة الآخرين (Duper-Autrui)، ولكن وبالأخص تهدف إلى مغالطة الفرد لذاته بهدف الحصول على تعويض افتراضي (Satisfair-Fistirement)، أو الإرضاء الافتراضي، أو الإرضاء الخداعي، لغريزة القوة والهيمنة، (سبق وذكرنا أن هذه الأخيرة يعدها أدلر غريزة) عند الفرد، الذي لديه الشعور بالنقص أو بالدونية. والدليل على ذلك كما يذهب إليه أدلر (Mueller: 1960:376) هو أحلام العظمة التي تحصل بكثرة عند الشخص الذي لديه شعور بالنقص، التي تستشف دلائلها (تظهر يستدل عليها) من الهذيان (Divagation)[1]، والاهتياج، أو الأفعال الشاذة التي تتبع تلك الأحلام أو المتزامنة معها.

بالنسبة لأدلر الأحلام (أحلام العظمة)، وأحلام الإنجازات الوهمية أو تحقيق الذات الوهمي، عامل مهم جداً في مجال تعويض النقص (أو

(١) (Divagation) تعادل في اللغة الإنجليزية (Divagate)، أي الانحراف عن الوجهة الصحيحة، أو الهيمان على الوجه، وهو ما يعني الانحراف (سلوكيا) عن الوجهة الصحيحة للدوافع، ويوجد لها تفسير نفسي مخالف عند السلوكيين، انظر للتفاصيل، رأي إسزنك (Eysenck) في المراجع التالي:

- Eysenck, H. J. (1974), Dimensions of Personality, Routledge, London, 1974.
- Eysenck, M. W. A handbook of Cognitive Psychology, Larence, Erbaum Associates, London, 1985, p.4.

الشعور بالدونية) سواء أكان منها أحلام في المنام، أو أحلام في اليقظة، بل أنها تشكل المفتاح الأساسي في فهم هذا الموضوع، حسب ما يؤكده هذا الأخير. (لقد وضعت «كررت التوضيح» بأن الحاجة للتعويض تشكل مدخل «مفتاح» الأحلام)[1]. الذي يقصده أدلر هنا، أن الحاجة للتعويض عن الشعور بالنقص أو بالدونية تتضح وتتبلور من خلال طبيعة الأحلام، سواء كان منها أحلام النوم، أو أحلام اليقظة، عند الأشخاص الذين لديهم شعور بالنقص، والمقصود أيضاً بالحاجة للتعويض هنا Le Besoin) (De,compenser، هو التعويض الافتراضي، التعويض الخداعي، وليس التعويض الفعلي الملموس، كما هو الحال في التعويض الإيجابي. لقد لاحظ أدلر هذا الأمر، من خلال حلقات العلاج لمرضاه، وتحديداً من خلال حلقات التنويم المغناطيسي للمرضى النفسانيين، وبخاصة منهم أولئك الذين لديهم مؤشرات الشعور بالنقص، أو الشعور بالنقص أو الدونية.

سبق وذكرنا أن الشخص الذي لديه شعور بالنقص، أو الدونية، الذي يلجأ إلى التعويض السلبي، عن ذلك الشعور يعمد (قد يعمد) إلى سلوكيات وأفعال غير منطقية، أو أفعال غير عادية، أو أفعال غير سوية، أو شاذة ويكون الهدف منها هو مغالطة الآخرين ومغالطته لذاته، ومن هذه الأفعال نذكر على سبيل المثال ما يلي:

١ - لجوء بعض الأفراد إلى الكلام بسرعة فائقة وبدون إعطاء الفرصة للآخرين ليفهموا ما يقول، أو حتى ترك الفرصة للآخرين ليتكلموا، أو الرد على ما قد يفهم من كلامه.

---

(1) Mueller, Op. Cit., p. 376.

٢ ـ لجوء بعض الأفراد إلى الدخول في مبارزات جنونية المنحنى، أو مباريات (قمارية الطابع) ومنها مثلاً السياقة الجنونية للمركبات، أو المبارزة الطائشة والخطيرة، التي هي في الغالب بدون سبب، أو نتيجة ذات فائدة أو معنى.

٣ ـ الأفعال والسلوكيات «الجنونية الطابع» أو غير العادية أو الخارقة للعادة أو الطائشة التي يقوم بها بعض الأفراد.

٤ ـ الأفعال الشاذة أو العدوانية أو الانحرافية أو الإجرامية الشنيعة أو الوحشية الطابع، أو التي ينعدم فيها أي نوع من أنواع الرحمة أو الشفقة.

٥ ـ البحث عن القوة والهيمنة (تحقيق الذات الخداعي) بواسطة الإثارة، والتهيج الجنسي (Erotisme)، وهو ما يشير إلى ترك العنان للبيدو (Libido)، والغرائز البدائية[1] عند بعض الأفراد.

هذه بعض من النماذج المختارة، التي رأينا أن نذكرها فقط كأمثلة لتوضيح فكرة أدلر عن التعويض السلبي، وأيضاً بقصد تسهيل فهم الموضوع ككل، مع العلم أن الأمثلة المذكورة لا ترجع لأدلر بالضرورة بل هي مستخلصات من حالات نفسية وحالات علاجية، وحالات واقعية، قدمها أدلر (Adler)، أو مولر (Mueller) أو سلامي (Sellamy)، أو الباحثة كلاين (Klein)، وبعض منها للمؤلف، الغرض منها هو توصيل الفكرة الأصلية لأدلر، حول التعويض السلبي عن الشعور بالنقص.

---

(١) مع العلم أن هذا النوع من السلوك بالنسبة لأدلر يوجد عند الرجال مثل ما يوجد عند النساء، وهذا «الدافع» أو هذا النوع من السلوك هو الذي يفسر كثيراً عن حالات الشذوذ الجنسي، أو المثلية (Homosexualite) عند كل من المرأة والرجل، وكثيراً ما يلجأ بعض الأفراد إلى هذا النوع من السلوك تحت غطاء «الحب» أو الشفقة والحنو (Compassion).

٤ .٤ .١٠ علاقة الشعور بالنقص بالإجرام والاحتيال

في اعتقادنا من أهم العوامل النفسية، في تفسير الجريمة والانحراف (ومنها الجرائم الاحتيالية) هو عامل الشعور بالنقص، للباحث والطبيب النمساوي ألفرد أدلر، هذا بالمقارنة بالعوامل النفسية الأخرى التي ذكرناها في هذا المؤلف، حيث نرى في عوامل الشعور بالنقص علاقة مباشرة بموضوع الاحتيال الإجرامي.

لو نرجع الآن لتوضيح العلاقة (الفعلية أو الافتراضية)، بين الشعور بالنقص، أو بالدونية والإجرام، أو بالإجرام الاحتيالي تحديداً، فسوف نركز على النقاط التالية:

أولاً: نعتقد أن العلاقة بين الشعور بالنقص أو بالدونية، والاحتيال الإجرامي، المبني أساساً على الكذب، وقلب الحقائق، أو تحويرها تظهر وبوضوح من خلال أفكار أدلر عن التعويض السلبي، ويتضح ذلك جليا من خلال الأمثلة عن التعويض السلبي عن الشعور بالنقص التي أوردناها في هذا البحث.

ونضيف إلى ذلك ما ذكره أدلر بكون الفرد الذي لديه شعور مثبت مترسخ بالنقص (Fixed Inferiority Complex)، (Fixation)، يؤدي به ذلك إلى البحث عن التعويض بشكل آلي (أو شبه آلي)، لكن التعويض قد يكون إيجابياً وهنا يبدع الفرد في خاصية من الخواص لديه، أو في حرفة من الحرف، أو في مهنة من المهن، أو في معرفة من المعارف، أو في قدرات خاصة. مهما كان نوعها، المهم أنها في النهاية تحقق له ذاتياته بكيفية وطريقة تفوق ما توقعه هو نفسه (عن هدفه في تحقيق الذات) وتكون مقبولة اجتماعيا، وثقافياً.

وقد يكون التعويض سلباً، وهنا يقوم الفرد بأفعال وسلوكيات سلبية الطابع والنتائج، والقصد منها هو إثبات الذات (Affirmation)، ولكن يكون ذلك الإثبات وهمياً (إشباع خادع) وذلك لكونه يهدف إلى خداع النفس أولاً، وخداع الآخرين ثانياً بأنه «ليس أدنى منهم»، وليس «أقل منهم في شيء» ولإثبات ذلك، قد يلجأ إلى الاحتيال والنصب والخداع.

فالمحتال مثلاً الذي يستطيع الاحتيال على الآخرين يرى في ذلك «إثبات للذات»، بحيث يشعر بأنه أذكى أو حتى أفضل من الآخرين[1]، فكرياً، وعقلياً، والدليل أنه استطاع أن يحتال على الآخرين (الذين من المفترض أن يكون أدنى منهم) وبسهولة.

ثانياً: نسترجع هنا أيضاً ما أشار إليه أدلر[1] من كون الشعور بالنقص قد يؤدي عند بعض الأفراد إلى سلوكيات متضاربة، فقد تتميز هذه السلوكيات بالخجل المفرط «الخجل الإرباكي» (Une, Timidite Paralysante)، أو قد تتميز «بالزهو المفرط» «الغرور المفرط» (Forfanterie)، أو الكذب المفرط (Du Bluff)، أو بالخداع المفرط (الاحتيال)، وهي كلها سلوكيات غير عقلانية وغير متوازنة، وغير متوافقة على الأقل مع الشخصية المتزنة. أو مع قواعد الصحة والسلامة النفسية، أو قواعد المجتمع، وهي سلوكيات من النوع الذي يسميه النفساني القدير البلجيكي ذوقريف (Degreeff, Etienne1898-1961) (سلوكيات الانحناء لغريزة الاستحواذ كموجه

(1) Meuller, La Psychologie Contemporaire, Op. Cit., p. 42-43.
- Mueller, Histoire de la psychologie, Op. Cit., p. 374-375.

لبعض الأفعال)[1]، وهي إشارة إلى غلبة الغريزة على العقل في بعض الأنماط السلوكية، أي غلبة الغرائز الدنيا، البدائية على العقل، أو على الأنا (Ego)، في بعض حالات السلوك، ولدى بعض الأفراد، ومنهم بالتأكيد المصابون بمركب الشعور بالنقص والمحتالون، والنصابون، ويظهر ذلك في تلك الأنماط السلوكية غير الأخلاقية. أو حتى غير المنطقية، أو غير المبررة، التي تعد جرائم الاحتيال والنصب منها. ويتضح ذلك جلياً إذا ما نظرنا إلى سلوك الكذب والخداع وعلاقته بالاحتيال، أو الجرائم الاحتيالية ذاتها التي تبنى أصلاً على تقديم «حقائق» كاذبة أو الإيهام بها.

ثالثاً: الشخص الذي لديه شعور بالنقص «مركب نقص ثابت» يكون لديه وفي الوقت نفسه أهداف محددة مسبقاً في «مخطط حياته» (Leplan de vie)، كما يشير إليه أدلر [2]، بحيث يوظف هذا الأخير، وبشدة كل طاقاته وقواه الفيزيقية والعقلية، ليواجه ذلك الشعور بالنقص أو بالدونية وهذا التوظيف يكون بهدف الوصول إلى التعويض الخيالي الزائف (التعويض السلبي) (Fictif) [3]، ويتمثل ذلك أساساً في إشباع «غريزة السيطرة والهيمنة» والشعور بالقوة والزهو (الشعور بالسيطرة والهيمنة والقوة والزهو التي هي مرادفة لتحقيق الذات الافتراضي، الخادع)، ثم ينقلب ذلك إلى أفعال وسلوكيات من

---

(1) Cited by, Dufour-compers, Roger, Dictionnaire de la Violence et du Crime, Eres, Toulouse, (France), 1992, p. 114.

(2) Adler, Cited, By Mueller Histoire dela Psychologie, Op. Cit., p. 375.

(٣) مصطلح (Fictif) باللغة الفرنسية يعادل مصطلح (Fictive - adj) باللغة الإنجليزية ويعني تخيلي، زائف أو موجود في مخيلة وفكر صاحبه فقط، وليس له علاقة بالواقع.

شأنها إعطاء الإحساس والشعور بذلك، وعليه فإن كل الأفعال والسلوكيات التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف، تعتبر لدى الفرد الذي لديه هذا التوجه مقبولة ومشروعة ومنها الأفعال الاحتيالية الإجرامية، والسلوكيات الإنحرافية أو العدوانية، أو السلوكيات الشاذة على اختلاف أنواعها.

رابعاً : في حالة التعويض السلبي، يسلم (يستسلم) الفرد المعني بالأمر إلى العوائق التي مردها العيب الخلقي، أو غيرها من مسببات النقص، ويراها «أكبر منه» أو بالأحرى يستسلم لها ولمركب النقص، وهو ما يؤدي إلى زيادة الشعور بالنقص لديه، وعليه يبدأ بالتفكير في طرق غير سوية لتعويض النقص، وهو ما يعني أيضاً اختيار التعويض السلبي، وما يتبعه من سلوكيات وأفعال شاذة، أو منحرفة أو إجرامية (ومنها الاحتيال الإجرامي). هذه النقطة التي ركز عليها (Sellamy, 1983:13) على غاية كبيرة من الأهمية، ولها علاقة مباشرة بتفسير جرائم الاحتيال، لأن الشعور بالنقص المثبت، واستسلام الفرد المعني له، يعني بكل بساطة أن الشعور بالنقص يصبح »مهرباً، أو «مخرجاً» (Refuge)، أو ذريعة، أو التحجج لكي يتهرب الفرد المعني من مسئولياته، أو يتخلى عن مسئولياته الأخلاقية، وبذلك يطلق العنان لأهدافه، وإشباع رغباته بدون قيد أو شرط.

خامساً : الشخص الذي يعتمد التعويض السلبي، في حقيقة الأمر يبحث أيضاً عن التحرر من ضغط حالة القلق (L.agoisse) الشديد التي يعيشها بسبب تملك الشعور بالنقص له، وعليه نجده يضع مشاكله على الآخرين، وينقل مشاكله وأحزانه وقلقه للآخرين أيضا. وقد يعمد إلى تحقيق أهدافه على حساب الآخرين، أي على عمل وجهد

الآخرين، وليس على عمله وجهده هو[1] ومن جملة الأساليب المتبعة في ذلك هو أسلوب الاحتيال والنصب. ومما تقدم نعتقد أن العلاقة واضحة بين الشعور بالنقص، وبعض الأفعال الشاذة أو الانحرافية، أو الإجرامية، ومنها الاحتيال.

٤ .٥ نماذج احتيالية

لتوضيح حيز انتشار جرائم الاحتيال واستفحالها على المستويين العالمي، والعربي، نقدم نماذج احتيالية حديثة حصلت مؤخراً (السنتان الأخيرتان) وتناقلتها وسائل الإعلام.

١ ـ انتحال شخصية الغير

في بداية شهر فبراير من سنة ٢٠٠٤م نقلت صحف عربية عدة حالات احتيالية ذكرت واحدة منها أن شخص في الخمسينيات من العمر دخل على تاجر كبير في مجال تجارة العجائن في مدينة عربية صغيرة، وكان هذا الشخص في هندام مرتب جداً يحمل حقيبة ورقية (Briefcase) من النوع الغالي، وبجانبه سائق، الذي كان يرتدي الزي الرسمي للسائقين، وسيارته كانت من نوع مرسيدس (آخر موديل)، وقدم نفسه على أنه «مدير عام» شركة استيراد وتصدير للعجائن ومقرها عاصمة عربية كبرى، وقدم للتاجر الذي قابله (تاجر المدينة الصغيرة) بطاقته التي يتضح فيها اسمه الكامل، وعنوانه، وأرقام هواتفه، ومنها الجوال، وأثناء تواجده في محل تاجر المدينة الصغيرة، تلقى مكالمة هاتفية على جواله وأجاب عليها بصوت مسموع (. . . لا تزعجيني مرة أخرى، إنني بصدد حل هذا الموضوع . . .) وأغلق جواله.

(1)Sellamy, Norbert, Dictionnaire Useul, Op. Cit., p. 13.

ثم خاطب تاجر المدينة الصغيرة، وقال له لقد قمت بصفقات عدة في هذه المدينة لتوريد العجائن لتجار الجملة، لكن مع الأسف هناك تاجر في مدينة معينة (وهي المدينة القريبة من المدينة الصغيرة) لم أستطع تلبيه طلبه رغم أنني تعاقدت معه على توريد العجين له، وفي مدة أقصاها هذا الأسبوع، وبما أنني رجل يحترم التزاماته، فإنني مستعد لأشتري منك الكمية المتعاقد عليها مع هذا الزبون لأسلمها له في الحال وأدفع لك السعر الذي تطلبه، وسوف أرسل لك الشاحنات اليوم، لتنقل البضاعة للزبون، وأخرج من حقيبة اليد التي كانت معه دفتر الشيكات ليكتب المبلغ المطلوب، فطلب التاجر مهلة للتشاور مع «شريكه»، ودخل إلى مكان ثان في المحل وأجرى مكالمة لرقم الشركة المكتوب في البطاقة التي قدمها له «المدير العام» لشركة الاستيراد والتصدير المزعومة، فأجابته السكرتيرة، وباستفسار عن الشركة أكدت له السكرتيرة حقيقة وجودها، ومجال تجارتها (العجائن) وقالت له هل مديري عندكم، لقد كلمته للتو عن موضوع توفير البضاعة لأحد زبائننا في منطقتكم (منطقة المدينة الصغيرة)، وهنا شك التاجر حيث وجد أن العملية (محبوكة أكثر من اللازم) فاتصل على الفور بالشرطة، وأبلغهم عن الحادثة وطلب منهم تأكيد شخصية المدير العام، وتأكيد حقيقة شركة الاستيراد والتصدير المزعومة، وما هي إلا دقائق معدودات حتى كانت الشرطة بعين المكان، حيث اتضح أن المدير العام المزعوم ما هو في الحقيقة إلا محتال، معروف لدى مصالح الشرطة ومطلوب في أكثر من سبع ولايات في الوطن (سبع محافظات)، وكان دائماً يستخدم الأسلوب الاحتيالي نفسه مع بعض التفاصيل الجزئية التي تسهل له الحصول على البضاعة، وكان دائماً يدفع شيكات مزورة رغم أنها من نوع الشيكات المضمونة التحصيل (Cheque Cerfie)، ويتحصل على البضاعة ويقوم بعد ذلك ببيعها في مناطق أخرى من مناطق البلد العربي المعني.

٢ ـ حالة الشخص المنتحل شخصية أحد أقارب رئيس الوزراء

ذكرت الصحف الصادرة في بداية شهر فبراير ٢٠٠٤م، حالة الشخص الذي قام بالاحتيال على شخصيات عربية عدة، بإدعائه أنه أحد أقارب رئيس بلد عربي معين، وأنه بصدد جمع تبرعات لمشاريع خيرية في ذلك البلد، وتحصل فعلاً على مبالغ محترمة من الأموال، ولكن اكتشف أمره من طرف الشرطة وأحيل للعدالة.

٣ ـ حالة الذين تورطوا في الاحتيال على الحجاج

ذكرت وسائل الإعلام في بلد عربي خليجي أن حوالي مائة شخص في مناطق مختلفة من ذلك البلد تحايلوا على الحجاج عبر مؤسسات وهمية للحج، حيث أوهموا الحجاج بتقديم خدمات كاملة لهؤلاء لتأدية فريضة الحج، ولم يوفوا بوعودهم، نظراً لعدم وجود تلك المؤسسات أصلاً، التي أدعوا أنهم أصحابها أو يشتغلون لحسابها.

٤ ـ حالة التخفيضات الوهمية

تناولت وسائل الإعلام في بلد عربي مؤخراً حالات الاحتيال التي تقوم بها بعض المحلات التجارية بإيهام الناس بتخفيضات كبيرة تصل إلى (٧٠٪) وربما تكون «أكثر من ذلك» وهي في الحقيقة تخفيضات وهمية، حيث يلجأ بعض أصحاب المحلات إلى مضاعفة الأسعار مسبقاً ثم يضعون لافتات التخفيض، ويوهمون الزبائن أن السعر السابق كان أكثر من سعر التخفيض بكثير، وذلك بهدف التحايل على الزبائن واستنزاف جيوبهم، هذا رغم أن قوانين التجارة تضع معايير صارمة لعملية التخفيضات التي تقوم بها المحلات التجارية.

٥ ـ التحايل في مجال الشيكات

أعلنت وزارة التجارة في بلد عربي كبير أن قيمة الشيكات المخالفة في السنة الفائتة ٢٠٠٣م (الناتجة عن تحايل أو غيره) تبلغ (٨٠٠ مليون)، وأن عدد القضايا القانونية المرتبطة بهذا الموضوع تصل إلى ستة آلاف حالة (قضية) في مختلف مناطق هذا البلد، مع العلم أن هذا النوع من الجرائم ليس مرتبطاً ببلد عربي معين، بل منتشر وبكثرة في بقية الدول العربية.

٦ ـ حالة السيدة التي قدمت ورقة مالية بمليون دولار

بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م قدمت الصحف حالة السيدة الأمريكية (نتحفظ عن ذكر اسمها) التي قدمت ورقة مالية من فئة مليون دولار أمريكي في محاولة لشراء أغراض من متجر، وول مارت الأمريكي في منطقة نيوهافن (New Haven) بولاية جورجيا (Georgia) الأمريكية، هذا مع العلم أن وزارة الخزانة الأمريكية لم يسبق لها أن أصدرت ورقة مالية من فئة المليون دولار، وفي المقابل توجد أوراق مالية مشابهة (أي أوراق المليون دولار) تباع في محلات المقتنيات التذكارية السياحية، وبعد القبض عليها من طرف الشرطة عثرت لديها على ورقتين نقديتين من الفئة نفسها.

٤ .٥ .١ تحول الطمع إلى هلع

العنوان المذكور أعلاه هو لأحد الكتاب الصحفيين العرب في جريدة يومية عربية، الذي وضعه عنواناً لمقاله «البحث عن الثراء السريع وتحول الطمع إلى هلع» والمنشور في اليومية العربية بتاريخ (الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٧هـ الموافق ٢٦ أبريل ٢٠٠٦م) والمتعلق بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بالاحتيال في المجال المالي، وفي سوق الأسهم، ويعالج تحديداً موضوع

«الإفلاس» ، أي إفلاس الشركات المضاربة في الأسهم ، أو كما تسمى أحياناً «الشركات الائتمانية» .

يذكر صاحب المقال أن ؛ [تدخل كل من هب ودب وامتلك ما يكفي لاستئجار شقة وتعيين سكرتير ومعقب وتعليق لوحة تتضمن اسمه وتخصصه في إدارة الاستثمارات] ، وهذا الوصف ينطبق في واقع الحال على الكثير من «بيوت الخبرة» أو «بيوت مكاتب الاستثمار» في بلادنا العربية . وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ما سبق أن ذكرناه في غياب تنظيم قانوني واضح يحكم هذه المهنة وهذا النشاط .

ويذكر الكاتب أيضاً وبصورة تهكم ما يلي ؛ [ولكن أيضاً لإعطاء الصورة المؤلمة على «واقع الحال» في مجال «النشاط الاستثماري» في بلادنا ومجتمعاتنا العربية الذي هو مفتاح الاحتيال ، لا بل إن بعض المكاتب أصبحت ترسل موظفيها بالتناوب إلى الاستديوهات الفضائية بعد أن مل المستشار الرئيسي في التنقل بين الاستديوهات ولم يعد لديه الوقت الكافي لاستقبال عملائه وتزويدهم بالاستشارات فأصبح يرسل موظفيه بدلا منه ، ولن استغرب إذا اكتشفت أن أحدهم أرسل سائقه ليعطينا رأيا في أسهم شركة السيارات ، أو النقل الجماعي فكل شيء ماشي . . .] .

المهم في هذا المقال هو الإشارة إلى حقيقة غاية في الأهمية ، وهي أن «أصحاب الاحتيال الكبير» وكما يسمون «الهوامير» يدفعون بسوق الأسهم إلى الأعلى ، أو يدفعون بها إلى الأسفل ، كما يشاؤون وذلك بتوظيف «مكاتب الخبرة» أو «المستشارون» ، أو «المختصون» ، ويشيعون أخباراً كاذبة (حقائق كاذبة) عن بعض الأسهم وذلك بغية رفعها أو إسقاطها حسب ما يتناسب معهم ، ويقع في براثنهم صغار المساهمين ، أو «الحالمين بالثراء» أو

الطامعين بالغنى، أو الحالمين بصعود السلم الاجتماعي بأسرع ما يمكن، ولكن النتيجة النهائية تكون في الغالب عكس ذلك، حيث يؤدي ذلك إلى «خراب البيوت» وهو ما يعني أن الكثيرين من البسطاء والضعاف من أفراد المجتمع ذهبوا في مسعاهم (للكسب السريع) والغنى الوفير إلى حد بيع بيوتهم ورهن ممتلكاتهم، بعدما وضعوا كل موجوداتهم في هذه «الاستثمارات المربحة جداً» أو «الفرص» التي لا تعوض، وجدوا أنفسهم في النهاية أمام خسائر كبيرة جداً، ومن ثم أصابهم الهلع الناتج عن الطمع.

لأنهم في النهاية لم يكونوا إلا ضحية تلاعب واحتيال من طرف «ملاك السوق» أو الهوامير الكبار كما يسمون محلياً، هذه مأساة إنسانية عاملها الأساسي وسببها الأساسي هو الاحتيال، والاحتيال المالي تحديداً.

٤ .٥ .٢ الاحتيال قد يؤدي أيضاً إلى فقدان المسكن

خسرت سيدة عربية عشرين مليوناً من الريالات، وضعتها لدى أحد «المستثمرين»، لاستثمارها في المجال العقاري لكن «المستثمر» الشهير «بأبو الخير»، وهو يقبع حالياً في أحد السجون في عاصمة عربية لعجزه عن إعادة مبالغ طائلة إلى أصحابها الذين كانوا يحلمون باستثمارها في الأسهم والعقارات، وتدر عليهم «الربح الوافر» وإذا بهم يقبضون السراب[١].

وتقول السيدة المذكورة المهددة بالطرد من مسكنها لجريدة الوطن ساردة حكاياتها مع المستثمر المحتال «أبو الخير» وهو مواطن عربي، دخلت معه كشريكة في الاستثمار العقاري بعد أن تأكدت بأنه يملك «قصوراً وأراض،

---

(١) محمد دراح، سعودية تخسر ٤٠ مليون ريال، وتهدد وعائلتها بالطرد من منزلها، جريدة الوطن، الخميس ٢٣ صفر ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٦م)، العدد ٢٠٠١م، ص ١٤.

وقصور أفراح، ومحلات، ومحلات مجوهرات»، وعليه دفعت له عشرين مليوناً من الريالات منها ما كان نقداً، و منها ما كان على شكل عقارات قامت بإفراغها له.

وبعد مدة علمت أنه يستثمر أموالي في الأسهم ولم يكن هذا النوع من «الاستثمار» داخل بنود العقد الذي يربطني به، فرفعت دعوى قضائية عليه إلى إمارة المنطقة لفض العقد واسترجاع أموالي، وفعلاً أصدر الحكم بذلك، وعندما علم بذلك «أبو الخير» قام بإفراغ عقاراتي لأحد الأفراد صورياً، وعلمت فيما بعد أنه هو الآخر أحد المضاربين في سوق الأسهم وهو بذلك باع ما لا يملكه، وتصرف فيما لم يكن تحت تصرفه، وبعد سنتين قام شخص بتهديدي بالطرد من منزلي، وهو الشخص نفسه الذي أفرغ له «أبو الخير» عقاراتي، وبعد ذلك صدر حكم ضدي بمنعي من دخول المنزل الذي أسكن فيه وهي الفيلا الوحيدة التي نملكها (وكانت ضمن عقد الاستثمار)، وهي الفيلا نفسها التي باعها «أبو الخير» للطرف الذي هددني، وكنت أتوقع أن يصدر الحكم بتسليمنا أنا وزوجي الفيلا التي نسكن فيها التي سلبنا إياها «أبو الخير» ولكن العكس هو الذي حصل.

وهذه صورة واضحة من صور الاحتيال وما قد تأتي بها من ويلات ومصائب ليس فقط على الأشخاص، بل على عوائل بكاملها، وهي أيضاً صورة واضحة على خطورة جرائم الاحتيال على كل من الفرد والمجتمع.

٤ .٥ .٣ طموحه بعضوية الشورى يوقعه في شراك النصب

قاد طموح تاجر عربي بدخول مجلس الشورى في أحد البلدان العربية إلى الارتماء في أحضان عصابة للنصب أوهمته بقدرتها على «تعيينه في المجلس»، مقابل (١,٥) مليون ونصف المليون جنيه (حوالي مليون ريال

سعودي)، وكان وزير داخلية بلد عربي تلقى بلاغاً من أحد كبار رجال الأعمال العربي صاحب شركة مقاولات، اعترف فيه أنه وقع ضحية عملية نصب كبيرة، وأن النصابين الذين أوقعوه في حبالهم أقنعوه بقدرتهم على تحقيق هدفه من خلال «اعتمادهم» على مجموعة من مسئولي الدولة وكبار رجال الشرطة.

وطلب وزير الداخلية التحقيق في البلاغ المقدم من طرف هذا التاجر العربي، وضبط العصابة التي تضم صاحب إحدى الكافيتريات في ضاحية عاصمة عربية كبرى، إضافة إلى صاحب شركتي للتصدير والاستيراد.

٤ .٥ .٤ القبض على خمسينية تمارس النصب بمساعدة ابنيها[1]

ألقت شرطة عربية كبرى ممثلة في شعبة التحريات والبحث الجنائي القبض على سيدة في العقد الخامس من عمرها كانت تمارس النصب والاحتيال على بعض الأشخاص برفقة اثنين من أبنائها (٢٠ و٢٢ عاماً)، وكانت السيدة تتصل بضحاياها وتوهمهم بأنها سيدة أعمال وليدها مساهمات وتطلب منهم استثمار أموالهم عن طريقها مقابل صرف أرباح شهرية مجزية لهم.

وبعد تعاون أحد المواطنين الذين تعرضوا لعدة اتصالات منها مع الجهات الأمنية أعدت السلطات المختصة كميناً للسيدة التي حضرت لمقابلة المواطن في سيارة ليموزين بأحد أحياء المدينة وطلبت منه (٣٥٠) ألف ريالاً لاستثمارها في مشروع مصنع للمشروبات الغازية ومشروع عقاري آخر.

---

(١) عبد الله فلاح، جريدة الوطن، الثلاثاء ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٦هـ (الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥م) السنة السادسة، العدد ١٤١٥، ص ٣٣.

وقد تم ضبط السيدة التي كان يرافقها اثنان من أبنائها حيث عثر معهم على أوراق اتخذت كمستندات للمساهمات التي تدعيها كما كشفت التحريات أنا أبنيها من أرباب السوابق الجنائية وقد سجل المتهمون اعترافات بما نسب إليهم.

٤ . ٥ . ٥ جمع (٤٠٠) مليون ريال وهرب من المساهمين

أطلعتنا يومية عربية كبرى بتاريخ الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ الموافق ٢٤ أبريل ٢٠٠٦م، بخبر مفاده أن أحد «الهوامير» الكبار قد ألقى القبض عليه في مدينة عربية، وهو أحد المطلوبين في قضية «جمع مساهمات» وتشغيل أموال في المضاربة على بطاقات الاتصال مسبقة الدفع[1]، وهو ما يعني الاحتيال على صغار المساهمين، وتم القبض عليه من طرف وحدة مكافحة «النصب» أي الاحتيال، التابعة لمنطقة معينة في أحد البلدان العربية، وأظهرت التحريات أن المطلوب والمقبوض عليه اعترف بجمع ما يزيد على أربع مئة مليون ريال من عملة البلد المعني، وذلك بقصد «تشغيلها» إلا أنه توقف عن تسديد المستحقات والأرباح لأصحابها التي كان يزعم أنه يحققها من خلال عدد من الأنشطة التجارية التي كان يمارسها.

وكان عدد من المساهمين قد تقدموا بشكوى ضد المذكور الذي يعد اسما جديداً في عالم سوق المساهمات، وكان في البداية منتظماً في دفع الأرباح للمساهمين (أسلوب من الأساليب الاحتيالية المعروفة) لعدة أشهر

(١) الغامدي، عصام «سقوط أحد الرؤوس الكبيرة في مساهمات» بجدة، يومية الوطن، السعودية، الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٤ أبريل ٢٠٠٦م) العدد رقم ٢٠٣٣، ص ١٠.

مما جعل المساهمين يدخلون معه في مساهمات جديدة[1] (أي يسلمونه أموالاً جديدة)، ثم بعد ذلك توقف عن دفع الأرباح دفعة واحدة[2]، وبعد إلحاح المساهمين وعدهم بتقديم الأرباح خلال أسبوع، إلا أنه غادر جدة واتجه إلى المنطقة الشرقية وألقي القبض عليه أخيراً.

٤ . ٥ . ٦ الاستعانة بالانتربول لمكافحة المحتالين

بتاريخ الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٧ أبريل ٢٠٠٦م، ألقت الشرطة الدولية «الانتربول» القبض على عربي أثناء محاولته مغادرة مطار دبي، بعدما أفلح في الوصول إلى الإمارات العربية المتحدة وكان مطارداً من السلطات الأمنية في بلاده، بسبب الاحتيال وجمع مبالغ مالية كبيرة جداً تقدر بحوالي المليار بهدف «تشغيلها في مشاريع مربحة جداً»، التي ظهرت فيما بعد أنها مشاريع من النوع الذي سبق وذكرناه «المشاريع الخيالية» وكانت السلطات الأمنية في بلد عربي، قد أعدت مذكرة البحث والتحري وإلقاء القبض على الشخص المذكور، وسلمت طلباً رسمياً لسلطات الانتربول للقبض عليه.

والتهمة الرسمية الموجهة لهذا الأخير هو «تشغيل أموال المواطنين بطرق غير مشروعة»، وهو ما يعني الاحتيال على المواطنين بواسطة الاستيلاء على أموالهم (الحيازة الكاملة لأموالهم) بزعم تشغيلها في «مشاريع مربحة جداً».

---

(١) هناك سيدة دفعت وحدها أربعين (٤٠) مليون ريال.

(٢) المرجع نفسه.

مع الإشارة إلى أن سبع فرق كاملة تابعة للبحث والتحري الجنائي، تنتشر في مدن ومحافظات بلد عربي معين لملاحقة المطلوبين في «تشغيل أموال المواطنين بطرق غير مشروعة»، أي المطلوبين في عمليات احتيال على أموال المواطنين القاطنين في تلك المنطقة.

٤ .٥ .٧ الاحتيال بواسطة الإغراء «بالأرباح الوفيرة»

من المعروف ومنذ القدم أن الإنسان شغوف بالربح والربحية وبخاصة «بالربحية الوفيرة» في عالم المال والأعمال، ومن المعروف أيضاً أن نسبة الأرباح أو متوسط الأرباح، هي التي تحكم توجه رؤوس الأموال نحو نشاط معين، أو ميدان معين، وهي التي تجذب الأموال نحو سوق معينة، أو منتوج معين، أو نشاط اقتصادي تجاري مالي معين. هذه قاعدة معروفة للاقتصاديين والمتخصصين ولكنها أيضاً معروفة للمحتالين، وهي القاعدة نفسها التي يستغلها المحتالون بشدة.

في هذا الصدد كتب أحد الصحافيين العرب، في جريدة الحياة اللبنانية بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٦م مقالاً بعنوان، «إغراء الأرباح ـ علامات تحدي وليس تشجيعاً»، يحذر فيه من تلك الإعلانات الكثيرة في الصحف العربية وبالخصوص المحلية التي تستهدف صغار المستثمرين بتوريطهم في مساهمات (شراء الأسهم) في شركات تعدهم بأرباح خيالية، إعلانات مثل تلك التي تتعهد بصافي أرباح تفوق (٢٥٪)، وإعلانات «تضمن سلامة رأس المال، وإعلانات تطمئن بأن رأس المال المساهم به «سيكون تحت إشراف شركة عالمية متخصصة»، وإعلانات تطمئن بأن القائمين على المشروع هم من كبار رجال الأعمال، وأن العمل معهم هو «فرصة لا تعوض»، وتضمن أرباحاً إضافية للمساهمين، وإعلانات أخرى تطمئن

بأن «المشروع يعمل في القارات الخمس» أو «التجارات الخمس»، وبذلك وإن أرباحه تبعاً لذلك، تكون «صافية ومضمونة».

ويذكر (محمد سمان) أن دراسة مختصة أعدت حول هذه الظاهرة، أي «الإغراء الاحتيالي» وبالخصوص حول «الشركات الكبيرة» التي تقوم بالإعلانات على نمط ما سبق ذكره، تظهر وتختفي فجأة، و«تلمع دفعة واحدة» وتختفي أيضاً دفعة واحدة، ومعها تختفي أحلام وتنهار طموحات «المستثمرين الحالمين» وهم بالمئات كما يقول الكاتب ويتبع ذلك فقدانهم لأموالهم واستثماراتهم التي كانوا يطمعون في رؤيتها تتضاعف، فإذا بها تختفي وتتبخر مع الرياح.

٤ .٥ .٨ سوق المال، الأسهم، التربية والتعليم، والاحتيال

هذا العنوان ربما يظهر للمرة الأولى على أنه غريب، ولكنه في واقع الأمر محاولة لاستخلاص ما ورد في مقال كاتب عربي شهير في مقال افتتاحي له في صحيفة عربية بتاريخ الأحد ٢٦ صفر ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٦م) يناقش فيه موضوع حال سوق الأسهم وعلاقة ذلك ببعض التصرفات الرعناء.

يصف الكاتب «واقع الحال» في سوق الأسهم في بلد عربي معين، الذي نعتقد أنه يمثل واقع الحال في معظم أسواق المال العربية، ويصفه كالتالي : [سوق المال (في بلد عربي معين)، ليس حديث الولادة، وليس معمراً، أنه في سن الشباب لكنه مع الأسف شاب لم يعلمه أهله، فلم يدخلوه مدرسة ولا كتاباً، وتركوه يعيش كيفما اتفق علمياً وتربوياً، مع حرصهم الشديد على تغذيته، فكبرت بنيته الجسدية وانفلتت عضلاته بينما عقله يصغر، وتفكيره يموت وعندما عظمت قوته دون أن ينتبه أهله إلى خطورة

تعاظمها، أصبح فاقدا للعقل والضمير، يفكر بيديه ويتفاهم بعضلاته، فأخذ يرفس هذا ويخنق ذلك، ويتعدى على الآخر، بصفاقة وجنون، وهنا وجد أهله أنه يمثل خطرا عليهم وعلى نفسه، وعلى عباد الله لكنهم من تذكر الأسباب التي أفضت إلى وجود هذا الشاب الأرعن، ووضع خطة شاملة جذرية متدرجة لإعادة تعليمه وتربيته وتأهيله بصورة كاملة، لجؤوا إلى المسكنات المعتمدة على النصح والوعظ، أو الإغراء بالهدايا أو التحذير بالعقاقير . . .].

إن ما ذكره الكاتب العربي، لا يصلح فقط لوصف واقع الحال في سوق المال، وإنما يصلح أيضاً باعتقادنا لوصف «واقع الحال» في ميدان ومجال الاحتيال المالي الذي مازال ينهش جيوب المستثمرين الصغار، كما مازال ينهش الاقتصاد الوطني لكثير من المجتمعات العربية، ما ذكره الكاتب في مقاله، يصف الداء والدواء في الوقت نفسه، ويذهب مباشرة إلى جوهر الجرائم الاحتيالية (لا ننسى أن الجرائم الاحتيالية هي من الجرائم المالية)، التي لا يمكن القضاء عليها إلا بتدابير وقائية، وبوضع أنظمة ولوائح سليمة ومناسبة، وبالتطبيق الفعلي لها، وقبل هذا وذاك بالاعتراف بوجود مشكلة احتيالية، والاعتراف بوجود احتيال مالي كبير في المجتمعات العربية، الذي هو نتاج للتغيرات القانونية، ولعدم ملاءمة الكثير من الأنظمة التي تحكم النشاط المالي، وتحكم عالم المال والأعمال، وبدون ذلك سوف تستمر الجرائم الاحتيالية بل سوف تزداد، وهناك أيضاً لابد من التذكير بأهمية الجهود الوقائية المبنية على التثقيف والتعليم (الجيد المناسب) وجهود التربية والسلوك المدني المتحضر المناسب للعصر الذي نعيش فيه.

٤ .٥ .٩ تحذير من (السفارة) من أخطار الاحتيال

بتاريخ الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (٢٥ أبريل ٢٠٠٦م) أصدرت السفارة الأمريكية في إحدى الدول العربية[1] تحذيراً في الجرائد اليومية، تحذر فيه من خطاب احتيال موجه لجميع المقيمين والمواطنين في البلد العربي المعني، تم توزيعه على نطاق واسع عبر الفاكس يدعي أنه صادر من هيئة الضرائب الأمريكية في محاولة للحصول على معلومات شخصية ومالية تفصيلية، مثل أرقام الحسابات البنكية، وأعلنت السفارة وبكل وضوح أن هذا الخطاب ما هو إلا احتيال واضح، أو ما يطلق عليه (عمليات النصب الضرائبية) بغرض سرقة بيانات شخصية تعريفية.

وأوضحت السفارة أيضاً أن مثل هذا الخطاب المزعوم لم يصدر أبداً من أي جهة رسمية أمريكية (أو تابعة للحكومة الأمريكية)، أو لأية ولاية أمريكية ثم لفتت السفارة إلى الخطأ الواضح (الذي يدل على التزوير) في مسمى إدارة الضرائب الأمريكية الذي هو «إدارة خدمات العائدات المحلية الأمريكية» بينما الاسم المستخدم في الخطاب المزعوم هو غير ذلك.

ثم أوضحت السفارة الأمريكية بأنه لا حكومة أمريكية، ولا حكومة فدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أية مؤسسة مالية أمريكية معروفة (محترمة) تطلب مثل تلك البيانات التي جاءت في الخطاب المزعوم.

وأنهت السفارة إعلانها في الصحف اليومية بنصح كل من يصل إليه مثل ذلك الخطاب الاحتيالي أو أي طلب مشبوه (ويزعم أنه صادر من الولايات المتحدة الأمريكية) وبهدف الحصول على معلومات شخصية مثل

---

(١) جريدة الوطن اليومية، الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٥ أبريل ٢٠٠٦م)، العدد ٢٠٣٤، الصفحة ٢٣، الرياض.

تلك التي وردت في الخطاب المذكور أعلاه بعدم الرد عليه (لا تتجاوب أبداً مع رسائل أو محادثات هاتفية عن جهة مجهولة).

هذه كانت النصيحة الأخيرة في إعلان السفارة الأمريكية، لكن السؤال المطروح كم هو عدد الذين أجابوا عن الخطاب الاحتيالي المزعوم المطروح؟ وكم هم الذين وقعوا في شباك المحتالين بواسطة الخطاب المذكور؟

٤ .٥ .١٠ محتال اليانصيب يقع في شباك رجال الأمن السويسريين

لتأكد ما سبق ذكره من أن الاحتيال أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات، نذكر هنا مثال المحتال الكبير الذي وقع في شباك رجال الأمن السويسريين بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م وكان فعلاً صيداً كبيراً، حيث نشرت أخباره في العديد من وسائل الإعلام العالمية. تتلخص قضية محتال اليانصيب أو كما يسمى بالفرنسية (Lescroc au loto)[1].

ألقي القبض علي «فيلب هيرنيق (Philippe Haeving) ثمانية وثلاثون عاماً، السويسري والمحتال الكبير في مدينة لوزان (Lausanne) السويسرية، هذا المحتال قام بعدة عمليات احتيال كبيرة، ولمد ستة سنوات متتالية في كل من فرنسا وسويسرا، ومناطق أخرى في أوروبا، حيث كان يستغل «سذاجة المواطنين» في الحقيقة كان يستغل «حب الثروة»، والكسب السريع والطمع والجشع الذي كان يمتاز به بعض من المواطنين في تلك الدول، وتحصل من تلك العمليات الاحتيالية على عدة ملايين من اليورو. ومن عمليات الاحتيال التي قام بها تلك العملية المتعلقة (اللوطو) أي اليانصيب التي تعد حسب وسائل الإعلام أكبر عملية احتيال عرفت في فرنسا[2].

---

(1)Parent, Bernard, "Arnaque _ Lescroc au Loto Sous les Verrous", Quotidien, Le Parisien, Jeudi, 04, November, 2004, Paris, No. 16.

(2)Ibid.

عملية اللوطو (Operation Loto)

بدأ المحتال فيليب هيرنيق السويسري الجنسية بفتح مؤسسة صغيرة للتجارة في سنة ١٩٩٨م في فرنسا، ومن خلالها بدأ بإرسال عدة خطابات (آلاف الخطابات) إلى جميع المناطق في التراب الفرنسي موقعة باسم البروفسور سيمون (Le professeur Simon) وأحياناً البروفسور لوبلان (Le Blanc)، أو البروفسور بلابان (Le Professeur Balaban)[١]، ويقدم نفسه على أنه أستاذ جامعي متخصص في الرياضيات، واختصاصه الدقيق هو «الاحتمالية الرياضية» أي رياضيات الاحتمالية (Expert en Probabilite)، وعلى هذا الأساس كان يعرض على بعض من «المختارين»، (كل واحد من الذين وصلته رسالته يعد من المختارين المحظوظين) المساعدة في تقديم أسلوب «طريقة رياضية» تضمن له الفوز في اليانصيب (مع العلم أن الفرنسيين هم أكثر الشعوب الأوروبية ولعاً بلعبة اليانصيب الأسبوعية، وتقدر المبالغ المدورة في هذا الميدان ببلايين اليورو)، وعليه فكل ما هو مطلوب من سعيد الحظ (أي الشخص المختار بمعنى الذي توصل بخطاب من البروفسور لوبلان) هو ملء استبانة طلب اشتراك، وكان «البروفسور» يؤكد للمختارين أن الأسلوب الرياضي الذي يعرضه عليهم هو في الأصل معد لشركة مختصة في الرهانات واليانصيب (شركة لوتوفلاش) (Societe-Lotoflash)[٢]، وأحياناً كان يذكر شركة (Loto-Score)، ولكن، «هذه المرة»، أراد أن يستنفع بأسلوبه الرياضي هذا المواطنين المختارين بدلاً من الشركات،

---

(١) مع العلم أن الخطابات كانت في شكلها المثالي، ومرفقة بالسيرة الذاتية للبروفسور ومشفوعة أيضا بصورة له، وبتاريخه العلمي، بانجازاته العلمية (مع ملاحظة أن الصورة المرفقة لم تكن للمحتال نفسه بطبيعة الحال).

(٢) هذه الشركات بزعم المحتال، مقرها هو مدينة لندن في المملكة المتحدة.

ويفعلون ذلك بتعبئة طلبات الاشتراك، وكان يطلب من أصحابها بعد ذلك مبالغ مالية لكي «يراهن لهم بها»، في اليانصيب وبواسطة الشركات المذكورة أعلاه. وكانت الشركات المذكورة بعدما تتحصل على مبالغ الرهانات ترسل للمحظوظين (أي الذين أرسلوا المبالغ المالية للرهان) كشف حساباتهم لديها (Releves de comptes)، وهكذا أصبح «المواطنون المختارون» يزدادون ثقة ويرسلون المزيد من المبالغ للرهان بها في اليانصيب. والمراهنات الأخرى في انتظار «الخبطة الكبرى» أو الربح الكبير.

وبعد مدة، ولعدم حصولهم على «الخبطة الكبرى» أو الربح الوفير بدأ الكثير من المواطنين بالاتصال بشركة الرهان الفرنسي (الرسمية) للحصول على معلومات حول الشركات المزعومة وحول «البروفسور المزعوم»، وعندها اتضح لهم أنهم كانوا ضحية عملية نصب واحتيال من الوزن الكبير، بعدما تجاوزت خسائر البعض منهم إلى مئات الآلاف من اليورو. واتضح أن الشركات المذكورة أعلاه كانت شركات مسجلة فعلاً في بريطانيا، وأنها أحالت المبالغ المتحصل عليها إلى شركة السيد فيليب هيرنيق في فرنسا، الذي حولها بدوره إلى سويسرا، وبريطانيا، وروسيا وكانت بالملايين من اليورو، وهذا كان في سنة ٢٠٠١م، ودائماً كانت تحول لحساب باسم (Phillippe Hearing) المحتال الكبير.

وفي السنة نفسها أعلنت مذكرة دولية لإلقاء القبض عليه، ولم يتم ذلك إلا في سنة ٢٠٠٤م بعدما كان قد قام بأعمال احتيالية أخرى في مناطق أخرى من أوروبا وتقريبا الأسلوب والطريقة نفسها.

المراجـــع

أولاً:المراجع العربية

ابن الشيخ، فريد، علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥م.

بوزيدة، عبد الرحمن، «في تقوميه للطبعة العربية الجزائرية لكتاب قواعد المنهج لدوركايم، »دوركايم إميل-قواعد المنهج»، درا موفم للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٩٠م.

جريدة الوطن السعودية«تحذير من السفارة» الثلاثاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٦، العدد ٢٠٣٤.

حبتر، ناصر، «القبض على المستثمر في دبي»، يومية الوطن السعودية، الخميس، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦، العدد ٢٠٣٦.

الحبوش، طاهر جليل، جرائم الاحتيال : الأساليب، الوقاية، والمكافحة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١م.

حسني، محمود نجيب، جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، (ب. ت).

الخليفة، حسين عبد الله، البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة، في كتاب «الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩م.

رمضان، عمر سعيد، دروس في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

زيدان، محمد مصطفى، النمو النفسي للطفل المراهق ونظريات الشخصية، دار الشروق، جدة، ١٩٨٦م.

سبأ، عبد الله باهبري، البحث في الثراء السريع وتحول الطمع إلى هلع، يومية الوطن السعودية، الأربعاء ٢٦ أبريل ٢٠٠٦، العدد ٢٠٣٥.

السبكي، سعيد، «دروس مجانية للمبتدئين في علم الجريمة»، يومية البيان الإماراتية، الاثنين ٢ جوان ١٩٩٧م.

صالح، عبد الرحمن نائل، الجرائم الواقعة على الأموال، (ط ١)، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ١٩٩٧م.

طالب، أحسن، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠١م.

ـــــــــــ، «الوقاية من جرائم الاحتيال»، ورقة علمية مقدمة للحلقة العلمي«المسئولية الاجتماعية في مكافحة جرائم الاحتيال»، تنظيم كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، في الفترة ٢٧-٣١/ ٣/ ٢٠٠٤م.

ـــــــــــ، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢م.

طنطاوي، إبراهيم الحامد، المسئولية الجنائية في جرائم النصب والاحتيال، المكتبة القانونية، القاهرة، ١٩٩٧م.

علي، إسماعيل محمد، «خبير قانوني يحذر المنشآت التجارية من مواقع الانترنت وعناوين بريد إلكتروني مختلفة»، يومية الشرق الأوسط، لندن، العدد ٩٦١٣ بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥م.

الغامدي، عبد الله قيتان «سوق المال: شاب أرعن. تصور للشركة الصغيرة، والدولة الكبيرة» يومية الوطن السعودية، الأحد ٢٦ مارس ٢٠٠٦م، العدد ٢٠٠٤م.

الغامدي، عصام «سقوط أحد الرؤوس الكبيرة في مساهمات . . . .» يومية الوطن السعودية، الاثنين ٢٤ أبريل ٢٠٠٦، العدد ٢٠٣٣.

الفقي، أشرف، جريدة الوطن السعودية «الأربعاء ٢٦ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥م، العدد ١٨٥، ص ١.

فلاح، عبد الله، جريدة الوطن السعودية، الثلاثاء ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥م، السنة السادسة، العدد ١٤١٥، ص ٣٣.

كامل، أميمة، «موجة الاحتيال على أجهزة الصرف الآلي تشير إلى تطور عمليات المجرمين»، في مجلة ديجيتال ورلد (الرياض) رقم ١٥٥، بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٦م.

الماجد، إبراهيم، «نصب واحتيال وخداع . . . الانترنت بلا رقيب».
Digital World, Magazine, No. 110, 10 April 2005.

المحمد، أسماء، وهدى الصالح، «الداخلية السعودية تتجه للأمن الوقائي لحماية مواطنيها مع تطور الأجهزة الأمنية في متابعة جرائم الانترنت»، يومية الشرق الأوسط، لندن، (ملحق تقنية المعلومات)، الثلاثاء ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤م، العدد ٩٤٦٤.

محمد، السمان «إغراء الأرباح . . . علامة تخدير وليس تشجيعاً»، يومية الحياة، بيروت ٦ مارس ٢٠٠٦م، العدد ١٥٦٧٦ .

محمد، دراج «تخسر عشرين مليون ريال ومهددة وعائلتها بالطرد من منزلها»، يومية الوطن السعودية، ٢٣ صفر ١٤٢٧، العدد ٢٠٠١.

__________، «سعودية تخسر ٤٠ مليون ريال»، تهدد عائلتها بالطرد من منزلها، جريدة الوطن، الخميس ٢٣ صفر ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٦م، العدد ٢٠٠١، ص ١٤ .

نشواني، عبد الحميد، علم النفس التربوي، ط ٢، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.

وزير، عبد العظيم مرسي، جرائم الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

١ـ الأنجليزية

Allen, Michael, Textbook on Criminal Law, (3ed ed.), Blackstone Press, London, 1997.

Balton, Tony (et al), Introductory Sociology, Macmillan, London, 1997.

Chambliss, William, Law, Order, Power, Reading Mass, Adisson, Wisely, New York, 1971.

Clark, Wiliam, Marshall, William, The Legal Refection of Crime-, in, Wolfgang, (ed), The Sociology of Crime and Delinquency, John Wiley, New York, 1962.

Cohen, K. Robert, Juvenile Delinquency and Social Structure, Ph.D. Thesis Harvard, University, 1951.

Cyril-Burt, The Young Delinquent, (4ed.), University of London, Press, 1925.

Digital World Magazine, -Hackers, Their Crime is Curiosity-, Riyadh, No. 110, April 10, 2005.

Dogald, Stewart, Element of the philosophy of Human Mind, Boston, James Munroe et co. (Y-Ink.).

Downes, David, Rock Paul, Understanding Deviance, (3ed.), Oxford, University Press, 1995.

Durkeim, Emile, The Normal and pathological, In, The Sociology of Crime and Delinquency, John Wiley and Sons, New York, 1962.

Eysenck, H. J. A Handbook of Cognitive psychology, Laurence Erbium Associates, London, 1984.

Eysenck, H. J. Dimensions of Personality, Rota ledge, London, 1974.

Foster, Samuel, CAGE Robin, Thomas, -Public Opinion and Criminal Law, and Legal Sanction-, Journal of Criminal Law, and Criminology, No. 67, 1976.

Gillin, L. John, Social Factors Affecting the Volume of Crime, In, Physical Basis of Crime : A Symposium, American Academy of Medicine, 1914.

Glueck, Sheldon, Eleanor Glueck, Unraveling Juvenile Delinyarncy, Harvard University Press, 1950.

Healy, William, the Individual Delinquent Little Browne, Boston, 1915.

Holin, Clirc, Psychology and Crime, an Introduction to Criminal Psychology, Rutledge, London, 2002.

Klein, D. F. Rabking, J. G. (Eds), Anxiety and Changing Concept, Raven Press, New York, 1981.

Lowenstein, L. F. Criminal Behavior, Barry Rose, Law Publisher, Little, London, 2001.

Marshall-Gordon, Concise Dictionary of Sociology, Oxford Press, Oxford, 1996.

Mead Georges Herbert, -The psychology of Punitive Justice-, American Journal of Sociology, No. 23, 1918.

Perdu, Willian, D., Sociological Theory Explanation, Parading, and Ideology, Mayfield Publishing Company, Plato-Alto-California, 1986.

Reed, Alain, Seago, Peter, Criminal Law (2ed. ed.), Sweet and Maxwell, London, 2001.

Rossi Peter, Waite Emily (et al), -The Seriousness of Crimes-, Journal of Criminal Law and Criminology, No. 64, 1964.

Sellin, Thurston, -Introduction-, to the Sociology of Crime and Delinquency, in Wolfgang, Savitz, Johansson, (ed), John Wiley and Sons, Inc. New York, 1962.

Sellin, Torsthen, A Sociological Approach to the Study of Crime Causations-, In, Wolfgang, M. Savitzl, Johnson, N. The Sociology of Crime and Delinquency, John Wiley and Sons, New York, 1961.

Siegel, Larry, Senna, Joseph, Juvenile Delinquency, West Publishing Company, St, Paul, 1998.

Siegel- J. Larry, Juvenile of Delinquency, West Publishing, Company, New York, 1988.

Stewart, Eric, A., Integrating the General Theory of Crime into An Explanation of Violent Victimization Offenders-, In, Justice Quarterly Vol. 21, No. 1, March, 2004.

Sutherland, Edwin, Cressey - Donald, Criminology, (10th. Ed), Lippincott, New Jersey, 1978.

Sutherland, Edwin, With Collar Crimes, Dreden, New York, 1949.

Tierny, John, Criminology, Theory and Context, Prentice Hall, London, 1996.

Tolman, Frank, The Study of Sociology in Institutions of Learning in the United States of America-, In Journal of Sociology, No. 7, 1902.

Trasher, F. The Gang: A Study of 1313, Gangs in Chicago, Chicago University Press, 1927.

Von Henting, The Criminal and his Victiny, New Haven, Yale University Press, 1948.

White Rob, Haines, Fiona, Crime and Criminology, Oxford University Press, Oxford, 1999.

Williams, Kathrine, Criminology, Textbook, on, (third ed.), Blackstone Press Limited, London, 1991.

Wilson, James, Crime, and Human nature, The Definitive Study Herrnstein, Richard, of the Cause of Crime, The Free Press, New York, 1998.

Wilson, James, Thinking about Crime, Basic Book, Inc. New York, 1975.

Wolfgan, Marvin, (et al), (ed.), The Sociology of Crime and Delinquency, John Wiley and Sons, Inc. New York, 1962.

Wolfgang, Marvin, (Ed), The Sociology of Crime, John Wiley and Sons, New York, 1964.

٢ ـ المراجع الفرنسية

Adler, Alfred, Les Inferiorites Organiques et leur Retentistrement Psychque, Payot, Paris, 1955.

Alia, Rosette, Largent, Le Novel Observateur, No. 1773, 29 Oct. 4- Nov. Paris, 1998.

Amic - Francois, Lescrocries et la mythomanie, in Albernhe, Tierry, (ed), Criminologie et psychiatrie, Ellipses, Paris, 1997.

Ansar, Picrre, Akoun, Andre, Dictionnaire de la Sociologie, Le Robert, Seuil, Paris, 1999.

Anzieu, Didier, LAuto-Analys de Freud, Ceres, editions, Tunis, 1995.

Bacher, Jean Luc, Gagnon, Claudine, La Criminalite Economique, in Le Blanc, Mare, Traite de Criminologie Emprириqunce (3 eme, ed). Les Presses de LUniversite de Montreal, 2003.

Baril, Micheline, Lenvers du Crime, LHarmattan, Paris, 2002.

Bauer, Alain, Raufer, Xavier, Violences et Insecurite Urbaines, P.U.F. Paris, 2002.

Bauer, Alain, Roufer Xavier, Les Chiffers qui font reflechir, P.U.F. Paris, 2003.

Bieder, J. Mas - Bieder, Fl. Fausses Accusutions de Viol, Ann. Med. Et Psychologie, No. 153, Vol. 6, April, 1995.

Bouthoul, Gaston, Histoire de la Sociologie, Presses Universitaire de France, Paris, 1958.

Cario-Robert, Introduction aux Sciences Criminelle, (4eme ed). LHarmattan, paris, 2002.

Cario-Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, (4emc ed) LHarmattan, Paris, 2002.

Carlap - Evelyne, Gallo, Alain, Le Dico-de la psychanalyse et de la Psychologie - Les Dico-Essentiales - Milan, Toulouse, 1999.

Casoni, Dianne, Brunet, Louis, La Psycacriminologie,Les Presses de LUniversite de Montreal, 2003.

Chevalier (1958), Classes Laboricuses et Classe, Dangerouses, in Pinatel Jean, Histoire des Sciences de LHomme et de Criminologie, LHarmattan, paris, 2001.

Cusson, Maurice, La Criminologie, (3eme ed), Hachette, Paris, 2000.

Cuvillier, Armand, Introduction a la Sociologie, Armand Colin, Paris, 1967.

Davignaud, Jean, Introduction a la Socilogie, Les Changement Social Laborboire de la Sociologie, Gallimard, paris, 1966.

Degreeff, E. Introduction a la Criminologie, ed Vandenplas, Bruxelles, 1946.

Dial Paul, La Peur et LAngoisse, Payot, Paris, 1968.

Dorkheim, Enile, Le Suicide, Allan, Paris, 1897.

Dormon-Negrier, La recherché Philosophique en Criminologie et la Source Philosophique de Discipline in Alberhe Thierry. Criminologie et psychiatrie, Ellipses, Paris, 1997.

Drmont-Negrier, Criminologie et Psychiatriein, Albernhe, Thierry, (ed)., Criminologie, et Psychiatrie, Ellipses, Paris, 1997.

Dufour-Compers, Roger, Dictionnaire de la Violence et du Crime, Eres, Toulouse, 1992.

Dupre, Ernest, La Mythomanie, Clinique des Maladie Mentales, Institut de Medeeine, Legale et de psychiatrie, Bulltin Medical, Mari Avril 1905.

Dupre, F. Ernest, La mythomanie, In, Jacque Postel, Dictionnaire de la Psyciatric et de Psychopathlogie, Clinique, Larousse, paris, 1993.

Ferri-Enrico, La Sociologie, Criminelle, Alean, Paris, 1893.

Garefalo, Raffacl, La Criminologie, (1890), Alcan, Paris, 1891.

Gassin, Raymond, Criminologie, (4 eme ed), Dtlloz, Paris 1998.

Grawitz, Madleine, Lexiques des Sciences Sociales (8 emc, ed), Dalloz, paris, 2004.

Gregoire, Francois, Les Grandes Doctrines Morales, (3emc ed), Presses Universitaires de France, Paris, 1961.

Gresele-Francois, (et al)., Dictionnaire des Sciences Humaines, Nathan, Paris, 1990.

Guercke Marco. Cyber Criminalite en Algerie, El-Watan, Alger, 5 Avail, 2006, No. (39841).

Gurvitch, Georges, La Physiologie Sociale, P.U.F. Paris, 1965.

Kinberg, Olof, Hes Problemes Fondamenteaux de Criminologie, Dalloz, Paris, 1960.

Larguier, Jean Le Droit Penat, (9 eme ed). P.U.F. Paris, 1987.

Larguier, Jean, Criminologie et Sciences Pénétentiaire (9 emc ed), Dalloz, paris, 2001.

Laurent, M. Du demi a Laveu : le Travail de Laveu et ses effets Psychiques, Memoire de D.E.A. Psychopathologue, Clinique, Chinique de Nice, 1992.

Le Blan _ Marc., Evolution de la Delinquance Cachee et Officielle des adolescents Quebecois, de 1930-2000", in Marc-Le Blane, Traite de Criminologie, Presse de LUnirerisite de Montreal, 2003.

Le Blanc Marc, (Ed.), Traite de Criminologie Empirique, (3 eme ed)., Les Presses de LUniversite de Montreal, 2003.

Le Blanc, Mare, La Personalite delinquent: La Contribution de Jean Pinatel, in, Cairo-Robert, Introduction aux Sciences Criminelles, LHarmattan, Paris, 2002.

Le Clair, Pierre, Le psy. Du Crime, Lauttes, Paris, 2003.

Le Robert, Dictionnaire de Sociologie, 5 Euil, Paris, 2001.

Lombroso, Cesare, LHomme Criminel, Alcan, paris, 1895.

Mares _ Jean, Heboidophrenie, in, Dictionnaire usual, de Psychologie, Brodas, Paris, 1993.

Marguisct, Jean, Le Crime, Tradition -issa, As four, Aouidate Paris, Beirouth, 1983.

Maron, H. I, Histoire de L'éducation dans Lantiquité, Seuil, Paris, 1948.

Maurey, G. Le Mythomane et ses Mensonge, Etudes Psychologiques No, 13, Brouxelles, 1996.

Maurey, Gilbert, La Mythomane et ses Mensonges, Etndes psychothera piques, de Bocck, Bruxelles, 1996.

Merzouk, Zineb, Le Penseur Qui a Eclaire le Siecle, El-Watan, Quotidien, Alger, 22 Feb. 2006.

Meuller, F. L. Historie de la psychologie, Payot, Paris, 1960.

Mobachir, Chantal, Freud, Seghers, Paris, 1974.

Moron, Pierre, Le Suicide, Presses Universitatires de France, Paris, 1975.

Mueller, F. L. La psychologie Contemparaine, Payot, Paris, 1961.

Mueller, F. L. La Psychologie des Profondaur, Payot, Paris, 1960.

Parent, Bernarol, Arnaque Lescroc de loto sous les Verrous, Quotidien, Le Parisien, Jeudi, November 2004, (Paris).

Picca, Georges, La Criminologie, Presses Universitaires de France, Paris, 2002.

Pinael, Jean, Bouzat, Pierce, Traite de Criminologie et de Droit Penal, Dalloz, Paris,1975.

Pinatel Jean, La Societe Criminogene, ed. Calmann, Leery, Paris, 1971.

Pintail Jean, De Greeff, Biblistheque de Criminologie, Paris, 1967.

Pintail Jean, Le Phenomene Criminel, ed. M. A., Paris, 1987.

Pintail Jean, Traite de Criminologie, Dallez, Paris, 1970.

Pintail, Jean, Histoire des Sciences de Lhomme et de la Criminologie, LHarmattn, Paris, 2002.

Postel-Jacqunes, Dictionnaire de Psychiatrie de de psychologie Clinique - Larousse, Paris, 1993.

Pradel, Jean, Histoire des Doctrines Penales, P.U.F. Paris, 1589.

Revol-Rena (ed), Dictionaire des Sciences Economiquens of Sociales, Hachette, Paris, 2002.

Rocher, Guy, Lorganisation Social, Point, H.M.H. paris, 1978.

Rocher, Guy, Le Changement Social, H. M.H. Ltee, Paris, 1968.

Sellamy -Norbert, Dictionnaire Usuel de psychologie, Bordas, paris, 1983.

Sherrer, P. Approche Clinique de la Psychiatric, Simep, T. 4, Villeurbainne, Paris, 1981.

Simon, Jean Pierre, Histoire de la Sociologie, P.U.F. Paris, 1991.

Sourdel, D. Histoire Mondiale de Leducation, in, Mialaret D. (ed), Historie de Leducation, P.U.F., Paris, 1981.

Szabo - Denis, Changement Social Eriminalite et Justice Penale : Quelques Reflexions en Cette Fin de Siecle, In, Albernhe, Tierry (ed), Oriminologie et Psychiatrie, Effipses, Paris, 1997.

Szabo-Denis, Le Blanc Marcel, (ed)., Traite de Criminologie Empirique, Montreal, University, Press, (2 ed). 1995.

Thornton, Kit, Christophe, Cyber Criminalite en Algerie, El-Watan, Alger, 26 Avail 2006.

Vial-Jean, Histoire de Leducation, Presses Universitaire, de France, Paris, 1995, et. (2 em ed), 1998.

الاخراج الفني والطباعة ـ مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٩٧٨_٩٩٦٠_٩٩٠٢ _ ٨ _ ٦